

وسائل الإعلام و عملية صنع القرار

الدكتور

عبد المنعم كاظم مطلب الشمري

كلية الإعلام/ جامعة بغداد

وسائل الإعلام

و

عملية صنع القرار

وســـــائـــل الإعـــــلام

و

عـمـلـيـة صــنـع الـــقـرار

الدكتور

عبد المنعم كاظم مطلب الشمري

كلية الإعلام / جامعة بغداد

الطبعة الأولى

2017م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2016/5/2310)

302.2

الشمري ، عبد المنعم كاظم مطلب

وسائل الإعلام وعملية صنع القرار / عبد المنعم كاظم مطلب الشمري، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع،2016.

( ) ص

ر.إ: 2310/ 5 /2016

الواصفات:/وسائل الاتصال// الاعلام

ردمك : ISBN:978-9957-99-348-1

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال :
٠٠٩٦٢٧٩٦٩١٤٦٣٢
٠٠٩٦٢٧٩٩٢٩١٧٠٢
٠٠٩٦٢٧٩٦٨٠٣٦٧٠

هاتف: ٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٢٢٧٢

فاكس: ٠٠٩٦٢٦ ٤٦٥٣٣٧٢

dar.almajd@hotmail.com

dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد- مجمع الفحيص - الطابق الثالث



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

[ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ]

صدق الـلـه العظيم

(سورة النحل - الآية - 125)

الإهداء

*إلى كل الذين يدعون إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

*والى كل الذين يستجيبون إلى الحكمة والموعظة الحسنة.

المحتويات

الاستمارات والنماذج

المقدمة

تستطيع وسائل الاعلام ان تبين قدراتها الحقيقية في التعبير عن مطالب الرأي العام وتبني توجهاته عن طريق المساهمة الفاعلة في عملية صنع القرارات.. وتأتي اهمية هذه المساهمة بسبب ان وسائل الاعلام- وبحكم طبيعتها- هي الوسائل القادرة على:

1- ايصال رسائل او مضامين رسائل الرأي العام الى متخذي القرارات ومختلف وحدات اتخاذ القرار من جهة.

2- وقرارات هذه الوحدات وقياداتها الى الرأي العام من جهة اخرى.

3- خلق التفاعل فيما بينهما في كلا الحالتين.

ويعد اهم هدف في عملية صنع القرار بالنسبة للاعلاميين او السياسيين او الرأي العام هو الوصول الى (الرشد في القرار) و(القرار الرشيد) لا يتم- مطلقا- الا بتوافر عوامل عديدة- سيتطرق البحث الى كشفها- يأتي من اهمها الوقوف على المعلومات الحقيقية والصحيحة والموضوعية المعتمدة من مصادرها الاصلية المتصلة بالحدث او الواقع وعلى قدرة مصادر المعلومات على ايصال هذه المعلومات الى قيادات ووحدات اتخاذ القرار بصيغتها او مضامينها التي تدلل على جوهرها وحقيقتها، وكذلك تنوير الرأي العام بها من اجل خلق التفاعل بين الرأي العام والسلطة السياسية الذي يحقق أقصى فائدة للنظام السياسي بمجموع تفاعلاته، ولمدخلاته ومخرجاته وعملية تقويمها وتعد وسائل الاعلام من اهم المصادر العلنية في هذا الموضوع.

لذا يأتي هذا البحث الموسوم "وسائل الاعلام وعملية صنع القرار في العراق" للكشف عن طبيعة ونوع وحجم دور وسائل الاعلام في العراق في

المساهمة بالتعبير عن مطالب الرأي العام في مراحل عملية صنع القرار التي سيوضحها البحث بالتفصيل.

يتكون البحث من قسمين، هما (الباب الاول) الذي تتحدد فصوله بالقاء الضوء على الاطر المنهجية، والنظرية للبحث، فقد اهتم الفصل الاول بتحديد (الاطار المنهجي للبحث واجراءاته) اما (الفصل الثاني) فقد سلط الضوء على (مفاهيم ومراحل عملية صنع القرار ودور المعلومات فيها)، وتحدد (الفصل الثالث) بتوضيح (عملية صنع القرار وعلاقتها بنظم الاتصال والاعلام والرأي العام)، وجاء (الفصل الرابع) في هذا الباب ليبين (سمات النظام السياسي في العراق بعد (17 تموز 1968م) لكون البحث يتحدد زمنيا في هذه المدة ولغاية سقوط النظام في 2003م.

اما (الباب الثاني) من هذا البحث فقد ضم فصلين تعنيان بالتطبيق ونتائج التحليل عن (دور وسائل الاعلام بالمطالبة في القضايا المختارة لهذا البحث) والتي استخدم فيها الباحث تحليل المضمون للوصول الى النتائج.

وقد اختتم البحث بالاستنتاجات التي اجابت عن التساؤلات في هدف البحث كما خلص البحث الى تقديم التوصيات التي يعتقد الباحث - بناءاً على معطيات تحليل المضمون- اهميتها للمؤسسات الاعلامية ووحدات اتخاذ القرار.

لقد عانى الباحث من عدة صعوبات اثناء اعداده لهذا البحث كان من ابرزها:

أ- محدودية مصادر المعلومات.

ب- قلة الوثائق وندرتها، وتطلب الحصول عليها وقتاً مضنياً والقيام باجراءات ادارية ورسمية طويلة الامد.

ج- عملية الاتصال بما له علاقة بموضوع البحث غير ميسورة بشكل اعتيادي.

د- ندرة الدراسات السابقة في هذا المجال(*) على صعيد الوطن العربي مع عدم وجود أية دراسة سابقة على الصعيد الاعلامي في العراق.

هـ- المواقف المسبقة والصور الذهنية التي يحملها الباحثون والمتخصصون والجهاز الاداري والاعلامي عن موضوع البحث، بما فيها ثقافتهم ومعتقداتهم الشائعة عن بعض المحاور المثارة في البحث والتي تعد غير مشجعة على الرغم من اهمية معطيات هذا البحث اكاديمياً للرأي العام ولوسائل الاعلام والنظام السياسي عامة.

و- ان المواقف الذاتية عن طبيعة العملية الاعلامية والاتصالية من قبل الصحفيين والاعلاميين انفسهم في العراق هي مواقف غير محسومة مما تسبب القلق والضياع وعدم الثقة في النفس عند الصحفي ذاته- ان لم تكن قد ادت الى ذلك- سواء كانت هذه المواقف مبررة او غير مبررة بما عكست آثارها عند اتصال الباحث والاستفسار او المطالبة بابداء رأي او مشورة في احد جوانب البحث.

ز- ان دراسة موضوع عملية صنع القرار بحد ذاتها مغامرة صعبة ترتبط بعملية السلوك السياسي الداخلي والخارجي لاي نظام سياسي، والتي تعد من اعقد الظواهر السياسية في تحليها او محاولة حصر ابعادها، وسيأتي تفصيل هذه الحقائق في فصول الدراسة اللاحقة.

ح- ان دراسة عملية صنع القرار هي من الدراسات الحديثة والتي لم تنتشر اساليب وطرق ومناهج بحثه بشكل واسع في وطننا العربي او بلدنا العراقي العزيز لاسيما في مجال العلوم الاتصالية، ولذلك فالبحث الاكاديمي في هذا المجال عرضه للاجتهادات الشخصية للباحثين في مختلف العلوم بسبب ميلهم او تحيزهم الى ادوات وطرق واساليب ومناهج البحث الخاصة بتخصصاتهم العلمية فقط.

ط- ان عدم قدرة المكتبة العراقية على توفير جميع المتطلبات العلمية التي يحتاجها الباحث منها لاسباب تتعلق بالمتغيرات السياسية الدولية التي فرضت نتائجها على بلدنا العزيز قد ادى حتماً الى حرمان اغلب الباحثين العراقيين من العديد من المراجع والمصادر العربية والاجنبية ولمختلف الاختصاصات.. ولذلك تعد هذه الدراسة من الدراسات العلمية الرائدة في مجال تخصصها، قد بذل فيها الباحث جهوداً مضنية من اجل انجازها على ما هي عليه.

نسأل الله ان يمدنا جميعاً بالتوفيق والسداد

الدكتور عبد المنعم كاظم الشمري

الباب الاول

الاطار المنهجي والنظري

الفصـــل الأول

الاطار المنهجي للبحث

الاطار المنهجي والنظري

اولا: مشكلة البحث

تتجلى ميزة وسائل الاعلام وقوتها وحدود سماتها عن طريق علاقتها بالنظام السياسي وقدرتها في التعبير عن الرأي العام، وعن مدى قوتها وشخصيتها بسبب استقلاليتها او تبعيتها في المواقف والاتجاهات وبالعرض الموضوعي للمعلومات والحقائق والاخبار، فضلا عن كفاءتها بالنقد والتحليل والمشاركة في الرأي والمشورة، وباسلوب تبنيها لمطالب الرأي العام من ناحية التعبير، او من الناحية الفنية في تناولها لانواع الفنون الصحفية عند ممارسة دورها الاتصالي.

ويمكن لوسائل الاعلام ان تبين قدرتها الحقيقية في التعبير عن مطالب الشعب والرأي العام، وتبني توجهاته المشروعة عن طريق المساهمة الفاعلة في عملية صنع القرارات، وهذا بدوره يبين ايضا قدرتها على تناول المعلومات والحقائق ومناقشتها وجمع الاخبار عنها وتفسيرها ومن ثم المساهمة في طرح البدائل والاسهام بشكل مباشر او غير مباشر في اثارة انتباه وحدات اتخاذ القرار وقياداتها حول البدائل المقترحة وابراز مزاياها من اجل ترشيد القرارات وصولا الى الاهداف التي يسعى النظام السياسي الى تحقيقها والتي تحدد في عملية التغيير الاجتماعي او المحافظة على الوضع السائد.

فلوجود هذا الدور لوسائل الاعلام ولمزاياه المذكورة آنفاً دفعت الباحث الى تلمس موقعها في العراق ومعرفة مساهمتها في التعبير عن وظائفها وحجم دورها في عملية صنع القرار.

ثانيا: أهمية البحث

تاتي اهمية معرفة عملية صنع القرار لفهم طبيعة النظم السياسية والاجتماعية وعمليات الاعلام والاتصال في المجتمعات الحديثة، والكشف عن التوجهات الاساسية لوسائل الاعلام وعلاقتها بعملية صنع القرار، وهياكل اتخاذ القرار وموقعها من القرارات او من القضايا المثارة، ومدى تمثيلها للرأي العام.

ان اهمية موضوع البحث الذي نحن بصدده يتحدد في بيان العلاقة بين وسائل الاعلام وعملية صنع القرار في العراق، وحجم هذا الدور وصعوباته.

ثالثا: اهداف البحث

تتلخص اهداف البحث في الاجابة عن الاسئلة الاتية:

أ- ما هي كفاءة وفاعلية وسائل الاعلام في العراق في تقديم المعلومات او توفيرها او عرضها على وحدات اتخاذ القرار او الرأي العام عند مناقشة القضايا المثارة؟

ب- ما مدى مساهمة وسائل الاعلام في العراق في عملية صنع القرار عند عرضه ومناقشة القضايا المثارة وكيف توظف انواع الفنون الصحفية بالمطالبة؟

ج- ما هي اساليب وسائل الاعلام في العراق في ممارسة دورها بالمطالبة في عمليات صنع القرار؟

د- ما هو نوع وحجم التمايز في الادوار في طبيعة المساهمة في عملية صنع القرارات؟

رابعا: القضايا التي اختيرت للبحث

لقد اختيرت لهذا البحث القضايا الآتية لتكون محور التحليل والبحث في وسائل الاعلام في العراق وهي:

أ- القضية المتعلقة بشأن العلاقة مع شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق، وقرار التأميم (69 لسنة 1972م).

ب- القضية المتعلقة بشأن تأسيس المجلس الوطني في العراق وممارسة الترشيح والانتخاب وسير العمل والتي صدر عنها القانون (55 لسنة 1980م).

وقد جاء اختيار هاتين القضيتين لاهميتهما وكونهما قد حظيا بتغطية اعلامية منتظمة ومركزة في مختلف وسائل الاعلام العراقية، وبالذات الجرائد العراقية مما يدلل على انهما كانتا على قمة اهتمامات وسائل الاعلام في العراق في (مرحلة 1968-2003م)، فضلا عن ان جميع فئات الرأي العام قد شاركت في مناقشتهما وابداء الآراء حولهما.

وكان ذلك مما يدلل على التفاعل بين وسائل الاعلام وبين النظام السياسي بشأنهما، كما حظيت هاتان القضيتان، بصدور القوانين والقرارات بشأنهما من قبل النظام السياسي.

لقد تميزت قضايا البحث من حيث طبيعتها بانها قرارات ذات سمات داخلية وخارجية في آن واحد، كما انها تعد قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية كذلك مما اكسبها تنوعاً من حيث صفة القرارات.

وقد نوقشت هذه القرارات في ظل مدة زمنية واحدة طويلة وممتدة في ظل نظام سياسي واحد. فكانت مثار اهتمام النظام السياسي وتفاعله ونظام الاتصال الذي عبرت وسائل الاعلام في العراق في آن واحد، مما ساعد على تطور العلاقة، ومدى التغيير او الثبات في ادوار كلا من النظامين السياسي والاتصالي معا، ان تحديد المدة الزمنية لقضايا البحث في مرحلة (1968-2003م) مدة زمنية واحدة من شأنه ان يوحد السمات العامة التي تسم النظام السياسي والاتصالي وادائهما وعلاقتهما ببعضهما.

ومن الجدير بالذكر ايضا بأنه مما ساعد ودفع الباحث على اختيار هـذه القـضايا للبحث هو مشورة ومقترحات عدد من الاساتذة من ذوي الخبرة والاختـصاص في موضـوع عملية صنع القرار من التخصصات السياسية والاتصالية وعلوم الـنفس والاجـتماع والادارة ومناهج البحث، الذين اشاروا الى اختيار هذه القضايا وايدوها.

خامسا: وسائل الاعلام التي اختيرت لتحليل قضايا البحث

تعد وسائل الاعلام-لاسيما الـصحافة منهـا-مـصدرا مهـما للمعلومـات اكـثر جـرأة لمتخـذي القـرار في تقـديم المعلومـات والافكـار، وبـسبب تنـوع المعلومـات الصحفية فان الصحافة تمارس دورها بجرأة-على الرغم مـن توقـف ذلـك عـلى مـا يتمتع به الاعلام من حرية حقيقية ومهما يكن فان نظام الاتصال يعد نظاماً فرعيا في النظام السياسي القائم، ولما كانت الـصحافة هـي الاكـثر جـرأة مـن بـين وسـائل الاعلام الاخرى في تقديم الحقائق والمعلومات وتـصوير الواقـع الى وحـدات اتخـاذ القرار من مصادر المعلومات الاخرى التي تعمل داخل النظام السياسي والتي تعـد من المصادر الرسمية والذاتية لوحدات اتخاذ القـرار، وبـسبب قـدرتها-ايـضا-عـلى التوثيق [*] اكثر من غيرها من وسائل الاعلام الاخـرى فقـد اختـيرت الجرائـد الآتيـة لتمثل وسائل الاعلام في البحث والتي هـي:

أ- الجمهوريـة: وهـي الجريـدة الرسـمية الناطقـة باسـم الدولـة العراقيـة سـنة (1968م-2003م)

ب- الثورة: وهي الجريدة الناطقة بلسان حزب البعث العـربي الاشـتراكي، الحـزب الذي تزعم السلطة في العراق منذ (1968م ولغاية 2003م).

ج- العراق: وهـي الجريـدة التـي تمثـل الفئـات الوطنيـة والتقدميـة الكرديـة في العراق، وكونها تمتاز بعمر زمني يؤهلها لمواكبـة القـضايا المطروحـة في البحـث في مرحلـة (1968م-2003م) اذا اعتبرت جريـدة (التـآخي) اساسـاً لامتـدادها الزمنـي الحـالي. (انظـر استمارة المعلومات -1-).

استمارة معلومات

المعلومات / الجرائد	جهة الجرائد وتاريخ صدورها	مراحل تحليل مضمون القضية المتعلقة بالعلاقة مع شركات النفط الاجنبية وقرار التأميم	مراحل تحليل مضمون القضية المتعلقة بتأسيس المجلس الوطني
الجمهورية	- تصدر عن دار الجماهير للصحافة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والاعلام الناطقة باسم الحكومة العراقية أبان حكم حزب البعث - صدرت في اوواخر عام 1967م واستمرت بالصدور بعد 17 تموز 1968م في العدد 168 بتاريخ 18 تموز 1968 ولغاية 2003م	اولا: مرحلة الاعداد للقرار، وتقسم الى مدتين الاولى: من بداية 17 تموز 1968م الى 1972/1/15م، وهي مدة المفاوضات. الثانية: تبدأ من 1972/1/15م وحتى اعلان قرار التاميم، وهي مرحلة المفاوضات والانذار. ثانيا: مرحلة تنفيذ القرار وتبدأ من اعلان قرار التمـيم في 1 حزيران 1972م الى الاعلان عن قبول الشركات بالتعويض وتصفية القضايا المتعلقة فيما بينها وبين الحكومة العراقية بتاريخ 1973/3/1م.	اولا: مرحلة الاعداد للقرار وتبدأ من 17 تموز 1968م الى اعلان مسودة قانون المجلس الوطني للمناقشة عن طريق وسائل الاعلام في 1979/12/5م. ثانيا: مرحلة تنفيذ قانون المجلس الوطني (55 لسنة 1972م) وتقسم الى مدتين: اولى: مدة مناقشة مشروع القانون وتبدأ من 1979/12/15م الى الاعلان عنه في 1980/3/17م. الثانية: مدة الترشيح والانتخاب والتي تبدأ من 1980/3/17م الى الاعلان عن اول اجتماع للمجلس الوطني في 1980/7/5م بعد جلسة الافتتاح في
الثورة	- صدر عن دار الثورة للصحافة والنشر وهي الجريدة الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تسلم الحكم في العراق منذ 17 تموز 1968م ولغاية2003م - صدرت بتاريخ 12 آب 1968م		
العراق	- تصدر عن دار العراق للصحافة والنشر تنطق باسم القوى التقدمية الكردية في العراق. - صدرت في اعقاب بيان 11 اذار 1970م باسم (التآخي) التي		

	كانت تنطق باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد انشقاق الحزب مباشرة صدرت باسم (العراق) وعلى اساس ذلك نوقشت قضية التأميم في (التآخي) وتاسيس المجلس الوطني في (العراق).		1980/7/30م. التي اعلن فيها عن ابتداء او مجلس وطني في العهد الجمهوري في العراق.

(الجرائد ومراحل تحليل مضمون البحث)

سادسا: الاطار الزمني للبحث

يتحدد الاطار الزمني للبحث في المدة الممتدة من (17تموز 1968م) الى (5 تموز 1980م) وهو التاريخ الذي تحددت فيه آخر مدة تحليل مضمون لقضية (تأسيس المجلس الوطني)، وتحقيق اول اجتماع له لممارسة اعماله.

سابعا: مجتمع البحث

حصر الباحث حصراً شاملاً(**) جميع انواع الفنون الصحفية التي مارست الصحافة العراقية عن طريقها دورها بالمطالبة بشأن القضايا المثارة والمعتمدة في هذا البحث بدون استثناء ابتداءً من صدور اول عدد لكل جريدة بعد (17 تموز 1968م) والتي هي كما يلي(***):

أ-جريدة الجمهورية ابتداءً من (18 تموز 1968م).

ب-جريدة الثورة ابتداءً من (17 آب 1968م).

ج- جريدة العراق ابتداءً من (11 اذار 1970م).

الى (1973/3/1م) بالنسبة للقضية المتعلقة بشأن العلاقة بين شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق، وقرار التأميم (69 لسنة 1972م)، وهو اليوم الذي وافقت فيه الشركات النفطية على قبول التعويض واقرار واقع التأميم

عليها، من ناحية هذه القضية. والى (1980/7/6م) بالنسبة للقضية المتعلقة بشأن (تأسيس المجلس الوطني، والقانون 55 لسنة 1980م). ولجميع الجرائد المذكورة.

ولم يستثن الباحث أي نوع من انواع الفنون الصحفية التي تعرضت لهذه القضايا المثارة في الصحافة لاعتقاده بانه لا يمكن ان ينحصر اثر المطالبة على وحدات اتخاذ القرار او متخذي القرار بتحقيق الحافز في ادراكهم بنوع او عدد المطالبات او زمنها، ولعدم وجود ما يدلل على أي من المطالب هو الذي سبب الاستجابة. فقد يكون احد المطالب الذي لا يتوقع الكاتب او الرأي العام قد تساوق مع اتجاهات ومدركات متخذ القرار او عناصر وحدة اتخاذ القرار دون المطالب الاخرى نظراً لاسباب او ظروف غير مدركة او قد لا تدرك من الباحثين. ولذا عمد الباحث الى الحصر الشامل لجميع انواع الفنون الصحفية التي مارستها الصحافة العراقية بالمطالبة بالنسبة للقضايا التي اختيرت لهذا البحث.

ثامنا: منهج البحث واجراءاته

أ- منهج البحث

اعتمد الباحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي[1] الذي يهدف الى تسجيل الحقائق تسجيلاً وصفياً باتباع المنهج العلمي، أي عرض خصائص الموضوع بطريقة موضوعية ودقيقة وصولاً الى ابراز واقع الموضوع واسباب ظهوره ووظيفته واهدافه.

كما يستطيع البحث في البحوث الوصفية من ان يستنتج وجود الارتباط بين متغيرات معينة وبين المتغير الذي يجري البحث عنه، وان ينبه على علاقة الترابط بين الظواهر.

والباحث في البحوث الوصفية وحسب ما يمليه عليه هدف البحث يعني بالتفسير والمقارنة، وكذلك الاجابة عن عوامل التغيير وكيفيته، وكون الموضوع الذي يتصدى له الباحث قد تطلب ذلك فكان لزاما على الباحث اتباعها في خطوات تنفيذ هذا المنهج.

واستخدم الباحث-كذلك-منهج تحليل المضمون في تحليل وتتبع طبيعة مساهمة الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع القرار للقضايا المثارة قي البحث، وسيوضح الباحث عن طريقة كيفية الاعتماد على هذا المنهج في هذا الفصل.

وقد كان لزاماً على الباحث في مثل هذا البحث ان يعتمد ايضا على استخدام المنهج التاريخي عن طريق تعامله مع مختلف اوعية المعلومات او تتبعه للتطور التاريخي للنظام السياسي والاعلامي او القضايا المثارة فيه.

ب-اجراءات البحث

1- اتبع الباحث منهج (تحليل المضمون)[2] لبيان الادوار التي قامت بها وسائل الاعلام العراقية بالمطالبة بشأن قضايا البحث عن طريق تحليل وحدة الموضوع لانواع الفنون الصحفية التي مارستها بالمطالبة، وذلك بهدف:

اولا: تصنيف المطالبة للقضية المثارة في وسائل الاعلام، وتحديد مفهوم كل مطلب والذي يبين الدور الذي مارسته الجريدة الواحدة بالمطالبة في القضية المثارة فيها.

وقد حدد الباحث التصنيف الآتي للمطالب والذي اعتمد في التحليل لمرحلتي الاعداد للقرار وتنفيذه ومتابعته:

أ- المطالبة بصنع قرار جديد (للقضية المثارة).

ب- المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم، (وهذا يعني المطالبة بابقاء القوانين والقرارات القائمة المتعلقة بالقضية المثارة وعدم تغييرها).

ج- المطالبة بغير الوضع القائم، (أي المطالبة بعدم تغير الوضع القائم انما المطالبة فقط بتعديل بعض جوانبه فيما يتعلق بالقضية المثارة).

د- المطالبة بتعديل القرارات والقوانين ذات الصلة بالوضع القائم، (أي المطالبة بابقاء الوضع القائم، والمطالبة بتغيير ما له صله به من اجل تحسين سير تنفيذه.

ه- دور محايد عن طريق وصف الواقع فقط، دون ابداء رأي في التغيير او المحافظة على الوضع بالنسبة للقضية المثارة.

ثانيا: تحديد انواع الفنون الصحفية التي مارست عن طريقها الجريدة الواحدة من جهة او التي مارست عن طريقها الجرائد مجتمعة من جهة اخرى دورها بالمطالبة في القضية المثارة والتي بلغت احد عشر نوعاً من الفنون الصحفية، وهي:

أ- المقال الافتتاحي.

ب- العمود الصحفي.

ج- الحديث (التصريح).

د- اللقاءات والمقابلات.

ه- التحقيق الصحفي.

و- الرسائل والبرقيات.

ز- الخبر.

ح- التقرير الصحفي.

ط- الرسوم والكاريكاتير والبوستر والصور الصحفية.

ي- المقال.

ك- المؤتمرات الصحفية.

ثالثا: بيان موقع كل نوع من الفنون الـصحفية عـلى الجريـدة لبيـان درجـة الاهمية لكل جريـدة، او الانـواع كلهـا للقـضية المثـارة فيهـا. وقـد حـددت درجـة الاهمية بموقعها على:

أ-الصفحة الاولى ب- الصفحات الداخلية   ج- الصفحة الاخيرة.

2- وحدة التحليل[3]

اتبع الباحث في التحليل الفكرة التـي تعـبر عـن (وحـدة الموضـوع)، فعنـد قـراءة الموضوع الصحفي في الوسيلة الاعلامية (الجريدة الواحدة) من قبل الباحث، قـام بتحديـد نوع المطالبة التي مارست الجريدة فيها دورها، أي اعطاء فكرة واحدة للموضوع تعبر عن هدف الموضوع الذي مارسـت فيـه الجريـدة دورهـا بالمطالبـة عـن طريـق انـواع الفنـون الصحفية المختلفة المنشورة على صفحاتها.

3- خطوات التحليل

اعد الباحث (استمارة عمل) لتحليل المضمون انظر اسـتمارة العمـل (رقـم 1) لتسهيل عملية جمع وتصنيف المعلومات وتبويبهـا لتحقيـق اهـداف التحليـل، تملأ من قبل الباحث[****] وفيما يـأتي عـرض المعلومـات التـي تـضمنتها هـذه الاداة وهي:

اولا: تتضمن الاستمارة تدوين المعلومات العامة الآتية:

أ- اسم القضية المحددة في البحث للتحليل.

ب- المرحلة التي ستحلل فيها القضية، وهل ان الدراسة (قبلية ام بعدية).

ج- اسم الجريدة التي ستحلل فيها القضية.

د- مكان التحليل: (يعني مكان قيامه بالتحليل، المكتبة ام ارشيف الجريدة، ام أي مكان اخر).

ه- تاريخ تحليل المضمون: (للاستفادة منه الاهتداء عند التحليل مرة اخرى من قبل الباحث او الباحثين الآخرين لغرض بيان صدق التحليل).

ثانيا: المعلومات الرئيسة والخاصة باهداف البحث التي حددت وفق جدول خاص في الاستمارة والتي هي:

أ- تاريخ المطالبة: (تاريخ نشر نوع الفن الصحفي الذي مارست الجريدة عن طريقة المطالبة للقضية المثارة فيها).

ب- نوع الفن الصحفي.

ج- الدور الذي مارست فيه الجريدة المطالبة للقضية المثارة. (ويتضمن نوع لمطالبة المحددة في (أ، ب، جـ د، هـ) من الفقرة (1) من (اولا) في اجراءات البحث).

د- الموقع الذي مارست فيه الجريدة مطالبتها للقضية المثارة (وسب ما محدد في (أ، ب، جـ) من الفقرة (اولا) في اجراءات البحث).

ه- فكرة الموضوع (تلخص بشكل موجز لبيان نوع المطالبة للقضية المثارة والتي تدلل على احد الادوار المذكورة في (جـ).

كما يمكن ان يدون الباحث في استمارة عمل تحليل المضمون اية ملاحظات اخرى ان تطلب البحث ذلك ولما يسهل او يخدم هدف البحث.

(نموذج استمارة تفريغ المعلومات)

رقم (1)

1- قضية التحليل:

2- المرحلة:

3- الجريدة:

4- مكان التحليل:

5- تاريخ تحليل المضمون:

ت	تاريخ المطالبة	نوع الفن الصحفي	نوع الدور الذي مارسته الجريدة بالمطالبة					الموقع	فكرة الموضوع
			المطالبة بصنع قرار جديد	المطالبة بالمحافظة على الوضع	المطالبة بتعديل الوضع	المطالبة بتعديل ذات الصلة بالوضع	دور محايد (وصف)		

الهوامش:

(*) للمزيد سيتعرض البحث لبيان اهمية وسائل الاعلام كمصدر للمعلومات، او قدرتها وافضليتها على التوثيق من المصادر الاعلامية الاخرى في الفصول القادمة للبحث.

(**) انظر: د. وهيب الكبيسي/ د. يونس صالح الجنابي، طرق البحث في العلوم السلوكية، (جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي: 1987 (ص147-148).

(***) انظر استمارة المعلومات رقم (1)

(1) انظر: د. وهيب الكبيسي/ د. يونس صالح الجنابي، طرق البحث في العلوم السلوكية، (جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي: 1987.

(2) د. موفق الحمداني، تحليل المضمون، محاضرات (مطبوعة بارونيو) على طلبة الدكتوراه، قسم الاعلام- كلية الاداب- جامعة بغداد: 1994 (ص1-10).

(3) للمزيد انظر: د. مختار التهامي، تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق، (مصر دار المعارف: 1974) ص26-36.

(****) استخدمت الاستمارة-ايضا- من الباحثين عند اعادة تحليل- فضلا عن الباحث- لقياس درجة ثبات التحليل.

الفصــــــل الثاني

عملية صنع القرار

(مفهومها، ومراحلها، ودور المعلومة فيها)

المبحث الاول : مراحل عملية صنع القرار

(مرحلة الاعداد للقرار، ومرحلة اتخاذ القرار)

المبحث الثاني : نماذج اتخاذ القرار والقرار الرشيد

المبحث الثالث : مرحلتي التنفيذ والمتابعة (مرحلتي ما بعد اتخاذ القرار

المبحث الرابع : المعلومات وأهميتها في مراحل عملية صنع القرار

المبحث الاول

مفاهيم النظام السياسي والقرار

اولا: النظام السياسي

يشير مفهوم النظام السياسي الى التفاعلات والعلاقات والانماط والوظائف والابنية كافة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع.

ويـرتبط النظـام الـسياسي مـن الناحيـة الواقعيـة بـالنظم الاخـرى الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية والتعليمية وغيرها، أي ان مفهوم النظام السياسي ينصرف الى الابنيـة والمؤسسات والقوى والجماعات والشخصيات كافة التي تشارك او تعـد مؤهلـة للمـشاركة في صنع القرارات وتنفيذها وفي التأثير على الرأي العام وتوجيهة[1].

وبهـذا المعنـى يتـضمن النظـام الـسياسي العديـد مـن العنـاصر كالقائـد والنخبـة الـسياسية والابنيـة التنفيذيـة والبيروقراطيـة والتـشريعية والقـضائية والاحـزاب الـسياسية وجماعات المصالح ووسائل الاعلام ووسائل الارغام الامنية والعسكرية.

ويـرى د.ثـروت بـدوي[2]: ان النظـام الـسياسي مجموعـة مـن القواعـد والاجهـزة المتناسقة المترابطة فيما بينها التي تبين نظام الحكومة ووسائل ممارسة الـسلطة واهـدافها ووظيفتها ومركز الفرد وضماناته قبلها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تـسيطر عـلى الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها.

وتتــداخل في النظــام الــسياسي مكونــات متعــددة مــن اجتماعيــة وثقافيــة واقتصادية وعقائدية ونفسية وتاريخية وجغرافيـة وقانونيـة، كـما وان مقـدار التقـدم الفني والحضاري يؤثر في النظام السياسي ايضاً، كل ذلك مرجعه الى ان النظام السياسي انمـا ينـشأ ويحيـا في محـيط، وهـذا المحـيط هـو العوامـل والمكونـات المـشار اليهـا،

والنظام السياسي ليس بمعزل عنها وانما هو يتفاعل معها وفيها، وتؤثر فيه ويؤثر فيها[3].

ان مفهوم النظام كنموذج او طريقة للتحليل ينبني على اربع ركائز متفاعلة، وعلى ذلك النحو الذي يجعل من حركة النظام تتماثل مع حركة الدورة المتكاملة وهي[4]:

ا- النظام: وهو ذلك البناء الاشمل الذي يتكون من مجموعة من تلك النظم الفرعية التي تعتمد في صنع انجازها لوظائفها على بعضها البعض الاخر، ومن ديمومة انجازها لوظائفها تنجم الوظيفة العامة للنظام، أي اتخاذ القرارات وترجمتها الى واقع ملموس، ومما تجدر الاشارة اليه ان المقصود بالنظام الفرعي، ذلك النظام الذي يضم نظامين او اكثر تربط بينهما علاقة تفاعل وطيدة، وكما ان كل نظام يتكون من مجموعة من نظم فرعية كذلك يكون كل نظام فرعي بحد ذاته نظاما متكاملاً.

ب- البيئة المحيطة للنظام: ويقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين داخل هذه البيئة والمؤثرة سلبا او ايجاباً في مدى قدرة النظام على انجاز وظيفته الاسياسية، وتتوزع هذه البيئة على نوعين متفاعلين هما البيئة الداخلية والخارجية.

ج- عملية التفاعل: وهي مجمل العمليات الناجمة عن استلام النظام لتك المدخلات الموجهة اليه من بيئته المحيطة والدافعة به الى الحركة وردود افعاله عليها والرامية الى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة او سيطرته عليها، وتمسى ردود الافعال هذه بالمخرجات بمعنى القرارات والسياسات التي تم ترجمتها الى واقع ملموس.

د- الاثر الراجع او (التغذية العكسية): تلك الافعال الايجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام والرامية الى الرد على مدلولاته (او افعاله)

بالاتجاه الذي يدفعها للرد عليها على نحو معين.. وهكذا تستمر عملية الاخذ والعطاء بين النظام وبيئته.

ثانيا: القرار (نظرة في المفهوم)

يشكل القرار عنصراً مركزيا في العملية السياسية، فالقرارات كما يعرفها (ديفد ايستون)[5] بانها: مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على اساسها القيم داخل المجتمع، وهو عند (سيمون Simon)[6] بانه: اختيار مجال العمل ضمن اطار المجهول المحدد او اطار عدم التاكد النسبي. ويعرفه (وارن Warren)[7] بانه: الصياغة لاجراء عمل مع نية ثابتة لتنفيذه. اما (كود Good)[8] فيعرفه بانه: اتخاذ موقف ازاء قضية مطروحة، وبصيغة عملية تستند اساسا الى الموقف السياسي الذي يتباه صاحب القرار، كما ان القرار عند (السيد عليوه)[9] هو: اختيار واع ومدرك بين عدة بدائل متاحة في موقف معين. ويعرفه (د. حامد عبد الله ربيع)[10] بانه: عقد العزم من جانب السلطة على اختيار اسلوب معين من اساليب التخلص من حالة من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية. والقرار عند (د. مازن الرمضاني)[11] هو: عملية تحويل المسببات الى مدلولات. أي الرد على احدى المشكلات السياسية عبر صيغة معينة.

وقد اتسع مفهوم القرار االسياسي ليشمل كل ما يعني الحركة السياسية من مقدمات ونتائج سياسات. والقرار لحظة معينة بحيث ان سبقها كان تسرعا واندفاعاً، وان لم يلحقها كان جموداً وتخلفاً، كذلك فان القرار السياسي ليس مجرد جزئية تتحدد من حيث الزمان والمكان، انما هو تصور للتعامل، فهو خاتمة لنشاط ويسمح بانهاء حالة التوتر القائمة، وهو بهذا المعنى مقدمة لحركة وخاتمة لموقف،

ولسعة نتائج القرار السياسي فانه يجب ان يسبقه تصور، وبقدر دقة التـصور يكـون نجـاح القرار[12].

والقرار السياسي في مدلوله السياسي كما يعبر عنه (د. حامد ربيع)[13] هو:

أ- اردة او عمل اردي من جانب السلطة نحو الواقع.

ب- يفترض القرار وجود مشكلة معينة تحددت زماناً ومكاناً وموضوعاً.

ج- القرار من ثم هو تصميم ارادي. ويعني الانتقال من الاطار المجرد الذي يمكن ان نصفه بانه عالم الغايات والاهداف الى واقع الذي نـستطيع ان نحـدده بانـه مـشكلة او عقبة او صعوبة واجهت الحركة السياسية وتعينت تصفيتها.

ويختلف القرار عن السياسة في انه اختيار بين مجموعة من البدائل المتنافسه، اما السياسة فهي تتسم بالعمومية، ويرى عالم السياسة (تومـاس داي) بـان الـسياسة هـي مـا تفعله الحكومة وما لا تفعله[14].

ثالثا: انواع القرارات

تصدر عن الدولة او النظام السياسي عدة انواع من القرارات وقد تعددت المعايير التي تصنف على اساسها هذ القرارات وفيما يأتي ابرز هذه الانواع:

يقسم (السيد عليوه)[15] القرارات التي تصدر عن الدولـة او النظـام الـسياسي الى:

أ- قرارات ستراتيجية واخرى اجائية.

ب- قرارات انفرادية واخرى ديمقراطية.

ويميز ايضا القرارات التي تتم وحسب نوع السلطة التـي يتخـذ القـرار في اطارهـا فهي، اما قرارات سياسية او قرارات ادارية. فتعد قرارات سياسية تلك التي تتعلق بتصميم وتشكل الاهداف، وقرارات ادارية تلك التي تتعلق بتنفيذ تلك الاهداف، وهنا فـان القـرار الاداري هو اداة لتنفيذ القرار السياسي او السياسة العامة[16].

ويصنف (د. حامد ربيع) القرارات الى ثلاثة انواع هي: [17]

أ- القرار الحاسم: الذي يعني موجهة صريحـة للموقـف بقـصد تـصفية المـشكلة نهائيا.

ب- قارار التاجيل: وهو القرار الذي يعنـي ارجـاء حـل المـشكلة الى مرحلـة اكـثر ملائمة.

ج- قـرار التوفيـق: والـذي يـدور حـول تحديـد موقـف بقـصد الوصـول الى حـل المشكلة لا يصل الى مرتبة الحسم ولا يقف عند مرتبة التاجيل تهربا من المواجهة.

وهناك انواع من القرارات تتم بمبـادرة مـن القيـادات الـسياسية، وقـرارات تتخـذ اساساً رد فعل لقرارات او سلوك بعض القوى الخارجية عن المجتمع.

ويميز (كارل دويتش Karl . Deutch)[18] القرارات الى نوعين:

النوع الاول: القرار الذي يصنع بناءاً عـلى تفـصيلات او اغـراض او أهـداف عامـة تقود الى فئة من المشكلات ويسمى قرار سياسة.

النوع الثاني: القرارات التي تهتم بالوسائل والادوات التي تنفذ بها والاختلاف بـين الاول والثاني كالاختلاف بين الاستراتيجيا والتكتيك.

وهناك قرارات تميز حسب اسلوب اتخاذها كالقرار الفردي او القرار الجماعي او قرار الاغلبية او القرارات العامة والتي تتخذ في اطار الهيئات التشريعية.

وتقسم القرارات في مجال السياسة الخارجية الى:[19]

أ- القرارات العامة: وهي اقرب ما تكون الى مفهوم السياسة، أي هي مجموعة من التفضيلات والخطط موضوعة بحث تسهل الوصول الى القرارات المستقبلية.

ب- القرارات الادارية: وهي التي تتخذها الاجهزة الحكومية المسؤولة عن ادارة الشؤون الخارجية للدولة، ووزارة الخارجية هي التنظيم الاساسي في ذلك.

ج- قرارات الازمة: وهي التي تعني قرارات من نوع ما في مدة قصيرة وهناك عادة احساس بالالحاح بصدد حسم الموقف.

ان كل قرار ذي صلة بالاوضاع الخارجية له شقان احدهما داخلي والآخر خارجي، فالقرار الخارجي يبدأ داخلياً في صياغته سواء من حيث مقوماته او من حيث مصدره، ثم يصير خارجياً من حيث انطلاقه، اذ انه يدفع بطاقة تتلاعب بالعالم الخارجي، ولكنه في اللحظة نفسها التي ينطلق فيها عبر الحدود فانه لابد ان يفرض عمليات اخرى داخلية لاحقة بحيث لا يكون هناك تبايناً بين العمل السياسي الخارجي والحياة السياسية الداخلية[20].

ويتسع مفهوم القرار السياسي الذي يتعلق بتشكيل الاهداف على القرار الاداري الذي هو اداة تنفيذ الاهداف، وغالباً ما يشمل القرار السياسي القرارات الصادرة عن السلطات العامة في الدولة وكذلك القرارات الادارية الصادرة في اطار الجهاز الحكومي[21]. وبغض النظر عن نوعية القرارات التي

تصدرها الدولة فانما هي قرارات سياسية لانها تتطلع الى التعامل مع موقف محدد تحقيقا لهدف معين، ومن هنا تغدو مسألة التمييز بين القرارات السياسية وغير الـسياسية عمليـة مصطنعة[22].

والقرارات السياسية تتميز عن بعضها الـبعض عنـد محلـلي الـسياسة في موضـوع تحليل عمليات صنع القرار الى ثلاثة انواع هي:[23]

أ- القـرارات التــي تـؤذن بأنتهـاج سياسـات جديـدة في المجـالات الداخليـة او الخارجية، او تلك التي تحدد مواقف جديدة في اطار تلك السياسات.

فقوانين الاصلاح الزراعي في العراق، وقرار تأميم شركات النفط الاجنبية العاملة في العـراق عـام 1972م، والقـرارات المتعلقـة بتوسـيع النـشاط المخـتلط او القطـاع الخـاص، والقرارات المتعلقة بتنويع مصادر السلاح في العالم وقرار تشكيل المجلس الـوطني العراقـي كلها قرارات تعني اما تحولاً في بعض التوجهات السياسية الداخلية او الخارجية او مواقف جديدة في اطار هذه التوجهات.

ب- القرارات التي تبدو ذات طبيعـة فنيـة ولكـن لهـا تـأثيرات اقتـصادية واجتماعية وسياسية مهمة الا انها تظهر بالتدريج وبعد مدة طويلـة نـسبياً وعـلى نحو ربما لم يكن متخذ القرار قد ارتاه اصلا مثـل قـرارات تحويـل بعـض مـشاريع القطاع الاشتراكي الى القطـاع المخـتلط او الخـاص، وقـرارات شـق الانهـار الاروائيـة الكبيرة في العراق، او القرارات المتعلقة بفرض الغرامـات الباهظـة عـلى المـواطنين المخالفين لبعض قوانين وانظمة دولة العراق ومؤسـساتها الحكوميـة والاجتماعيـة، لهذا النوع من القرارات تأثيرات مهمة قد لا تظهر عـلى الفـور ولكنهـا قـد تحـدد تطور المجتمع في المستقبل على نحو لم يكن متخذ القرار قد ارتاه فعلا عند اتخـاذ

القرار، بل يمكن ان تظهر على نحو يخالف الاهداف التي يتوخاها متخذ القـرار في بعـض الاحيان.

ج- وهي قرارات عدم اتخاذ قرار معين، ويتميز هذا النوع من القرارات بطبيعته السلبية، وهناك امثلة كثيرة في عدم اتخاذ قرارات معينة في مواقف بعض البلدان العربيـة او بلدان العالم من قضايا مصيرية في نسق الاستراتيجية العامة للنظام السياسي القائم، كـما ان هناك امثلة كثيرة توجد لقرارات لا تتخذ خشية اثارة الغضب الـشعبي او الـرأي العـام الداخلي او الخارجي او تحسباً لردود فعل اطراف خارجية وتوصف هذه القرارات السلبية بحالة اللاقرار.

ثانيا: مفهوم عملية صنع القرار

ان عملية صنع القرار تشير الى عملية التفاعل بين المـشاركين كافـة بـصفة رسـمية وغير رسمية في تقرير السياسة العامة، فاعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيـسي مـن سـلوك المؤسسات السياسية، هذه المؤسسات تختار احد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على اساس تقويم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة.

كـما انهـا تتـضمن العمليـات المتعلقـة بـسياسة الدولـة العامـة والتـي تاخـذها السلطات السياسية العليا مثل رئيس الدولة او رئيس الوزراء وتكـون لهـا تـأثيرات داخليـة وخارجية بارزة حتى وان لم تظهر على الفور.

لقد شهد دراسات صنع القرار نمواً متزايدا في الوقت الراهن، فقد اهتمـت جميـع العلوم بدراسة وتحليل عملية صنع القرار حتى اضحت هـذه الدراسـات تـتم وفـق مـنهج محدد وهـو مـنهج صـنع القـرار. ويعـد العـالم (ريتـشارد سـنايدر) مـن اوائـل وابـرز رواد ومؤسسي صنع القرار. فقد وضع هذا العالم في الستينات اربع فرضيات لمـنهج صـنع القـرار والتي اصبحت اساسا للدراسات اللاحقة او مدخلا لتطوير المنهج وهي[24]:

أ- ان السياسة الخارجية هي محصلة لقرارات تتخذ من قبل الاشخاص الرسـميين في الدولة.

ب- ان حركة متخذي القرار تتأثر بكيفية ادراكهم وتحليلهم للموقف.

ج- ان المتغيرات المجتمعية لها تأثيرات في نوعية القرارات السياسية الخارجية.

د- ان عملية اتخاذ القرارات تعد بحـد ذاتهـا مـصدرا مهـما لفهـم كيفيـة اتخـاذ الدول لقراراتها.

ويعرق (ريتشارد سنايدر)[25] عملية صنع القـرار بانهـا: العمليـة التـي ينـتج منهـا اختيار لبديل بين مجموعة من البدائل التي يتم تحديدها في اطار اجتماعي بهـدف التـأثير في المستقبل كما يراه متخذوا القرار.

وغالبا ما ينظر الى عملية صنع القرار السياسي على انـه عمليـة فكريـة مـن نتـاج ذهن واحد، الا ان الواقع يؤكد ان صنع القرار لـيس سـوى عمليـة منظمـة، وان القـرار في حقيقته هو ناتج نهائي لحصيلة جهود متكاملة مـن الاراء والافكـار والاتـصالات والجـداول والدراسات التي تمت في مستويات مختلفة، فهـو نـاتج عـن جهـد جماعـي. وهكـذا تبـدو عملية صنع القرار نابعة من اسفل الى اعلى ثم تنزل في اتجاه عكسي[26].

ان صناعة القرار السياسي عملية مركبة بالغـة الحـساسية والتعقيـد وتـشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضبط التي يـؤدي تفاعلهـا المـستمر االى انتاج سلسلة واسعة مـن ردود الفعـل التـي تنـصرف بـدورها الى كـل جوانـب العمـل داخل النظام الـسياسي، ومـا لم يكـن النظـام الـسياسي قـادراً عـلى امتـصاص التـأثيرات السلبية لهذه الضغوط او التواؤم معها في الاتجاه المناسب على احسن الاحتمالات فانه لابد وان يفقد توازنه.

ان عملية صنع القرار، هي عملية مستمرة لانها لا تنتهي عند اتخاذ القرار او تنفيذه لان القرار ليس هدفاً بحد ذاته وانما هو اسلوب لتحقيق هدف. ويتضح من ذلك ان عملية صنع القرار اكثر اتساعاً من القرار لان القرار هو تعبير عن المخرجات التي ترتبط بالموقف، اما عملية صنع القرار فهي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات، فضلا عن التفاعل بينهما. وفي هذا الاطار يقول (بريشر)[27]: ان مفهوم القرار يتفرض ولا يحدد كما يرى غيره من المحللين السياسيين[28]: بان صنع القرار هو: عملية تهيئة المعلومات وصياغة البدائل لعلاج مشكلة بينما يشير اتخاذ القرار الى اختيار الارجح. ويعد هذا الوصف تعريفا من مجمل التعاريف التي تشير الى عملية اتخاذ القرار في مجمل عملية صنع القرار.

ويعرف (اتخاذ القرار) عند العديد من المحللين السياسيين بشكل متقارب جداً، فهو عند (د.اسماعيل صبري مقلد)[29]: التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي الى تحقيق اهداف بعينها او تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها. وهي ايضا الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تقسم بعدم التقنية في نتائجها[30] وفي تعرف اخر هي[31]: اختيار بديل من البدائل والذي له القدرة على انجاز الهدف المطلوب باقل خسارة ممكنة، فهو القدرة على اختيار سلوك معين بين نوعين او اكثر من البدائل السلوكية.

وعملية اتخاذ القرار عند (د. مازن اسماعيل الرمضاني)-كما ذكرنا سابقا- تحويل المسببات الى مدلولات...، ويوضحها عند تناوله لاتخاذ القرار السياسي الخارجي بانها ذلك النشاط الرامي الى اختيار احد البدائل المقبولة سياسياً لغرض تحديد كيفية التعامل مع المشكلة السياسية الخارجية التي تجابه بها الدولة في وقت محدد. وبهذا المعنى تختلف دلالة اتخاذ القرار عن تلك التي ترتبط

بعملية صنع القرار، فالعملية الاخيرة عملية تدريجية اشمل واوسع لانها تتكون تحليليا من اربعة مراحل (او عمليات فرعية) هي المرحلة الفكرية (ما قبل القرار)، والمرحلة التنظيمية (اتخاذ القرار)، والمرحلة السياسية (ما بعد اتخاذ القرار) (ومرحلة تقويم القرار) ومن هنا (يعد اتخاذ القرار بمثابة الحلقة التي تربط بين المرحلة السابقة والمرحلة اللاحقة عليه)[32] .

وتتضمن كل مرحلة من المراحل الاربع على عدة انشطة فرعية، ولكن جميع هذه الانشطة، والمراحل لعملية صنع القرار هي مراحل متكاملة ومتداخلة و(تختلف طبيعة تناولها من مجتمع لآخر وفقاً لطبيعة النظام السياسي السائد ومدى ديمقراطيته، بل وطبقا لخصائص القرار السياسي، وقد تحدد في زمان ومكان معين)[33] كما ان هذه المراحل الرئيسة الاربع، والمراحل الفرعية التي تتخلل كل مرحلة تقود الى الاخرى وتنعكس عليها.

ويرى الباحث بان عملية صنع القرار تمر باربعة مراحل مهمة جداً ومتكاملة تبدأ كل مرحلة من حيث انتهت المرحلة التي سبقتها، ولكل مرحلة من مراحل العملية انشطتها وفعالياتها المتميزة عن المرحلة التي سبقتها او المرحلة التي تليها. يختلف الباحث عن الباحثين الاخرين الافاضل في تقسيم انشطة وفعاليات المرحلة الثالثة لديهم والتي تعرف (بالمرحلة السياسية) ما بعد اتخاذ القرار الى مرحلتين مهمتين هما (مرحلة التنفيذ) و(مرحلة اعادة النظر في القرار). وان مرحلة (اعادة النظر في القرار) تتضمن فعاليات ونشاطات من شانها ان تدفع عملية صنع القرار الى اعادة جميع المراحل والانشطة والفعاليات التي تتعلق بالقرار مما يدفع الى صنع قرار جديد.

وتعد (المرحلة الرابعة) مرحلة مهمة جداً وهي من شأنها تصحيح عملية صنع القرار السابقة واعادة العملية برمتها لتصحيح قرار فاشل او تعديل القرار او تصحيحه او الغائه واتخاذ قرار جديد غيره. هذه العملية تؤكد بشكل فعلي

التزام القائد او النظام السياسي باهدافه والتمسك بها ومحاولة الانطلاق من جديد بـشكل افضل من السابق وباساليب اصوب واقدر على تحقيق الاهداف.

وبناءاً على ذلك فان نقطة النهاية للقـرار الـسابق ستـصبح نقطـة بدايـة لعمليـة صنع قرار جديد ولمختلف مراحل عملية صنع القـرار الاربعـة وبهـذا تـصبح عمليـة صـنع القرار هي عملية اتصال سياسي دائري يمارسه النظام السياسي على وفق منهج عملية صنع القرار وتـتحكم فيـه عمليـة (التغذيـة العكـسية او المرتـدة) شـانها شـان عمليـة الاتـصال الاعلامي كاحد العناصر المهمة من عناصر عمليـة الاتـصال والتـي تـتحكم فيهـا المتغـيرات البيئية والمجتمعية.

وفيما يأتي عرض للمراحل والانشطة التي تمر بها عمليـة صـنع القـرار فقـد اهـتم الباحـث الى تقـسيمها الى محـاور رئيـسة اربعـة جميعهـا متغـيرة عـن بعـضها ومتداخلـة ومتفاعلة مع بعضها الاخر في آن واحد.

المرحلة الاولى

مرحلة الاعداد للقرار (مرحلة ما قبل اتخاذ القرار)

وهي جميع المراحل والانشطة التي يمارسها اطراف عملية صنع القرار قبل عملية اتخاذ القرار أي هي مرحلة ما قبل اتخاذ القرار وتسمى هذه المرحلة بـ(المرحلة الفكرية) كونها تعنى بموضوع الاعداد للقرار وتتضمن المراحل والانشطة الآتية:

أ- وجود الحافز او (السياق المباشر لعملية اتخاذ القرار) وهو الذي تبدأ عملية صنع القرار بوجوده في البيئة الخارجية او الداخلية لهيكل اتخاذ القرار. وهو يكون نتيجة تغيرات في البيئة الطبيعية او قد يكون نتيجة سلوك معين تقوم به احدى القوى الداخلية او الخارجية(34). وهو الذي يدعو الى اكتشاف الحاجة لصنع القرار.

ب- ادراك متخذ القرار للحافز (مناسبة صنع القرار): اذا لم يدرك متخذ القرار الحافز فلن يكون له أي تأثير، فاذا كان الحافز ظاهرة موضوعية مستقلة عن متخذ القرار فان ادراك متخذ القرار هو عملية ذاتية تحصل في رؤيته هو لهذا الحافز، والتي يقصد بها تصوره لتاثير الحافز على امكانية تحقيق اهدافه والفرص التي يخلقها لتحقيق اهدافه او عدم تحقيقها.

ان ادراك متخذ القرار يختلف باختلاف متخذ القرار، كما ان هذا الادراك يتأثر بالنسق العقيدي لمتخذ القرار وتصوراته الذاتية عن مصدر الحافز(35) وايجاد الفرصة والغطاء السياسي لاتخاذ القرار.. ويأتي من اهم العوامل التي يتأثر بها متخذ القرار في تحقيق هدفه هي(36):

1- الغاية المرغوب انجازها.

2- النتائج المترتبة عنها.

الوقت المناسب لانجازها.

ج- مرحلة تجميع المعلومات: عندما تنشأ مناسبة صنع القرار تبدأ عملية البحث عن المعلومات بهدف تحديد المشكلة وبلورتها واستيضاح الفرص التي خلقها هذا الحافز.

ويتطلب ذلك اجراء المشاورات مع الجماعات المصلحية المنظمة وغيرها من الهيئات، وتشكيل لجان برلمانية ووزارية بغرض التحقيق والتحري وسماع آراء الخبراء والفنين، هذه الاطراف وغيرها تمثل مصادر الحصول على المعلومات اللازمة، وبالرغم من ان الحكومات تملك القدرة على فرض قراراتها التي تتخذها الا انه من قبيل قصر النظر ان تدير الحكومة ظهرها لمشاعر وآراء القطاعات الشعبية التي تتوجه اليها، وتتوقف نوعية من يسألون المشورة والرأي على طبيعة المشكلة المثارة [37].

د- مرحلة تفسير المعلومات (تعريف الموقف): وتعني هذه المرحلة رفض او قبول مصداقية المعلومات وربطها ببعضها واعطاءها معنى معيناً يتعلق بهذا الموقف، وهنا يظهر دور عقائد متخذ القرار ففي ضوئها يقبل متخذ القرار تلك المعلومات او يرفضها حتى لو كانت صحيحة ما لم تكن تلك المعلومات شديدة الوضوح بحيث لا تدع مجالاً للتصور الذاتي[38] لان من اهم المستلزمات الاساسية للقرار الناجح توفر المعلومات الدقيقة عن موضوع القرار.

في هذه المرحلة تحدث عملية تصفية للمعلومات بحيث لا تدخل عملية صنع القرار الا تلك المعلومات المنسقة مع النسق العقيدي لمتخذ القرار[39]، وقد يفسح هذا المجال كما يقول هولستي[40] لنشوء فجوة بين الموقف كما هو وبين الموقف كما يتصوره متخذ القرار.

هـ- البحث عن البدائل للقرار وصياغتها وترتيبها ووضع البدائل الرديفة لها: ويتم في هذه المرحلة البحث عن الصيغة او الصيغ ذات القدرة على حل المشكلة بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب باقل خسارة[41].

وهو ما تنهض به الاطراف صاحبة المصلحة والمؤسسات العامة والاداريون الذين لهم اتصال ومعرفة بالمشكلة او الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم. والاغلب ان تشهد هذه المرحلة بروز المؤيدين والمعارضين وتحديد نقاط الخلاف والاتفاق وتتم في هذه المرحلةانشطة النقاش العام التي تخضع لها مختلف البدائل المتنافسة داخل المؤسسات الحكومية طبقاً للاجراءات الدستورية وما استقر عليه العمل. كما يجري النقاش العام داخل مؤتمرات تعقدها الاحزاب وجماعات المصلحة وعلى صفحات الجرائد والمجلات[42] وفي مختلف وسائل الاعلام الاخرى.

وقد لاحظ الباحث بان اهمية هذه المرحلة فضلا عن وظيفتها في ترتيب البدائل حسب اهميتها لاتخاذ القرار في ضوئها واختيار انسبها وفق الظرف المحدد لهيكل اتخاذ القرار، فاطراف الاختصاص في هذا الجانب ومختلف المهتمين بالمشكلة المثارة، او عن طريق لجان فنية محددة ومتخصصة فانهم لابد ان يضعون بدائل للبدائل المتنافسة والمقترحة امام متخذ القرار لاختيارها كقرار بديل للقرار في حالة فشله عند اتخاذه لاي سبب كان، ويعد هذا البديل بديلاً رديفاً للقرار المتخذ، ويتخذ حسب تطورات الظرف الراهن للقرار المختار سلفا، فهو قرار لاحق لانقاذ وحدة اتخاذ القرار ودعم موقفها عند اتخاذ القرار السابق حول نفس المشكلة.

ويرد-احيانا-هذا النشاط في عملية صنع القرار عن بعض المحللين السياسين في المحور الثاني من العملية أي ضمن (مرحلة اتخاذ القرار) ولكن الباحث يرى بان هذا النشاط يجب ان يكون في مرحلة ما قبل اتخاذ القرار

(المرحلة الفكرية) أي مرحلة الاعداد للقرار، وان يكون من اختصاص الخبراء والفنيين والاطراف ذات العلاقة الفنية او ذات المصلحة بمضمون القرار حتى يسهل لمتخذ القرار في وحدة اتخاذ القرار عملية اتخاذ القرار بدقة وحكمة، وينصرف للمفاضلة بين البدائل بجهد اقل وبوقت اقصر، حتى لا يسقط متخذ القرار مدركاته وتصوراته عن المشكلة ويفرضها عليها. ويحدث ذلك -احيانا- بدون قصد بسبب عدم وضوح المعلومات او عدم توفرها بشكل مناسب او عدم دقة المعلومات المتوفرة، وكذلك عندما يتطلب الظرف اتخاذ قرار حاسم وسريع. وبخاصة عند الازمات. وهذا يحتاج حتماً الى مؤسسات متخصصة ولها صلاحيات واسعة لجمع المعلومات وعليها اعتماد الدقة الكبيرة لتثبيت المعلومات لكونها تشكل وثائق تاريخية امام الاجيال القادمة.. كما ويجب عليها نقل الحقيقة كما هي بدون رتوش او وضع سيناريوهات لها وعرضها على وحدة اتخاذ القرار.

ان مرحلة ما قبل اتخاذ قرار معين قد تطول او تقصر حتى يتحدد الموقف بابعاده المختلفة وحينئذ يقتضب اتخاذ قرار بشأنه والذي يعني تحقيق اهداف معينة للدولة[43].

رابعا: عملية اتخاذ القرار- مفهوم العملية وهياكل اتخاذ القرار-

أ- مفهوم عملية اتخاذ القرار

وهي: مجموعة القواعد والاساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل اختيار معين او اختيارات معينة، أي الاسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة والتوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار او حسمها.

ويقصد بهيكل اتخاذ القرار هو ترتيب معين للعلاقات والادوار بين الافراد المسؤولين عن اتخاذ القرار، وبالذات نظام السلطة الرسمي وغير الرسمي داخل الوحدة المسؤولة عن اتخاذ القرار.

تتفاوت هياكل اتخاذ القرار بين البساطة والتعقيد، فعلى مستوى الهيكل فهناك وحدة صغيرة يسودها متخذ قرار واحد او وحدة اكثر اتساعاً فانها تتميز بالتركيب والتعقيد. وتحدث في عقل فرد واحد هو متخذ القرار المركزي ثم الى عملية اتخاذ قرار معقد تحدث بشكل بطئ في اطار تنظيم اداري معقد.

ومن الصعب في احيان كثيرة التمييز بين من يسهم في اعداد القرار وبين من يقوم باتخاذه فعلا من ناحية، ومن ناحية اخرى فقد ادى تباين الدول المعاصرة في طبيعة نظمها السياسية وواقعها الى اختلاف نوعية المشاركين رسميا في عملية اتخاذ قراراتها.. وقد جرت العادة على ربط متخذي القرار باولئك الاشخاص الذين تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة داخل وحدات (او مراكز) اتخاذ القرارات.. بيد ان تأثير الشخص الاول في الدولة (رسميا او حزبيا او كليهما معا) يعلو على تأثير غيره[44].

وتتولى قيادة القمة مهمة اتخاذ القرارات المركزية والحاسمة، بمعنى تحديد الاهداف العليا والاولويات ومسارات العمل الحكومي، ونظراً للطبيعة الفنية والمعقدة للمشكلات التي تجابه المجتمع وبالتالي لما تتطلبه من حلول يغلب ان يشترك الخبراء والفنيون مع الساسة في وضع الخطط والبرامج، فهم يقومون الرأي والمشورة في صورة بدائل مدروسة الى متخذي القرار الذين يختارون بدورهم واحدا منها في ضوء المقتضيات السياسية[45].

وتتفاوت درجة اشتراك المؤسسات السياسية في رسم السياسة من نظام الى اخر بل ومن حقبة الى اخرى داخل النظام نفسه.

يشارك متخذوا القرارات في عملية اتخاذ القرارات عن طريق المواءمة والدمج بين قيمهم ومبادئهم وبين تصوراتهم للبيئة والمحيط الـذين يعيـشون فيـه، فاهميـة المتغـيرات البيئيـة والمجتمعيـة والطبيعيـة تظهـر عـن طريـق تفاعلهـا مـع متخـذي القـرار انفـسهم وتاثيرهم عليها[46].

وتعد عملية تحديد وحدة اتخاذ القـرار مـن اهـم مراحـل صـنع القـرار فاشـتراك مجموعة معينة في اتخـاذ القـرار الـسياسي وتـشكيلها لماكنـة الـسياسة لدولـة مـا لا يعنـي بالضرورة مساهمة جميع افراد هذه المجموعـة بـنفس المـستوى في اتخـاذ القـرار، مـع ان مجموعة اتخاذ القرار الرسمية تبقى مسؤولة دوما عنه[47]. وقد تلجـأ المجموعـة الرسـمية استشارة اشخاص خارج وحدة اتخاذ القرار، كما انهـا تلجـأ لتوزيـع الواجبـات بـين اعـضاء الوحـدة انفـسهم وفي حـالات كثـيرة قـد يـتم تفـويض جـزء مـن عمليـة اتخـاذ القـرار الى مستويات ادنى[48]. ولكن في جميع الحالات تبقى المسؤولية مركزة حول وحدة اتخاذ القرار الرسمية سواء امتلكت القوة الحقيقية لذلك ام لا.

ب-هياكل اتخاذ القرار:

عند دراسة هيكل اتخـاذ القـرار فالهـدف منـه معرفـة اثـر الهياكـل عـلى عمليـة اتخاذ القرار، ذلك ان القـرار اتخـذه فـرد او مجموعـة او هيئـة او جمعيـة برلمانيـة. وكـل هيكل وبنيان لاتخاذ القرار يتفاوت عن الهيكل والبنيان الاخر في الاشكال الـسابقة، وبالتالي فان عملية اتخاذ القرار تختلف في داخـل كـل بنيـان عـن الابنيـة الاخـرى وهذا يؤدي الى تفاوت انماط السياسة الناشئة عن تلك العمليات. فمثلا لـو كانـت عندنا في البنيان او الهيكل مجموعة كبيرة من الافراد ولدينا معلومـة غـير واضـحة او غــير كافيــة عــن الموقــف هنــا ســيختلف الافــراد المــشاركون في تفــسير

الموقف وسينشأ تعقيد بين في عملية اتخاذ القرار، وذلك لاختلاف الافراد المشاركين في الموقف وسيكون قوام العملية التقريب لوجهات النظر، وهكذا.

ان تحليل عملية اتخاذ القرار لاية دولة يتطلب تحليل مؤسسات اتخاذ القرار، وعملية صنع السياسة بالذات هي عملية اتخاذ القرار. ان تحليل اية مؤسسة او جهاز لاتخاذ القرار يتطلب من الباحث ان يجيب عن تساولات هامة لابد منها وهي:

1- ما هي المؤسسة (الجهاز) التي يعمل في اطارها متخذ القرار للتوصل الى قرار معين؟ هل يعمل بمفرده؟ هل يعمل باطار مؤسسة معينة؟ هل يتشاور مع افراد يختارهم بنفسه؟ هل يجتمع بالاجهزة الرسمية المختلفة كثيرا ام نادرا؟...الخ.

2- من يتخذ القرار في الدولة؟ حيث علينا التفريق بين متخذ القرار الرسمي، ومتخذ القرار الفعلي.

3- كيف يتصل، وما شكل نظم الاتصال في داخل مؤسسة اتخاذ القرار؟ وكيف يتم تبادل المعلومات؟ وكيف تصل معلومة معينة؟ وكيف يتصرف متخذ القرار عند وصولها اليه؟ وكيف يتم فحصها ورد الفعل عليها؟...الخ.

وللاجابة عن التساؤلات السابقة لابد من الحديث عن المؤسسة التي يعمل في اطارها متخذ القرار حيث تكون هذه المؤسسة حكومة او منظمة دولية او جمعية او وزارة، ومهما كانت هذه المجموعة فانها تصدر عنها قرارات تتخذ من قبل اشخاص (كثيرون او قليلون) خول لهم القانون ممارسة الصلاحيات في الامور الاستراتيجية التي تتأثر بها سلوكيات السياسة لبلادهم. هذه المجموعة في ترتيبها وادوارها والموارد المتاحة لها هي (الهيكل) حيث عرفه (تشارلز هيرمان)[49] بانه: ترتيب معين لمجموعة من الادوار والموارد داخل الوحدة

المسؤولة عن أي من مراحل حل المشكلة، أي ترتيب للعلاقات بين الافراد المسؤولين عن اتخاذ القرار.

وبعامة ان هياكل اتخاذ القرار تكون جزءاً من البنيان التنظيمي الاداري الحكومي المتخصص بمعالجة الموضوع المكلف به. لقد بين (تشارلز هيرمان) اهمية الهيكل في الشكل التالي[50].

هيكل ⟵ عملية ⟵ السلوك السياسي

حيث يؤثر الهيكل على العملية التي تؤثر على السلوك السياسي، فمثلاً لو كان الاعضاء او المجموعة المتخذة للقرار تنتمي الى جهاز وزارة الخارجية فان ذلك يجعل التناسق والتعاون اكثر مما لو كانوا ينتمون الى اجهزة مختلفة وكما هو الحال في جهاز يتكون من وزارات (الخارجية، الدفاع، المالية) فهذا الجهاز يؤثر على العملية على اساس احتمال تباين اسلوب افراده في فهمهم ومعالجتهم للمشكلة المعروضة عليهم، وعلى اساس ذلك فان القرار سيختلف عن جهاز اخر تتشابه افراده، كالقرار الذي يصدر من جهاز وزارة الخارجية فقط كما اسلفنا.

ويؤثر مستوى متخذ القرار في عملية اتخاذ القرار في حرية تصرفه في مجموعة اتخاذ القرار، فكلما زاد مستوى متخذ القرار كلما زادت حرية التصرف لديه، فمثلاً يتمتع بحرية اكثر رئيس الوزراء او مجلس الوزراء، وبامكانه في أي مؤتمر صحفي ان يكون قادراً على الرد بسرعة وبحرية اكثر من الاخرين.

ج- انواع وحدات اتخاذ القرار

تتفاوت هياكل اتخاذ القرار طبقاً لمعيارين اساسيين هما:

1- توزيع السلطة داخل الهيكل.

2- دور الاعضاء المشاركين في القرار.

فمن حيث توزيع السلطة هناك هياكل يسيطر عليها قائد مركزي سلطوي واحد، وهذا القائد يستطيع اتخاذ القرار بمفرده حتى لو اعترض معظم افراد مجموعة اتخاذ القرار، هذا مقابل هياكل تتساوى فيها نسبياً سلطات الافراد حتى مع وجود قائد لتك المجموعة. ومن حيث دور الاعضاء فانهم قد يكونوا (مستقلين) بمعنى انهم يقدرون على تبني اية وجهة نظر يريدونها، وقد يكونوا (مفوضين) بمعنى انهم يعبرون بالضرورة عن وجهات نظر مؤسسات خارجية.

وتتفاوت عمليات اتخاذ القرار تفاوتاً واسعاً ما بين عمليات قوامها التعزيز الايجابي لاداء القائد المركزي، حيث يتجه افراد اتخاذ القرار الى تاكيد تفضيلات القائد، ومن ثم تختفي المناقشة المتعمقة للبدائل التي تختلف عن تلك التفضيلات، الى عمليات قوامها تقديم شتى اجنحة نظام اتخاذ القرار لبدائل متباينة، ودفاع كل جناح عن البديل الذي يقدمه، وفي الغالب لا تختلف بعض تلك البدائل عن تفضيلات قائد المجموعة ذاتها[51].

والواقع ان فهم هيكل اتخاذ القرار وعملياته ذو اهمية بالغة في فهم القرار النهائي.

فهيكل اتخاذ القرار في طبيعة عملية اتخاذ القرار اذا كان يتسم بسيطرة القائد المركزي فان عملية اتخاذ القرار تتسم عادة بظاهرة التعزيز الايجابي لتفضيلات القائد، ومحدودية المناقشة للبدائل المتعارضة، وعدم وجود قواعد واضحة لاتخاذ القرار، الا تلك القواعد المحددة في ذهن القائد المركزي. كذلك فعملية اتخاذ القرار التي تتسم بالتعزيز الايجابي تنتج في معظم الاحيان قرارات تعكس تفضيلات القائد ومفاهيمه السياسية والعقيدية، وتتسم بالسرعة والجرأة. وعلى عكسها عملية اتخاذ القرار التي تتصف بـ(الطابع التوفيقي) بين

الآراء المتعارضة فانها تؤدي الى قرارات اقرب الى الحلول الوسط وتتسم بـالبطء في اتخاذهـا بدرجة قد تصل الى حد الجمود[52].

ان التعرف على وحدة اتخاذ القرار تستوجب التعرف على النخب السياسية التـي خرجت عنها لان ذلـك يمكـن ان يقربنـا مـن الاتجاهـات النفـسية والخـصائص التنظيميـة لمتخذي القرار، ومـن ثـم فـان هـذا القـسم سـوف يوضـح خلفيـة النخبـة متخـذه القـرار وخصائصها الرئيسة في المقام الاول[53].

وقد صنفت وحدات او هياكل اتخاذ القرار الى عدة انـواع، ورغـم اخـتلاف هـذه التـصانيف او تنوعهـا لكنهـا تتحـد في مـضامين متقاربـة في اداء اعـضاء وحـداتها. وهـذه التصانيف هي[54]:

1- مجموعة القائد المسيطر: وهي مجموعة صغيرة يقودها فـرد سـلطوي واحـد يتصرف بدون تشاور حقيقي مع باقي المجموعة، وهو قادر على اتخاذ أي قرار حتى دون موافقتهم ولذا تكون قراراتها سريعة وتتخذ في فترة قصيرة نسبياً.

2- مجموعة القائد المستقلين: تتخذ شكلاً آخـر عـن سـابقتها، وهـو وجـود قائـد مسيطر ولكن افراد المجموعة مستقلون نسبياً بحكم انتمائهم الى مراكز مـستقلة (رؤسـاء احزاب سياسية، مجموعات برلمانية، ذوي نفوذ في الجيش او الاحـزاب). وفيهـا كـل طـرف يطرح وجهة نظره والدفاع عنها ويكون القائد المسيطر كالقاضي الذي يقرر في النهاية على ضوء المناقشات التي جرت.

3- مجموعـة القائـد المفوضـين: تـشترك هـذه المجموعـة مـع التـي قبلهـا بكـل الخصائص الا ان الاعضاء يمثلون هيئات اخرى ويتحـدثون باسـمها ولـيس لهـم رأي خـاص ولكنه يجب ان يتخذ من مصدره ويتم القرار فيها ببطء وجمود نسبي بـسبب محدوديـة الصلاحيات لاعضاء المجموعة.

4- المجموعة المستقلة: تتوزع السلطة فيها بـشكل متكـافئ نـسبياً بـين الاعـضاء، ودور القائد لا يتعدى رئاسة جلسات عملية اتخاذ القرار وتوضيح وجهات النظـر، وتكـون مسؤولية اتخاذ القرار مسؤولية الجميع وبالتالي فهي تدور حول حمايـة وتلاحـم وتناسـق المجموعة.

5- مجموعة المفرضين: تشترك هذه المجموعة في خصائصها مـع مجموعـة المستقلين الا ان اعضائها غير مخولين، فعملية اتخاذ القـرار فيهـا قوامهـا بـان كـل عضو يلتزم برأي هيئته وتتم العملية بالبطء ولا يوجـد تلاحـم حقيقـي في وحـدة اتخاذ القرار.

ويقسم (د. مازن الرمضاني)[55] مجموعات اتخاذ القرار الى ثلاثة انواع وهي:

1- وحدة القائد السياسي: وتتكون مـن القائـد الـسياسي ومجموعـة صـغيرة مـن المسؤولين تتميز بانفراد القائد السياسي باتخـاذ القـرار، ودور بقيـة الاعـضاء هـو انعكـاس لدور القائد السياسي، وهنا تؤدي خـصائص الشخـصية دوراً مهـماً في نوعيـة القـرار الـذي تتخذه الوحدة ويتوزع القائد في هذا النوع من الوحدات الى نوعين هما:

النوع الاول: من لهم رؤية محددة للعالم والذي يبحث عن المعلومات التي تؤكـد رؤيته مما ينتج عنه عدم حسايته حيال غيرها لاسيما التي تتقاطع مع مدركاته. مستشاريه من الذين يعتنقون اراءه.

النوع الثاني: ممن يتميزون بالانتفاح على المعلومات الجديدة وعـدم التـواني عـن اخذ رأي الاخرين قبل اتخاذ القرارات.

2- وحـدة المجموعـة الموحـدة: وهـي عـلى عكـس المجموعـة الاولى وتتميـز بـان قرارهـا لا يتخـذه عمليـا شـخص واحـد وانمـا يتخـذ بالتفاعـل بـين الاعـضاء

كافة، وتتميز هذه الوحدة بتشابه مصادر معلومات اعضائها وولائهم لوحدة اتخاذ القرار مع وجود القائد السياسي فيما بينهم، وهنا لابد من تشخيص قوى الضغط المؤثر على افراد الوحدة القرارية، ومدى تاثيرها على حركتهم وعن طريق صعوبة او سهولة اتخاذ القرار في داخل الوحدة.

3- وحدة الجماعات المستقلة: وهي وحدة قرارية تتكون من وحدتين فرعيتين او اكثر لا تستطيع أي منها اتخاذ القرار دون دعم من الاخرى بسبب قدرة أي منهما الحيلولة دون تنفيذ مبادرة الاخرى، ومع غياب القائد السياسي في هذه المجموعة تتوزع السلطة فيهما على نحو متساو.

وتنتشر هذه الوحدة في النظم البرلمانية متعددة الاحزاب والنظم الرئاسية، ويتأثر اتخاذ القرار فيها بطبيعة العلاقات السياسية بين النظم الفرعية لهم، وتتم العملية على (اساس المساومة) وتكون القرارات مبنية على (اساس الحلول الوسط).

وبالرغم من ان هذين التقسيمين متشابهين الى حد ما في مضمونهما فان الباحث لاحظ بان المحللين السياسيين المعنيين بموضوع اتخاذ القرار يحاولون ان يصنفوا وحدات وهياكل اتخاذ القرار وان يتعرفوا على مختلف خصائصها وان يوصفوا كل وحدة اتخاذ القرار بوصف خاص عن طريق تحليلها بذاتها، وليس على اساس التقسيمات الشائعة، لانه غالبا ما تتداخل خصائص جميع انواع وحدات اتخاذ القرار بشكل او باخر فيما بينها. كما لاحظ ايضا بان دراسة وحدة اتخاذ قرار واحدة في مرحلة معينة تختلف في خصائص ومعايير اتخاذ القرار عنه في مرحلة اخرى، كذلك فهي لها نمط في اتخاذ القرارات الخارجية يختلف عنه في اتخاذ القرارات الداخلية.

المبحث الثاني:

نماذج اتخاذ القرار، والقرار الرشيد

اولا: نماذج اتخاذ القرار

ويقصد بها الصيغ التي يعمد متخذ القرار بواسطتها استشفاف بدائل حركته اللاحقة حيال المشكلة السياسية التي يجابه بها، وتم اختيار واحداً منها[56]. وهي نماذج للاتصال السياسي التي تتحدد عن طريقها اهمية المعلومات ومصادرها وكيفية التعامل معها من قبل متخذي القرار في ضوء عقائدهم وتصوراتهم الذهنية وخبراتهم التي توظفها في اتخاذ القرار وتقسم من حيث محاورها الى (نماذج التوفيق ونماذج السيطرة)، ويمكن ان تتم عملية اتخاذ القرار بأي منهما وعلى اساس اربعة محاور هي[57]:

أ- العلاقة بين النخبة.

ب- السمات السائدة للجماعة وانماط تفاعلهم.

ج- طبيعة مشاركة المواطنين.

د- القيم والافكار الاجتماعية المسيطرة.

وعلى اساس هذه المحاور فان عملية (نماذج التوفيق) تتمثل في[58]:

أ- تقاسم القوة بين النخبة المتنافسة.

ب- وجود الكثير من الاتجاهات الطوعية.

ج- فرصة المشاركة الجماهيرية الاختيارية الواسعة.

د- التركيز على التسامح والتوفيق بين الاراء المتنوعة.

في حين ان مقومات عملية اتخاذ القرار عن طريق (نماذج السيطرة) تتمثل في:

أ- سيطرة فرد او نخبة محدودة على الاخرين.

ب- النزوع نحو تحويل الجماعات الى المؤسسات.

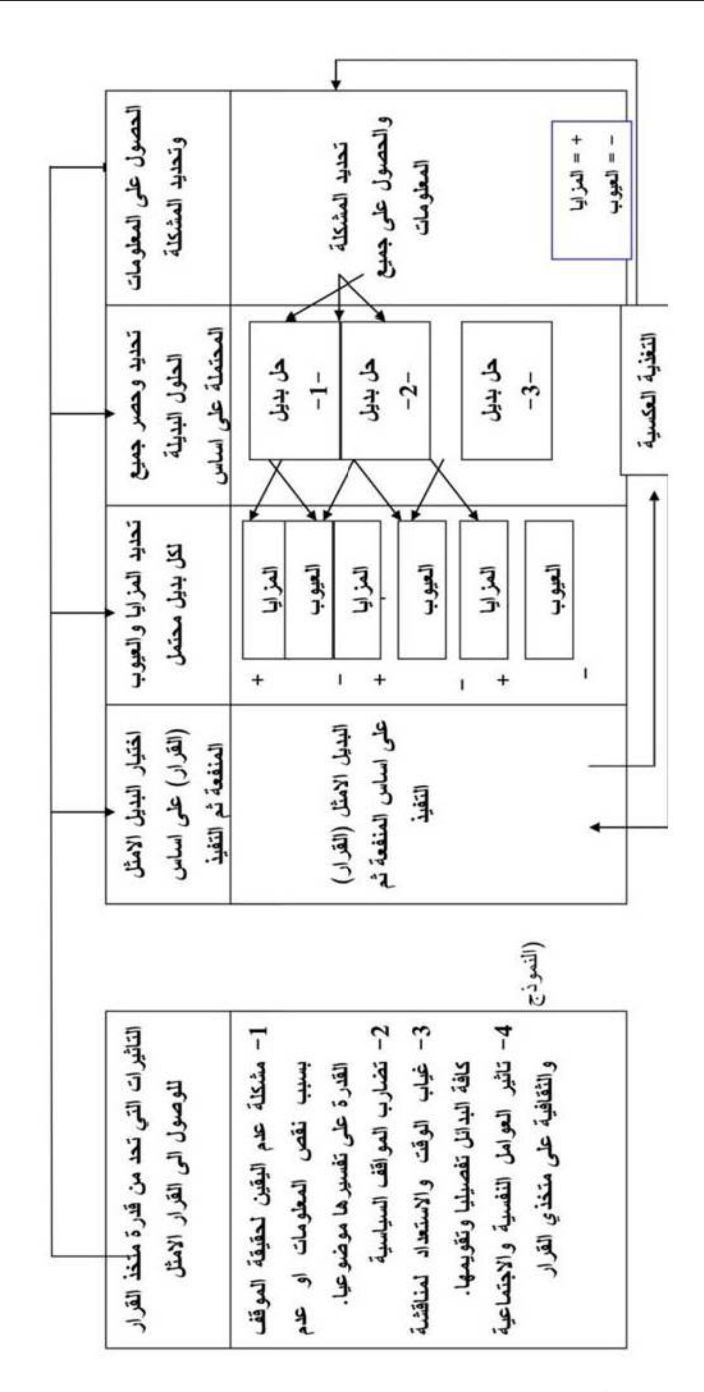
ج- تنظيم وضبط مشاركة المواطنين في العملية السياسية.

د- التركيز على قيم كلية لا تقبل التنوع، ولا التعدد، وتستبعد ما عداها.

وفيما ياتي اهم نماذج عملية اتخاذ القرار من الفئتين السالفتين وهي:

أ- النموذج الرشيد او (العقلاني):

وهو النموذج المثالي الذي يقوم على فكرة سلوك الانسان الاقتصادي الرشيد الذي يتحرى الدقة في الحصول على المعلومات وتشخيص المشكلة وحصر الحلول وتقييم الاحتمالات ثم الاختيار اكثرها عقلانية من حيث تخفيض الكلفة وتعظيم الفائدة[59] (انظر النموذج رقم -1-).


الحصول على المعلومات وتحديد المشكلة
تحديد وحصر جميع الحلول البديلة المحتملة على اساس
تحديد المزايا و العيوب لكل بديل محتمل
اختيار البديل الامثل (القرار) على اساس المنفعة ثم التنفيذ
تحديد المشكلة والحصول على جميع المعلومات
+ = المزايا
- = العيوب
حل بديل -1-
حل بديل -2-
حل بديل -3-
المزايا
العيوب
المزايا
العيوب
المزايا
العيوب
البديل الامثل (القرار) على اساس المنفعة ثم التنفيذ
التغذية العكسية
(النموذج)
التاثيرات التي تحد من قدرة متخذ القرار للوصول الى القرار الامثل
1- مشكلة عدم اليقين لحقيقة الموقف بسبب نقص المعلومات او عدم القدرة على تفسيرها موضوعيا.
2- تضارب المواقف السياسية
3- غياب الوقت و الاستعداد لمناقشة كافة البدائل تفصيليا وتقويمها.
4- تاثير العوامل النفسية و الاجتماعية و الثقافية على متخذي القرار

رسم 1

ويسمى النموذج الرشيد بالنموذج التحليلي ايضا، وهـو يفـترض ان متخـذ القـرار محايد ازاء البدائل وينبغي له قبل اتخاذ القرار البحث عن كل المعلومات المطلوبـة لفهـم الموقف، ثم البحث في كل البدائل المتصورة[60]، ويتصف هذا النموذج بمحدوديـة التطبيـق في اتخاذ القرارات وذلك لاعتبارات متعددة يعـد اهمهـا الـذي يتعلـق بالمعلومـات حيـث لايستطيع متخـذ القـرار الوصـول الى جميـسع المعلومـات المتعلقـة بموقـف اتخـاذ القـرار واللازمة لاتخاذ قرار رشيد مع اغلب الظواهر خارج نطاق سيطرة متخذ القرار[61].

تسترشد حسابات متخذ القرار بمتغيرين متفاعلين هما (الاحتمالية والمنفعـة) مـع ان افتراض الوصول الى اختيار النموذج العقلاني الامثل ضرب من الخيال بسبب[62]:

1- مشكلة عدم اليقين التي تنطوي عليها حقيقة المواقف الدافعـة بـسبب نقـص المعلومات او عدم القدرة الذاتية على تحليل دلالاتها موضوعيا.

2- احتمال تضارب المواقف السياسية الدافعة لاتخـاذ القـرار، وهنـا يتخـذ متخـذ القرار قراراته على اساس منفعته.

3- غياب الوقت والاستعداد لمناقشة البدائل كافة تفصيليا وتقويمها بالاتجاه الذي يجعل عملية اتخاذ القرارات ضمن اطار يبتعد عن الفرضيات.

4- تاثير العوامل النفسية التي يخضع لهـا متخـذ القـرار كغـيره مـن الافـراد مـع تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية.

ب- النموذج التراكمي المتدرج:

يعتمد هذا النمـوذج عـلى الانـشطة التـي تتعلـق بـالنموذج الرشـيد مـع ادخـال التعـديلات التدريجيـة حيـث ان أي قـرار لابـد ان يركـز عـلى الـبرامج والـسياسات والاعـتمادات الـسارية كقاعـدة ثـم يـتم اجـراء بعـض التعـديلات

(بالزيـادة او الـنقص او التجديـد) عـلى اسـاس القبـول بمـشروعية الـبرامج والـسياسات السابقة[63]. (انظر النموذج رقم -2-).

ن- 2- النموذج التراكمي المتدرج في عملية اتخاذ القرار



(النموذج من اعداد الباحث)

ج- النموذج المعرفي (الادراكي)

ويسمى ايضا بالنموذج (العقيدي) يركز على البحث على البدائل المتسشقة مع النسق العقيدي لمتخذ القرار ومع خبراته وتصوراته السابقة ولذلك ترفض البدائل التي تتناقض مع هذا النسق او اثبتت الخبرة السابقة عدم جدواها[64]، وهنا ان عملية اتخاذ القرار لا تعدو كونها مجرد استنباط من النظام العقيدي لمتخذ القرار حيث يعكس هذا الوصف بان للقائد السياسي نظاماً عقيدياً معيناً ومعلومات محددة مستقرة ومنظمة ومخزونة في الذاكرة تتيح له مجالاً للاستنباط والاستدلال في اتخاذ القرار. وهذه المعلومات تتحكم بمتخذ القرار وتجعله يرفض او يقبل اية معلومات جديدة كما يؤثر على مرونة القائد في اتخاذ القرار[65] (انظر النموذج رقم -3-).

يعد هذا النموذج الاكثر شيوعاً في مجال اتخاذ قرارات السياسة الخارجية بسبب طبيعة عملية السياسة الخارجية والبيئة التي يتم فيها لاسيما في المواقف التي تتميز بها السياة الخارجية الخاصة بعدم اليقين والغموض حيث انه ليس امام متخذ القرار سوى عقائده ومدركاته الذاتية المتعلقة بالموقف والتي تمكنه من تفسير المعلومات.

كما يستخدم النموذج المعرفي في الحالات الجديدة التي لم يواجهها متخذ القرار من قبل، وفي حالة قلة المعلومات او عدم القدرة على جمعها بحيث يصبح امامه فقط استخدام عقائده الذاتية منطلقا لاتخاذ القرار[66]. كما يستخدم القائد النموذج المعرفي في المواقف التي تتطلب مشاركته هو في عملية اتخاذ القرار كما هو الحال وقت الازمات او عندما لا يجد امامه الا خيارا واحد فانه يختاره دون ان يتأثر بعبء تاثير المجازفة وكذلك عندما يتعرض القائد للضغوط النفسية او تقل مقدرته على استيعاب المعلومات[67] ولهذا فانه عند دراسة عملية اتخاذ

القرار فلابد من دراسة عقائد اعلى قائد في وحدة اتخاذ القرار حيث (ان الانسان كلما ارتفع داخل التنظيم الهرمي لمتخذ القرار كلما قلت الضوابط عليه وان القيود على اعلى شخص في التنظيم الهيكلي قليلةولذلك تاتي اهمية دراسة عقائده)[68].

د- النموذج الاداري (المؤسسي)

يركز هذا النموذج على البعد التنظيمي وعلى وجه التحديد على اهمية القواعد التنظيمية، وينظر الى الحكومة بوصفها منظمة مركبة تتخذ فيها القرارات عن طريق وحدات تعتمد على اجراءات ومعايير ثابتة. (انظر النموذج رقم -4-).

وللبنى الادارية تاثير كبير في عملية اتخاذ القرار في هذا النموذج، كما ان الاداريين نظرا لارتباطهم بالمهنة اكثر من ارتباطهم بالجماهير واهتمامهم بالامور الفنية وحدود المسؤولية الوظيفية عادة ما يتبنون قرارات وسياسات واقعية او عملية (Pragmatic) مبنية اساسا على اعتبارات فنية. وتاخذ سياساتهم وقراراتهم طابع الاستمرارية والرغبة في تحقيق الاستقرار[69].

وتقوم افتراضات هذا النموذج على اساس ان عملية اتخاذ القرار تتم على اساس شبه آلي وبطريقة مبرمجة في ضوء برنامج تدرب عليه جهاز اتخاذ القرار سلفا، وبذلك تصبح العملية مبرمجة آلية تركز على متغير او متغيرات معينة وتهمل باقي المتغيرات.

وعلى المستوى التنظيمي يقوم هذا النموذج على اساس ان هناك بيئة هرمية منظمة فيها بناء معقد وفيه اتصالات وتنظيم.

ان الدور الذي تقوم به المؤسسات الادارية ليس ثابتا في كل الحالات وانما يتعرض للتغيير تبعا لشخصية الرئيس ودرجة اهتمامه بالتاثير في صنع السياسة والقرارات، وكذلك تبعا لتوليه لهذه المؤسسات.

وتتفاوت -ايضا- التصورات والنصائح التي تقدمها كل هذه المؤسسات باتباع سياسة معينة تبعا للوظيفة التي من المفترض ان تؤدي كل منها والتي يترتب عليها خبرات معينة ومجالات اهتمام واولويات محددة لكل منها، اذ ان طبيعة الوظيفة التي يؤديها كل جهاز تجعله يرى الامور من زواية محددة وهو الذي ينعكس على توصياته باتباع البديل الذي يختاره.

ونتيجة لمشاركة اكثر من مؤسسة في صنع القرار فان عوامل المنافسة على المكانة والنفوذ تصبح واحدا من عناصر الصراع فيما بينها بحيث يصبح البديل الذي توصى باتباعه مؤسسة معينة لا يعبر فقط عن رؤيتها لمسألة موضوع البحث وانما يعبر ايضا عن اعتبارات المنافسه مع المؤسسات الاخرى.

وعند وصف هذه المؤسسات انها مصادر معلومات في عملية اتخاذ القرار، وبسبب هذه الآلية التي تتبعها في سياقات عملها فانها تتاثر بعامل الوقت فهي غير سريعة وتتاثر موضوعيتها باعتبارات المؤسسة التي ذكرناها انفا، وهي غير قابلة للتقويم بسبب سرية بعضها مما يؤثر على مصداقيتها هذه العوامل مجتمعة لربما تكون عاملا مضللا للرئيس او القائد في وحدة اتخاذ القرار ما لم تتبع اجراءات دقيقة لفحصها ومقارنتها.

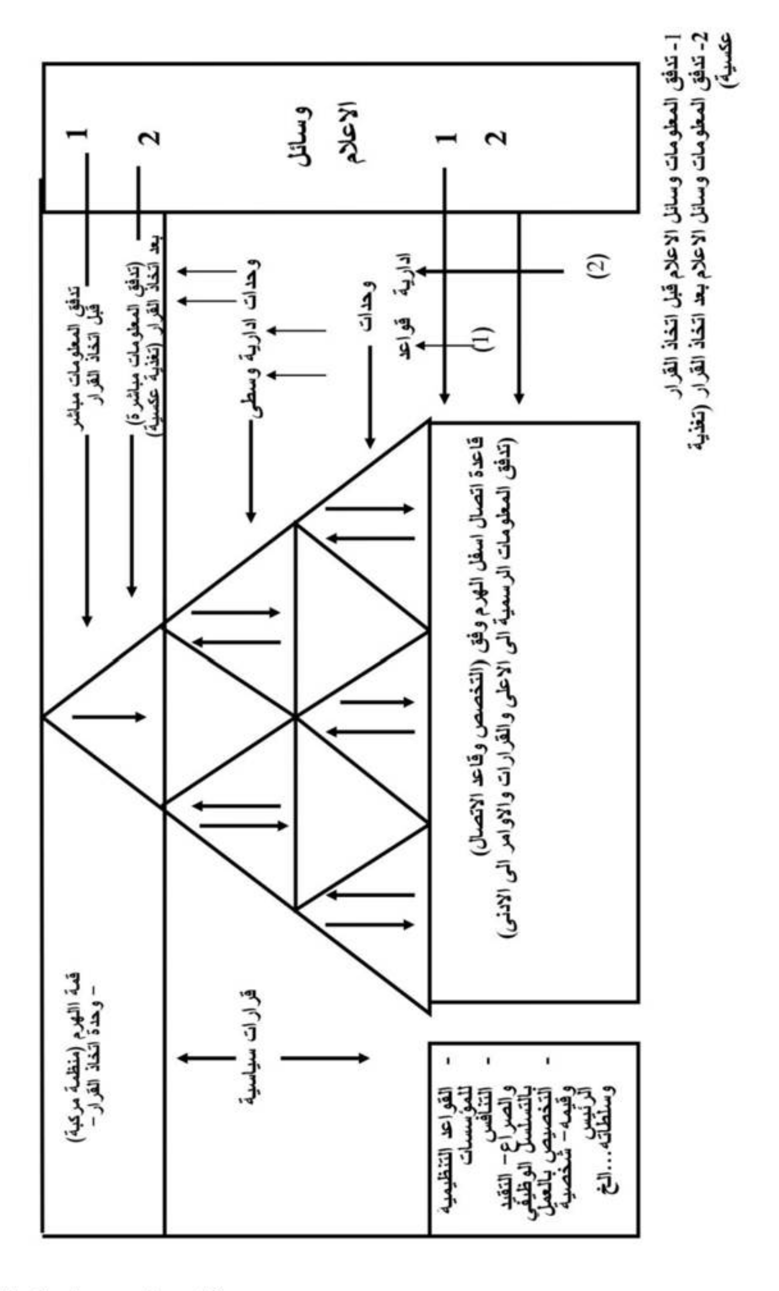
ولابد ان نذكر-هنا- بان هذه المؤسسات غالبا ما تكون فيما بينها من جهة وفيما بينها كمثل للاداريين وبين السياسيين. وفي هذا النموذج تاتي اهمية القيادة السياسية بسبب قدرتها على الاستجابة للمتغيرات البيئية باتجاه تحقيق أهداف المجتمع، بينما تاتي اهمية المؤسسات الادارية في استمراها بتحقيق الاهداف التي سبق وحددها المجتمع ممثلا في شخص رئيس الدولة[70].

ن- 3- النموذج المعرفي في عملية اتخاذ القرار

تحديد المشكلة اختيار المعلومات
المعلومات التي تتفق مع عقائد القائد في وحدة اتخاذ القرار
+
المعلومات التي لاتتفق مع عقائد القائد في وحدة اتخاذ القرار
-
تحديد المشكلة على اساس المعلومات المقبولة (المرغوب بها فقط)
التغذية العكسية
تحديد البدائل على الاساس العقيدي تحديد المزايا و العيوب
حل بديل -1-
حل بديل -2-
حل بديل -3-
+ -
+ -
+ -
اختيار البديل (القرار) على الاساس العقيدي ثم التنفيذ
البديل الذي يتفق مع عقائد القائد في اتخاذ القرار ثم التنفيذ
التأثير على عملية اتخاذ القرار في النموذج
- (عقائد القائد، خبرات القائد،...الخ)
- يجب تطابق البديل مع النسق العقيدي الذي يمثل القائد

(النموذج من اعداد الباحث)

ن- 4- النموذج الاداري (المؤسسي) في عملية اتخاذ القرار



(النموذج من اعداد الباحث)

ه- نموذج المباراة

يعد هذا النموذج السياسة العامة بمثابة اختيار رشيد في حالات المنافسة، وليس هناك اختيار مطلق وانما الاختيار الافضل يتوقف على ما يفعله الاخرون، وهو يشير الى ان متخذي القرارات منغمسون في اختيارات مترابطة بحيث ان كل لاعب يعدل سلوكه لا ليعكس رغباته وقدراته فحسب وانما ايضا توقعاته بشأن سلوك الاخرين[71]. (انظر النموذج رقم -5-).

وهذا النموذج يفيد في القرارات المتعلقة بالخطط العسكرية والمفاوضات السياسية وفي التبادل التجاري.

ومن عيوب هذا النموذج انه لا يصلح لعمل تنبؤات بشأن سياسات الدول وانما يقوم على افتراض مواقف قد لا تحدث في الواقع، او قد تحدث ولكن تتصرف فيها الدول بطريقة مختلفة.

يقسم (مورتون كابلان)[72] المباريات الى نوعين وحسب المعلومات فهما مباريات المعلومات الكاملة التي تتضمن تفصيلا كاملا للخيارات التي يمكن للاعبين ان يفاضلوا من بينها تحت كافة احتمالات التحركات المضادة التي تقدم عليها اطراف تلك المواقف في مواجهة بعضهم البعض.

اما مباريات المعلومات غير الكاملة فهي التي لا تتوفر فيها معلومات كاملة عن الموقف، وانما تميل المعلومات لان تكون نظرية، افتراضية، احتمالية، ولذا يلعب عامل الصدفة والمفاجأة دوراً مؤثرا في الموقف القائم.

و- نموذج النظم

يعتمد هذا النموذج على تحليل النظم واعتبار السياسة العامة بمثابة مخرج للنظام السياسي، ويعمل النظام على اساس انه يستمد مدخلاته التي تتمثل في المطالب والمساندة الصادرة اليه من البيئة المحيطة (الداخلية والخارجية) التي يقوم

فيها بتصريف مخرجاته التي تتمثل في مجموعة القرارات والافعال التي تشكل السياسة العامة[73] (انظر النموذج رقم -6-).

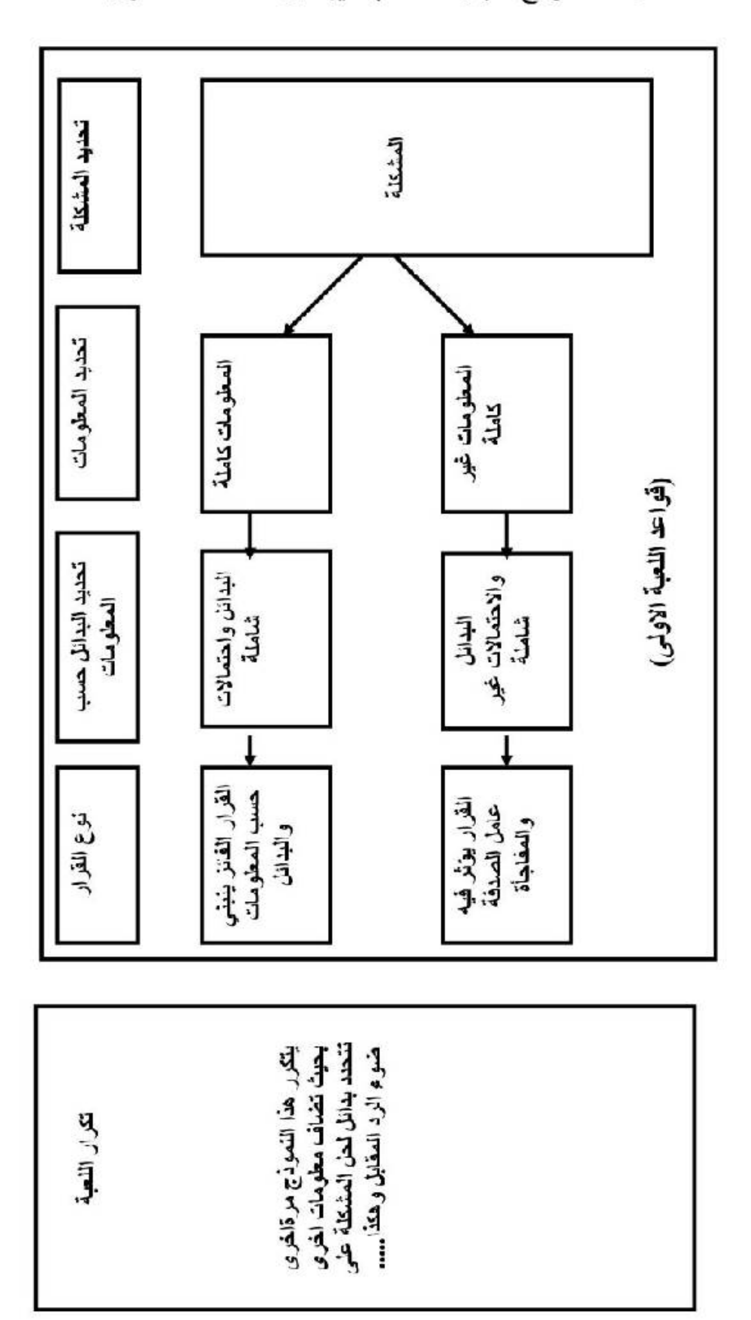
ويعد الاطار العام لهذا النموذج اطارا شائعا لجميع العمليات التي تتحدد بالمعضلات والعمليات الجارية عليها ومخرجاتها ومن ثم تقويمها أي اعادة عمل النظام مرة اخرى بالاستفادة من التغذية العكسية، وهكذا تتكرر العملية.

وعلى اساس ما عرض من توصيف لنماذج اتخاذ القرار، وكون متخذ القرار تعامل مع مواقف مختلفة يلاحظ ان حركته في اتخاذ القرار تعكس واقع انطلاقه من النماذج المذكورة في آن واحد.

وقد يتخذ القرار بالرغم من ان البحث عن المعلومات كان مقتصرا على تلك المعلومات التي تؤثر في امكانية تنفيذه، وان لم يمتد البحث في وحدة اتخاذ القرار الى بحث شامل عن المعلومات المتعلقة بالبدائل الاخرى. ولكن يتضح لوحدة اتخاذ القرار بان القرار يتضمن حساب المخاطرة وهو قابل للتنفيذ ولا يعني هذا بان القرار غير رشيد ولكنه يعني ان الرشد في القرار يقتصر على حساب امكانية تنفيذ القرار بعد ان تم التحضير له وان لم يمتد الحساب الشامل الى البدائل الاخرى.

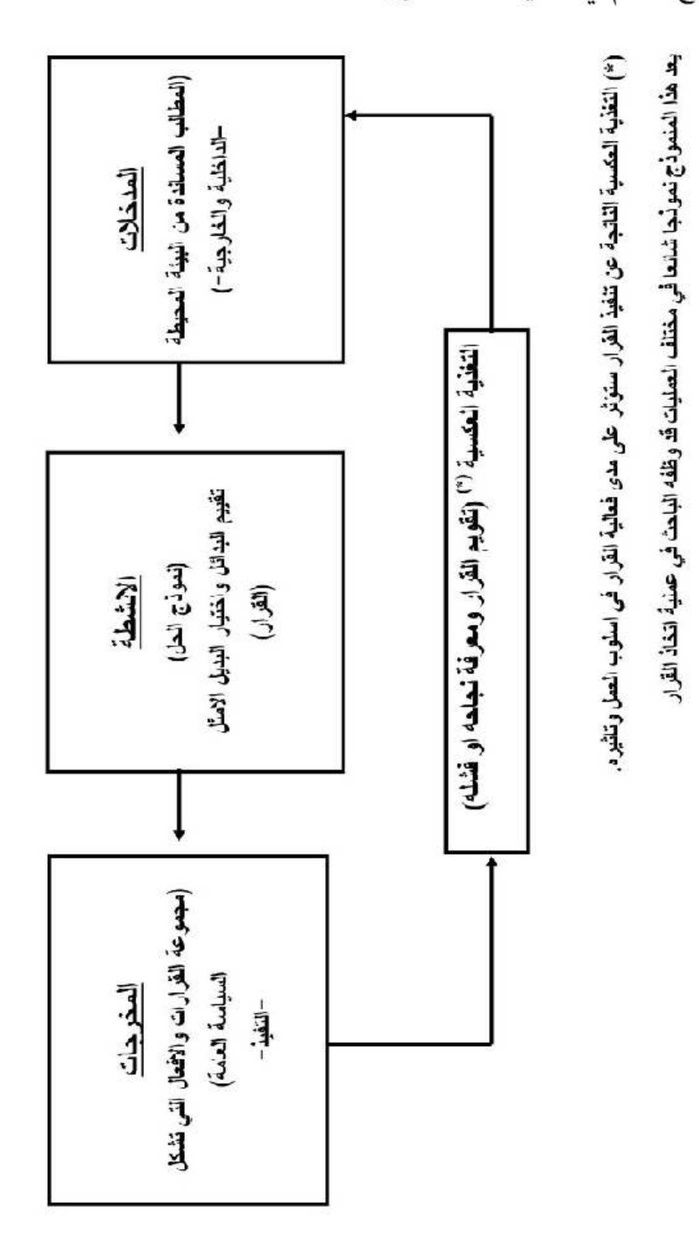
هذا من جهة ومن جهة اخرى قد يكون من الممكن ان يصبح الحساب العقلاني (الرشيد) جزءا من العقائد السياسية لمتخذ القرار وان يقوم بحساب الاحتمالات والمخاطر حسابا رشيدا، ومن ثم فان ادعاء نظرية اتخاذ القرار الغربية بان مركزية دور القائد السياسي في بلدان العالم الثالث يعني بالضرورة الاقلال من دور العوامل التحليلية في اتخاذ القرار هو ادعاء يحتاج الى كثير من المراجعة والبحث العلمي.

ن- 5- نموذج المباراة اللاعب فيها (وحدة اتخاذ القرار)



(النموذج من اعداد الباحث)

ن- 6- نموذج النظم في عملية اتخاذ القرار



(النموذج من اعداد الباحث)

خامسا: الرشد في القرار

تعني فكرة الرشد استخدام احسن الوسائل لتحقيق الاهداف المنشودة، واذا كان هذا يعني ضمنا ان الوسائل انما تكون رشيدة فانه لا يعني أي تقويم بشأن الاهداف المعطاة، أي اننا لا نصف الاهداف بالرشد وانما نصف الوسائل فقط[74].

وتتصف القرارات بالرشد عندما توضع على اساس تعظيم صافي القيم المتحققة، بمعنى ان يكون المعدل بين ما تحققه من قيم وما تضحي به موجبا واعلى مما هو بالنسبة لاي قرار آخر بديل. ولا تقتصر القيم على ما يعبر عنه برموز كمية وانما تشمل كل القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. (انظر النموذج رقم -7-).

ومن اجل ان يتسنى لوحدة القرار اختيار قرار رشيد عليها ان تعرف كافة قيم المجتمع واوزانها النسبية والبدائل المتاحة واثار كل بديل ثم اختيار البديل الاكثر رشدا او كفاية، ان اختيار القرار الرشيد يقضي الفهم الكامل للقيم المجتمعية، أي معرفة ووزن تفضيلات المجتمع باسره وليس جزء منه، وهو يتطلب كذلك معلومات عن القرارات البديلة والقادرة على التنبوء السليم بنتائجها والحساب الدقيق للفرق بين التكلفة والعائدة، وهي تتطلب اخيرا نظاما لصنع القرار يتحرى العقلانية في اتخاذ القرار[75].

وتجابه وحدات اتخاذ القرار صعوبات عند اعداد القرار الرشيد قد تؤثر على نتائج قراراتها، كما ان هناك قيودا تحد من حرية متخذي القرار داخل وحدة اتخاذ القرار، فضلا عن ضرورة الاسترشاد بمعايير لترشيد القرار لابد على متخذ القرار من مراعاتها وهي كما ياتي:

أ- الصعوبات التي تجابه وحدات اتخاذ القرار عند اعداد القرار الرشيد:

وتتلخص هذه الصعوبات بما ياتي[76]:

1- قد لا تتوفر المعلومات اللازمة لتحديد أهداف المجتمع بصورة شاملة ودقيقة، فضلا عن تصور سلم ترتيبي لها.

2- قد يصعب جمع المعلومات اللازمة لمعرفة كل البدائل الممكنة واثار كل بديل، كما ان اساليب التنبوء المتاحة حاليا لا تمكن متخذي القرار من تقدير المدى الكامل لهذه الاثار.

3- لمتخذي القرار احتياجات وكوابح شخصية تحول بينهم وبين العمل بدرجة عالية من الرشد.

4- ان عدم اليقين من نتائج البدائل المختلفة يجعل متخذي القرار اميل الى انتهاج القرارات والسياسات السابقة لتقليل احتمال حدوث النتائج السيئة غير المتوقعة.

ب- معايير الترشيد في اتخاذ القرار

ان اختيار القرار في اساسه يرتبط بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام اليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية، فالتركيز على قرار بذاته وان ياتي نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يتمثله مضمون القرار ويرمز اليه وفي اطار التصور العام لما يترتب على الاخذ به من مخاطرات وما يمكن ان يحققه في النهاية من نتائج. ومثل هذا الاقتناع لا يمكن ان يتاتي الا بعد مشاورات ومدولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار.

وقد تصدى (هارولد لاسويل)[77]، لتحليل هذه النقطة بان اوضح معايير الترشيد في اتخاذ القرارات تمتد لتشمل عدة امور واعتبارات من اهمها:

1- مدى وضوح فكرة الهدف.

2- درجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الاخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة.

3- مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار.

وبهذا يكون القرار هو محصلة التقويم المتوازن-على قدر الامكان-لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات بظروف المستقبل.

ان متخذ القرار يقوم جزءا هاما من افتراضاته وتوقعاته على اساس تصوراته للاوضاع في المستقبل، ومن ثم يجب ان تكتمل القدرة على تغيير الامور بالشكل الذي يجعل المستقبل اكثر مطابقة لرغباته واهدافه.

ج- القيود التي تحد من حرية متخذي القرارات داخل وحدة اتخاذ القرار:

يناقش (سنايدر) القيود التي تحد من حرية متخذي القرار والتي تمتد بتاثيرها الى كل الجوانب التالية[(78)]:

1- المفاضلة والاختبار بين الاهداف البديلة.

2- المفاضلة والاختبار بين اساليب التنفيذ البديلة.

3- الكيفية التي يتم بها التوفيق بين الاهداف والاساليب في استراتيجيات العمل.

ن-7- نموذج (القرار الرشيد)(*)

القيم

القرار الرشيد

التوقعات بشأن المستقبل
(التنبؤات)
أي نسبة(اليقين) في نجاح او
فشل القرار

(*) القرار الرشيد هو (محصلة التقويم المتوازن لكل من القيم والحقائق والتوقعات بشأن المستقبل -التبؤات-)

(النموذج من اعداد الباحث)

4- المعلومات التي تتغذى عليها عملية اتخاذ القرارات كالوقت والخبرات والمعلومات..الخ.

5- ضغوط البيئة على متخذي القرارات.

ومن هذا المنظور قسم (سنايدر)القيود الى فئتين هما[79]:

1- القيود الخارجية: اذ يتحتم على متخذ القرار في أي موقف خارجي وفقا لدواعي السلوك الرشيد ان يركز فقط على تلك الاهداف التي توفر لديه امكانية لتحقيقها وان يتجنب المبالغة في تقويمه لاهمية بعض الوسائل التي لا تخدم اهدافه بالدرجة القصوى من الفاعلية، وان يتعين عليه ان يقوم بمسح دقيق لطبيعة القيود الخارجية لما لذلك من انعكاس على عملية التقويم والمفاضلة بين البدائل التي يطرحها الموقف.

2- القيود الداخلية: ان اتخاذ القرارات داخل مؤسسات تنظيمية واسعة عملية معقدة وتتطلب توافر الكثير من الخبرات والمهارات، وافتقاد وجود هذه الامكانات كلها او بعضها يشكل المصدر الرئيسي للعوائق الداخلية التي تزيد من صعوبة اتخاذ القرارات، وان ابرز هذه العوائق هي:

اولا: ندرة البيانات والمعلومات عن المشكلات والمواقف التي يتناولها التحليل، كما ان البيانات قد تكون غير دقيقة، وفي حالات اخرى تكون المشكلة ناتجة عن الكيفية التي تفسر بها البيانات المتاحة عند ربطها بظاهرة معينة والتي يتخذ القرار في مواجهتها.

ثانيا: تعثر عمليات الاتصال بين المستويات والوحدات الفرعية المختلفة المشاركة في مسؤولية اتخاذ القرار مما يعوقها عن المشاركة الفعالة في العملية.

ثالثا: السوابق: قد تسبب التصرفات السياسية السابقة في تقييد المناقشات التي يجريها متخذي القرارات كما قد تحول دون اقدامهم على اجراء تغييرات جذرية في بعض جوانب السياسة وفي طبيعة القرارات.

رابعا: ضالة الموارد والامكانات مما يدفع الى التركيز على دائرة ضيقة من الخيارات والبدائل. وفضلا عن القيود التي قسمها (سنايدر) الى الداخلية والخارجية يبرز لدنيا قيد اخر على ارادة منتخذ القرار يندرج تحت مفهوم (القيود المختلطة)، فما دامت القيود الخارجية هي بعيدة عن ارادة متخذ القرار وتتوقف اهميتها على الحكم التقديري لمتخذ القرار فانه يعرض في الوقت نفسه وهو يعمل تحت ضغطها الى بعض القيود الداخلية التي تؤدي بدورها الى الدعم او التقليل من تاثير القيودج الخارجية، لذا يصبح من الضروري دراسة اوجه الارتباط بين هذين النوعين من القيود وتحديد هل من الممكن التحكم في احدهما عن طريق التحكم في الاخر.

وعلى اساس ما تقدم حول المعايير والعوامل المؤثرة في وصول وحدة اتخاذ القرار الى قرار رشيد من بين عدة بدائل مطروحة عليها، فان ابرز ما يلاحظ ايضا في عملية اختيار قرار رشيد هو قصور الجهاز الاداري في اداء واجبه على الوجه الاكمل والذي يستنزف جهد وطاقة القيادة السياسة (وحدة اتخاذ القرار) في محاولة حل المشاكل المستعصية، ويثقل عائقها بمهمة صنع بدائل عاجلة بدلا من اختيار افضل البدائل المتاحة ويستنفذ وقتها في البحث عن القرار البديل عوضا عن تكريسه لتقدير مدى ملائمة هذا القرار لصالح الجهة المعنية، وهذا يعني بان القيادة السياسية التي تتخذ القرار ستنشغل في محاولة معرفة المكان الذي تقف عليه بدلا من استطلاع الطريق الذي يجب عليها ان تسلكه، وعلى اساس ذلك كان يجب ان لاتنشغل وحدات اتخاذ القرار بالبحث عن القرارات البديلة بل اتخاذ قرار بديل فقط عن طريق المفاضلة بين البدائل ادخارا للجهد

والوقت وتوخيا الدقة والموضوعية في اختيار القرار قابل التنفيذ وصولا الى تحقيق الهدف المخطط له من قبل وحدة اتخاذ القرار.

ان (عملية اتخاذ القرار) هي اهم عنصر له اكبر اثر محسوس في عمل وحياة الانظمة السياسية، فاتخاذ القرارات هو جوهر عمل القادة، وهو نقطة البدء بالنسبة لجميع الإجراءات واوجه النشاط والتصرفات التي تقوم بها ادارة الدولة، وتوقف القرارات اليومية يؤدي الى تجمد العمل وشلل النشاط واضمحلال هذه الادارة.

ولعل اهم عامل في (عملية اتخاذ القرار) هم الاشخاص الذين يتخذون القرارات، فالقادة هم الذين يقررون السياسات والخطط والبرامج ويسيرون عجلة التنفيذ بتفصيلاته وبمطالبة ومشكلاته، سواء اتخذوا قرارات ام لم يتخذوا فهم يؤثرون في عمل ومستقبل انظمتهم وفي مدى تحقيق اهدافها وفي نشاط العاملين بها وبروحهم المعنوية، وفي المواطنين الذين يتأثرون بالعمل الحكومي.

ان (عملية اتخاذ القرار) ليست بالمهمة السهلة لانها عملية اختيار بمن افضل البدائل، وافضل السبل لتحقيق الهدف، وهي اختبار لمدى كفاءة الرؤساء وقدرتهم على تحمل المسؤولية والبت في الامور، والعملية-بالتاكيد-تزداد اهمية وتعقيدا وتكون اثارها اعظم وقعا باهمية النظام أي بضخامة اهدافه وبمدى اتصاله بالجمهور. وترتبط كفاءة النظام بكفاءة القرارات التي تتخذ في مستوياتها المختلقة.

ولتعزيز ما يذكر في هذا السياق نؤكد ما توصلنا اليه في هذا المبحث بانه غالبا ما ينظر الى اتخاذ القرارات على انها عملية فكرية من نتاج ذهن واحد وان أي قرار في حقيقته ما هو الا الناتج النهائي لحصيلة مجهود متكامل من الاراء والاتصالات والجدل والدراسة التي تمت في مستويات مختلفة في اجهزة الدولة

وبمعرفة افراد عديدين، ومن ثم فانه ينظر الى القرارات التـي تتخـذ في الانظمـة عـلى انهـا نتاج جماعي لا نتيجة لرأي شخصي.

كما تبين بشكل واضح بان عملية اتخاذ قرارات رشيدة لا يمكن ان تتم جزافا، وانما يجب ان تكون مبنية في المقام الاول عـلى الـربط الـواقعي والـسليم بـين امكانـات الدولـة واهدافها وهو الاعتبار الذي يضفي على هذه القرارات حساسية لاسيما ان اثارها لا تنحصر في ظل اطار محدود ولكنها تمتد لتشمل المجتمع كله. لانه هو الذي سيدفع الـثمن عنـدما تفشل عملية اتخاذ القرار في اتخاذ القرار الرشيد.

المبحث الثالث:

مرحلتي التنفيذ والمتابعة (مرحلة ما بعد اتخاذ القرار)

المرحلة الثالثة:

مرحلة ما بعد اتخاذ القرار (المرحلة السياسية)

تـدعى هـذه المرحلـة بالمرحلـة الثالثـة في عمليـة صـنع القـرار تـضمن المحـاور والانشطة بعد اتخاذ القرار التي تتميز بالتنفيذ وتوقيت القرار، كما تدعى ايضا بـ(المرحلـة السياسية) من عملية صنع القرار كما بينا ذلك في موضع سـابق وتقـسم هـذه المرحلـة الى عدة مراحل فرعية تتحدد فيما ياتي:

اولا: مرحلة التنفيذ:

لقد بينا في المبحث الثاني (مرحلة اتخاذ القرار) بان القرار وباختـصار هـو خلاصـة لاختيار ما من عدة خيارات. فهو عند اتخاذه لا يمكن ان ينـتج اثـاره في الواقـع العمـلي الا بواسطة اجهزة، ويستلزم هذا وجود مؤسسات قـادرة عـلى الاضـطلاع بهـذه المـسؤولية في المجال الخارجي(80) او المجال الداخلي كذلك.

ان القرار -أي قرار- لا يتحقق باتخاذه، ولكنه نهايـة مرحلـة هـي (مرحلـة اتخـاذ القرار) في عموم عملية صنع القرار وبداية لمرحلة جديدة هي (مرحلة التنفيـذ والتوقيـت، ومرحلة المتابعة والتقـويم في العمليـة ذاتهـا)، وهـي مـستمرة في شـكل دائـري مـن اجـل تحقيق التاثير المرغوب فيه في البيئة الواقعية عندما يتم اتخاذه.

ومرحلة التنفيذ هي اعمال تتعلق بتنفيذ القرارات، أي القيـام بـالاعمال لتحقيـق أهداف القرارات، وهي عمليات ادارية تتم بواسطة الاجهزة التنفيذية.

وتصبح الاجهزة التنفيذية في الدولة هي اداة الحكومة في العمل التنفيذي للقرارات المتخذة باعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد، وباكبر قدر من العدالة في اطار القواعد والمبادئ التي تضمنتها القرارات. وبالتالي فمرحلة تنفيذ القرارات تنقل الموضوع من اطار السياسة والصراع السياسي التشريعي اساسا، الى اطار السلطة التنفيذية والادارية[81].

ويتطلب تنفيذ القرارات وسائل كافية للانتقال الى مجال التطبيق العملي وبهذا الصدد قد تفشل عملية التنفيذ او ينتابها القصور بسبب قصور متخذي القرار بتوفير الامكانات اللازمة لقيام الاجهزة التنفيذية باداء عملها والاستمرارية بما يتلاءم مع هدف القرار او بسبب الاداريين القائمين على التنفيذ انفسهم، ان اهم صعوبات هذه المرحلة هي مدى كفاءة اجهزة تنفيذ القرار.

يصاحب تنفيذ القرار نوع من (الشرح والتفسير) له، لان المسؤولية تفترض الشرح على ان يكون قابلا للتصديق من جانب الموجه اليهم الشرح. وهنا ياتي دور الاتصال واهميته اولا على المستوى الحكومي بين وحدة اتخاذ القرار واجهزة التنفيذ والاجهزة الادارية التي لها علاقة بصنع القرار وعلى المستوى الجماهيري، وهذا الدور تقوم به مختلف وسائل الاعلام وبخاصة الوسائل التي تعود الى الدولة والتي ياتي دورها ليس بالتنفيذ فقط عن طريق (الشرح والتفسير) وانما عن طريق (ضمان المساندة) له.

وترتبط هذه المرحلة بمجموعة من القوى العاملة اثناء هذه المرحلة والتي يكمل بعضها بعضا عن طريق تاثيرها على سير القرار وتشمل[82].

أ- القوى المعارضة للقرار وهي التي تتحكم بتوقيت القرار، فهي وان كانت لا تساهم في اتخاذ القرار ولا تستطيع منع اتخاذه، الا انها تمثل بعدا اساسيا في التحكم في القرار بعد اتخاذه بسبب قدرتها على الوقوف عقبة امام تنفيذه في لحظة معينة، وتتمثل هذه القوى بمراكز القوى خارج النطاق الرسمي للسلطة،

والكتل الحزبية المعارضة والرأي العام المحلي او الخارجي، ووسائل اعلام كل منهم او غيرهم.

ب- القوى المساندة: وهي تصون وتزود وحدة اتخاذ القرار بالقوة والفعالية وتسمح لها بالحرمة والتجانس مع القوى الاجتماعية والسياسية وهي عبارة عن ادوات اتصال تعمل على تجميع القوى لمساندة القرار للمساعدة في انجازه. وتتمثل هذه القوى بدور المؤسسات غير الرسمية المؤيدة للحكومة والتي تاخذ نفس شكل التكتلات في الفقرة -أ- فضلا عن وسائل اعلام كل منها او غيرها ايضا.

ج- القوى المنفذة للقرار: وتشمل مجموعة الخبراء الفنيين والمتخصصين بالوزارات المعنية، وهنا ياتي دور هيئات الاعلام في التنفيذ ووسائل الاتصال الرسمية التابعة لها، وكذلك دور وسائل الاعلام الاخرى الفاعلة.

ثانيا: توقيت القرار

ان التحكم في توقيت القرار يعد الخطوة المبكرة التي تبدأ بها (المرحلة التنفيذية) والتي ترافق -ايضا- تحديد الوسيلة التي يعلن فيها القرار. كما يقترن اعلان القرار بكيفية سير التنفيذ، او يقترن بعمل معين مخطط له او متوقع حدوثه يستدعي ان يقترن اعلان القرار به، وهنا تحدد وحدة اتخاذ القرار ما هي القرارات او الخطوات التي يكون فيها توقيت الاعلان عنصرا مهما فيها؟ وما هي العوامل المحددة للتوقيت الناجح؟ ولذا فان العبرة ليست في اتخاذ القرار المناسب لمواجهة الموقف وانما في توقيت اخراجه وتنفيذه.

ان قراراً سياسيا متاخراً عن توقيته السليم قد يكون في ظروف معينة اسوأ من عدم اتخاذ القرار كليا، والعكس صحيح[83].

ان اختيار الوقت المناسب يعني انتهاز الفرصة المناسبة التي يكون فيها القرار افضل الاثر واعظم النتائج من حيث تحقيقه لاهدافه، ويلزم ان نؤمن بان

الفرصة تكون مناسبة طالما انتهزت ولا تفقد صفتها كفرصة. ان بعض القرارات التي تـصدر في مناسبات معينة قد تبدو غريبة او غير ذات موضوع في زمن آخر.

ان التوقيت المناسب يعتمد على القدرة السليمة على استقراء الحوادث والتنبؤات بالمستقبل من قبل (وحـدة اتخـاذ القـرار) التـي لابـد ان تاخـذ بالحـسبان الاحـداث الدوليـة الداخلية، والظروف التي تمر بها جهة الاصدار، والمناسـبات الخاصـة، وارتبـاط القـرار بقـرارات اخرى[84] وما الى ذلك من تاثير مختلف القوى العاملة التي تؤثر على سير القرار سلبا او ايجابا.

المرحلة الرابعة

(مرحلة المتابعة واعادة النظر في القرار)

اولا: المتابعة والتقويم

وهدفها الحكم على مدى نجاح القـرارات واسـلوب العمـل التنفيـذي في تحقيـق الاهداف التي من اجلها اتخذت القرارات. وهي اعمال تـشترك فيهـا الـسلطتين التـشريعية والتنفيذية وغيرهما.

ان تنفيـذ القـرار يتطلـب تقـويم نتـائج هـذا التنفيـذ للحـصول عـلى معلومـات تصحيح، وتتطلب كفاءة التنفيذ الاتصال بمنفذي القرار، اذ لا فائدة مـن اتخـاذ قـرار مهـما كان رشيدا ما لم تصاحبه متابعة ومراقبة لتنفيذه وتتبع آثاره للتاكد من بدء احداث التغيير الذي اتخذ القرار من اجله، لذا يجب تقييم دراسة النتائج المترتبة على تنفيذ القرار.

ويستهدف تقويم القرار تحديد النتائج التي ترتبت عليه ايجابية ام سلبية للوقوف على مدى رشاد او عقلانيـة القـرار، ويكـشف التقـويم ايـضا الى أي مـدى توافقت البيئة النفسية لقائد وحدة اتخاذ القرار مـع الواقـع العمـلي وانعكاسـات ذلك على نتائج القرار، أي ان التقـويم يكـشف لنـا الى أي مـدى اسـتطاع التعامـل معها باتخاذ هذا القرار، كما يكشف طبيعة العلاقـة بـين القـرار وبـين نظـام صـنع

القرار وما الذي يحدثه من ردود فعل متباينة على المستوى الداخلي بين التاييد والرفض وكذلك على المستوى الخارجي[85].

ويعد تقويم القرار عملية ضرورية لوحدة اتخاذ القرار لتصحيح الانحراف او متابعة التنفيذ. وهو ضروري كذلك من اجل منع الانحراف قبل وقوعه. ولا يقتصر من جانب وحدة اتخاذ القرار، وانما هو عملية ضرورية لدارسي النظم السياسية او من الذين يهمهم متابعة القرار من القوى العاملة الاخرى وقت اتخاذ القرار وياتي في مقدمتها اجهزة ووسائل الاعلام غير الرسمية، وغيرها من القوى ذات الاهتمام.

ويخضع تقويم القرار لعدد من المحكمات والمعايير من اهمها ما ياتي[86]:

1- حالة المعلومات المتوافرة لدى متخذ القرار (هل هي كاملة ام ناقصة؟، مشوهة ام سليمة؟).

2- درجة المشورة في اتخاذ القرار (هل اتخذ القرار بعد مشاورات ودراسة؟ ومع من حدث هذا التشاور؟).

3- اهمية والحاح القرار.

4- اثار القرار ونتائجه، ويتضمن ما اذا كان الغرض من القرار قد تحقق وباية درجة.

ان عملية تقويم القرار وقياس مدى نجاحه او فشله في تحقيق الهدف لا تنفصل عن تقويم الوسائل التي تم استخدامها في تحقيقها وقياس مدى ما حققته من نجاح او فشل. ويتوقف تقويم أي قرار من القرارات على امرين هما[87]:

أ- نسبة نجاح القرار في تحقيق الاهداف المتوخاة من اتخاذه.

ب- مدى الكلفة التي تطلبها اتخاذ القرار وتنفيذه.

ان نجاح القرار وحده لا يكفي لتقويمه ايجابيا اذا كان ذلك النجاح مقترناً بكلفة اجتماعية او انسانية او اقتصادية او سياسية عالية لا تتناسب مع الاهداف

المتوخاة منه. وفي الوقت نفسه فان النوايا الحسنة في هذا الحقل لا تكفي، ولابد من تامين نجاح هذا القرار للحيلولة دون وقوع كارثة او تقديم تضحيات غير مبررة.

ويمكن ان تتم عملية متابعة القرار من الداخل والخارج، ولا يمكن ان تختار طريقة المتابعة المناسبة عن طريق الاجهزة المتاحة لدى جهة القرار والعاملين فيها، وعن طريق الوقوف على اتجاهات الرأي العام ونتائج البحوث والدراسات وما يمكن ان يحصل عليه من معلومات تطرقت اليها مختلف وسائل الاعلام عن القرار.

ثانيا: التغذية العكسية او المرتدة

وتاتي اهمية التغذية المرتدة في توفير المعلومات للتأكد من سلامة القرار وسلامة تنفيذه، وتصحيح الانحرافات في حالة حدوثها، واتخاذ ما يلزم لمنع حدوثها.

وللتغذية المرتدة للنظام صور هي[88]:

أ- تغذية مرتدة ايجابية تشير الى تدفق المعلومات الى النظام عن نتائج قراراته التي تدفعه الى انتهاج السلوك نفسه وصولا الى الهدف، واذا ما تم الاعتماد على التغذية المرتدة بشكل جيد فان النتيجة هي قلة الاخطاء واذا لم يحسن الاعتماد عليها فان الاخطاء سوف تتراكم.

ب- تغذية مرتدة سلبية، وتشير الى تدفق المعلومات الى النظام عن نتائج قراراته تدفعه الى تعديل سلوكه الى الاتجاه الذي يؤدي الى بلوغ الهدف.

وفي هذا النوع من التغذية يرى (كارل دويش)[89] في افتراضاته لنظرية الاتصال هو ان النظام السياسي لم يبلغ اهدافه بطريقة مرضية اذا لم تعمل التغذية المرتدة السلبية بطريقة مناسبة الامر الذي يعني ان النظام يتلقى تيارا مستمرا من المعلومات الصحيحة عن وضع الهدف والمسافة لاجتيازه ومعدل السرعة التي يجب ان يعمل بها النظام للوصول الى الهدف.

ج- تغذية مرتدة تستتبع تغيير الهدف الاصلي، وهي تـشير الى تـدفق المعلومـات الى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الاصلي، فقد يجد النظام ان هدفه قد تحقق فيضع لنفسه هدفا جديدا، وقد يجد ان هدفه الاصلي صعب التحقيق فيتحول عنه الى هدف آخر.

ولا شك ان تغيير الهدف يتضمن تغييرا في وظيفة وعمل وبناء صنع القرارات.

ثالثا: اعادة النظر بالقرار

يترتب اعادة النظر بالعملية ككل وبالاجهزة المتصلة بها ومن ضمنها الاسـاليب او الوسائل التي اعتمدت في التنفيذ من اجل الافادة منها في المستقبل في حالة الفـشل الكـلي او الجزئي في تحقيق أهداف القرار.

ان اعادة النظر بالقرار لا يعني تخلي القائد او نظامه السياسي عـن اهدافـه رغـم انه قد يصور ذلك للغير بوسائل تكتيكية يستهدف منها اعادة ترتيب اوضاعه للوثوب مـرة اخرى الى ذات الاهداف بوسائل جديدة انسب مـن الاولى واقـدر عـلى تحقيـق الاهـداف، آخذة بالحسبان ما يستجد من ظروف جديدة سـواء كانـت ناشـئة عـن القـرار الفاشـل او نتيجة طبيعية لتطور العملية السياسية عموما(90).

ان هذه الخطوة التي تبدو بانهـا نقطـة النهايـة للقـرار الـسابق انمـا هـي نقطـة البداية لعملية صنع القرار ولمختلف مراحله الرئيسة والفرعية وبهـذا تـصبح عمليـة صـنع القرار هي عملية اتصال سياسي دائري يمارسها النظام االسياسي على وفق هذا المنهج الذي حللنا فيه العملية شأنها شأن عمليـة الاتـصال الاعلامـي في تحكـم (التغذيـة العكـسية) في اغناء الرسائل الاتصالية واعادة النظر فيها وتصحيحها او الاستمرار فيها وتدعيمها.

المبحث الرابع:

المعلومات واهميتها في مراحل صنع القرار

اولا: اهمية المعلومات

ان اهم مقومات عملية صنع القرار تتطلب معرفة المقومات الاساسية لها. ومن اهم هذه المقومات هو البيئة المحيطة بالافعال او القرارات بواسطة دقيق المعلومات عن الموقف.

تهيئ المعلومة لوحدة اتخاذ القرار الارضية الصلبة التي تستند عليها عند تحليل البئة المحيطة وبناء سياساتها وفعاليتها الانجازية على اسس وقواعد علمية رصينة، يقول الحكيم الصيني (صن تزو)[91] عن اهمية المعلوات للقائد (ان السبب وراء احراز الحاكم المتنور والقائد الحكيم للنصر. وتحقيقهما الانجازات التي تفوق اعمال الرجال العاديين هو قدرتهما على المعرفة المسبقة). والمعرفة ليست سوى نتيجة للتراكم الكمي والنوعي للمعلومات ولارتفاع مستوى مصداقيتها وبما يرفع من مستوى صحة الاستنتاجات والتنبؤات المقدمة استنادا اليها، وهذا يعني صياغة قرارات قادرة على الاستجابة والتلاؤم مع تلك الاستنتاجات والتنبؤات والتي تكاد ان تبلغ مستوى الحقائق الموضوعية الاكيدة بفعل ارتكازها على قاعدة معلومات صلبة ورصينة.

تشكل المعرفة شرطا ضروريا من شروط النجاح في مستويات جهات اتخاذ القرار وهذه المعرفة تتحدد باهم وافضل وادق المعلومات المتوفرة عن مستقبل القرار او الجهات التي ستكون هدف القرار، ولا تتم هذه المعرفة الا بالمعلومات التي تحصل عليها وحدة اتخاذ القرار عن طريق جهاز اداري معين ومحدد يشكل الاطار العام لمختلف المصادر، ويكون دور هذا الجهاز. فضلا عن

توفير المعلومات في الوقت المناسب وبالنوع المطلوب هو تطوير هذه المعلومات، والمجال الذي يحدد مهمة اتخاذ القرار.

ولا يمكن لاي تخطيط او قرار ان ينطلق من فراغ دون معلومات وعلى اساس ذلك لابد من ان يحصل على المعلومات قبل اتخاذ أي قرار.

تؤدي المعلومة مهمة اساسية في ترشيد القرار السياسي كون عملية صنع القرار هي عملية مستمرة ومراحلها متفاعلة في آن واحد. فالنظام السياسي لا ينفصل عن البيئة في اعتماده لاداء وظائفه على تدفق مستمر للمعلومات عن البيئة التي لها صلة في عملية صنع القرار[92].

يعرف (د.مازن الرمضاني)[93] المعلومة بانها: الاداة التي عن طريقها يتم تحويل البيئة الحركية الى بيئة نفسية والتي يتم في ضوئها ادراك الموقف وبالتالي اتخاذ القرار. وهي هنا تعبر عن قدرتها على معاونة جهة اتخاذ القرار والتي يمكن ان تطوعها هذه الجهة بوصفها اداة لتحقيق مصالحها.

يعرف الباحث ماهية المعلومة او المعلومات بانها: (الحقائق التي توصف او تعبر عن الظاهرة او المشكلة بشكل واضح ويطابق مدلولها ادراكها من قبل الجهة التي تتعامل معها).

وعندما تتوافر هذه الحقائق تصبح اداة فاعلة ومهمة علميا وفق ما حدده (د.الرمضاني) وبهذا تعمل المعلومات على تقديم الحقائق الاساسية التي تبنى عليها القرارات وبدونها تصبح هذه القرارات بلا اساس، وفي ضوء هذه الاهمية للمعلومات تتوقف قدرة المخطط على الابتكار.

ويمكن ان ننظر الى القرار بعدّه اختيارا عقلانيا بين البدائل، وهذا الاختيار تبنى عليه القيمة المتوقعة لهذا البديل مقارنة بالقيم المتوقعة للبدائل الاخرى، وتحسب القيمة المتوقعة اعتمادا على المعلومات المتاحة لوحدة اتخاذ

القرار، والتي هي اما ان تكون متوافرة في ذاكرة متخذ القرار، واما يتطلب توافرها اجراء بعض العمليات التي تستغرق الكثير من الوقت والجهد.

تقسم المعلومات التي يحتاج اليها متخذ القرار الى ثلاث فئات رئيسة هي[94]:

أ- معلومات عن امكانية حدوث الاحتمالات المختلفة في البيئة المحيطة بصنع القرار.

ب- معلومات عن النتائج المتوقعة عند حدوث أي من الاحتمالات الواردة

ج- معلومات عن الفائدة التي يتوقعها متخذ القرار للاحتمالات المختلفة.

ان اهم المؤثرات في تقدير القيمة المتوقعة هو معلوماتنا عن المستقبل، وتؤثر الثقة في مصادر هذه المعلومات على الثقة في صحة التوقعات التي ننسبها الى البدائل المختلفة، ووحدة اتخاذ القرار هي المسؤولة عن وضع جدول اسبقيات المعلومات المطلوبة وطرق التزود بها.

ثانيا: عملية جمع المعلومات

ان نجاح وحدة اتخاذ القرار يتوقف على مدى كفائتها في اتخاذ القرار، وبقدر الدقة والشمول وحسن التوقيت في توفير المعلومات الضرورية بقدر ما ترفع تلك الكفاءة. ولذا نستنتج بان اهمية القرار تعادل بالضرورة اهمية المعلومات التي اعتمد عليها في اتخاذه، وان مدى النجاح او الفشل يقودنا الى تحديد مدى نجاح وحدات اتخاذ القرار او فشلها.

ان اهمية المعلومات وفاعليتها تعتمد على الامكانات المادية والعملية والفكرية في تقديم ما هو مطلوب على نحو دقيق، ومن هنا تاتي اهمية نظم المعلومات التي تعرف بـ(مجموعة من المخرجات التي تحصل عليها اثناء معالجة

مجموعة من المدخلات والتي تعطي نتائج افضل او بالعكس بالمقارنة مع المعايير المناسبة التي تحدد حجم الفائدة والمنفعة معتمدين في تحقيق ذلك على نمط التغذية العكسية)[95]. وهذا التعريف يشكل مدخلا لمعرفة الدورة التي تمر بها المعلومة، وهذا يرتبط بعمليات الاتصال التي لا تعني مجرد نقل المعلومات، ولكن تعني بالدرجة الاساس توصيل المعلومات بين النظم واحداث التغيير فيها. ويمكن قياس كفاءة اجهزة الاتصال بكمية المعلومات المتدفقة في النظام، ومدى جودتها، وكذلك درجة السهولة واليسر في تدفقها بلا معوقات تنظيمية او مادية او انسانية[96].

ان مقدار الفائدة التي تقدمها نظم المعلومات تتعلق بجانبين اساسيين هما: كفاءة هذه النظم وفاعليتها اولا، واستفادة وحدة اتخاذ القرار منها ثانيا. وان أي خلل في طرفي هذه المعادلة يؤدي الى ان تفقد المعلومات قيمتها كليا او جزئيا في عملية صنع القرار.

وتعد عملية جمع المعلومات الخطوة الاولى في التعامل مع المعلومة وتاخذ منحى روتينيا، أي ان اجهزة جمع المعلومات تؤدي وظيفتها لاغراض اكتشاف البيئة.

وقد تحول هذه المعلومات الى وحدة اتخاذ القرار لاطلاعه على موقف ما او تخزن لاغراض الاستفادة منها مستقبلا، وتؤدي عملية الخزن والتصنيف دوراً اساسيا في مقدار الفائدة المستقبلية من جهة، كما انها تاخذ منحى ثانيا من جهة اخرى هو عملية جمع المعلومات عن موقف محدد ينشأ فجاة ويتطلب الرد عليه من قبل وحدة اتخاذ القرار الذي يعود الى ذاكرة نظم المعلومات اضافة الى المعلومات المستجدة حول الموقف لغرض الرد عليه، ولذا فان عملية جمع المعلومات تعتمد على، وتتاثر بما ياتي:

أ- مصادر المعلومات: تعتمد عملية جمع المعلومات على اجهزة جمع المعلومات والتي تعتمد على عدة مصادر، ياتي في مقدمتها (المصادر العلنية). أي وسائل الاتصال والاعلام.

اذ تستقي اجهزة المعلومات الكثير من معلوماتها من الجرائد والمجلات والكتب والمطبوعات العلمية والفنية والتقارير الرسمية والاذاعة والتلفاز، وقد تتضمن قصة او مسرحية معلومات نافعة عن حالة امة من الامم[97]. او عن قضية من القضايا التي تشغل الرأي العام او وحدات اتخاذ القرار.

كما يؤدي الدبلوماسيون عند جمع المعلومات عن قضية لبديل مقترح لاتخاذ قرار يتعلق بالسياسة الخارجية -مثلا- دوراً اساسيا في استقاء المعلومات من المصادر العلنية، اذ ان الدبلوماسي يجب ان يكون علاقات واسعة الاطلاع مع الشخصيات الاعلامية لانها واسعة الاطلاع على ما يجري في امور بلادها وبالتالي يستطيع ان يستقي منها اخبارا ومعلومات مكنونة قد لا تطلعه عليها وزارة الخارجية[98].

ب- العوامل التي تؤثر على مصادر المعلومات: تتاثر مصادر المعلومات في تعاملها مع المعلومة بعدة عوامل في عملية صياغة المعلومات التي يحصلون عليها، من اهم هذه التاثيرات هو نوع الدور الذي تقوم به عند القيام بهذه العملية، فالذي يقوم بجمع المعلومات يمارس دورين في آن واحد فهو مراقب او جامع للمعلومات، وواصف لها. وان اغلبهم ازاء هذين الدورين يتخذون العديد من القرارات المقصودة من قبلهم من ناحية. والمرسومة لهم من قبل مؤسساتهم من ناحية اخرى مما يؤثر على الناتج النهائي للمعلومات.

ان اغلب ما يتاثر بهذه العوامل اكثر من غيرهم من مصادر المعلومات هم المراسلون الصحفيون والمحررون كونهم ابرز من يوفر المعلومات لمصادر المعلومات العلنية التي تم عرضها سابقا بسبب القيود المفروضة على المراسلين

المحررين من قبل مؤسساتهم فعلى سبيل المثال ان تحديد الوقت النهائي لاستلام المعلومة او الخبر الذي يتطلبه روتين العمل بسرعة ينشأ عنه احيانا التناول السطحي للخبر او المعلومة لاسيما عندما يكون الهاجس هو تحقيق (ضربة صحفية او سبق صحفي) واحيانا يقوم الصحفي بمحاولة ارضاء رؤسائه عن طريق معرفة الذي يبغيه رئيس التحرير او سياسة مطبوعه، وفيما ياتي اهم العوامل التي تؤثر على قرارات الصحفيين وهي[100]:

1- ادراك الدور الذي ينظر به الصحفي الى نفسه، هل يتحتم عليه ان يكون (حارسا)؟ ام ناقلا محايدا للمعلومات؟ ام ياخذ دور الداعية لجهة اتخاذ القرار؟...وهكذا.

2- قيمة الخبر: ان تقاليد العمل الصحفي التي تؤكد على اعتبارات معينة تؤثر على مصادر المعلومات والاخبار التي يبحثون عنها والاسئلة التي يطرحونها.

3- وجهة نظر المصدر: يثق الصحفيون ويعجبون باشخاص معينين اكثر من غيرهم يعدون مصادر موثوقة لديهم ويبحثون عنهم في اغلب الاحيان.

4- معاينة الخبر: يؤطر المراسلون اسئلتهم احيانا بحيث يحصلون على اجوبة تتلاءم مع تقييمهم الشخصي للموضوع.

ج- عملية تقويم المعلومات وتحليلها[101]:

يتطلب تحليل المعلومة لتقويم مصدرها وتحليل دلالاتها جهازا متخصصا واسلوبا فنيا كأن يكون نظام المعلومات متضمنا نوعا من فن تبويب المعلومات لكي تكون متكاملة وتصلح اساسا للتنبؤ او على الاقل لاقامة اطار متكامل من التصور، وان لا تقتصر العملية على مجرد ادراج المعلومة كما هي. ان مرور

المعلومة بمرحلة التحليل شرط اساسي لتكون صالحة للتداول والاستفادة منها من قبل مستويات صنع القرار.

ان هناك من يدعي الاستغناء عن التحليل والاعتماد على المعلومات الوثائقية وهذا يمكن في حالة توفرهان ولكن قلة الحصول عليها والتباين الكبير بين محتويات المعلومات يحتاج الى فرززها وتدقيقها بوصفها جزءا مهما من عناصر التحليل، وبهذا يكون التحليل هو عملية فرز المعلومات وتمحيصها وتفسيرها ومعرفة اوجه التوافق والاختلاف بينها بغية التوصل الى تنبؤات صحيحة والذي يعود بالفائدة على وحدة اتخاذ القرار بزيادة مصادقيته ودقة المعلومات التي تقود التنبؤات التي تحقق اليقين بنتائج القرارات التي ستتخذها وحدة اتخاذ القرار[102].

ان اهم الاسباب التي تدعو وحدة اتخاذ القرار الى اعتماد التحليل والاستنتاج للمعلومة من قبل مصدرها هو الواقع السياسي الراهن ومدى تسارع الاحداث والظواهر مما يؤدي الى احداث التشابك والتداخل في حركة التفاعلات السياسية وما يرافقها من غموض في الصورة. ولهذا فان عملية تحليل المعلومات من قبل مصادرها وبخاصة وسائل الاعلام والاتصال تكتسب اهمية كبيرة وواضحة لانها ستؤدي الى[103]:

1- مساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرارات السليمة عن طريق تقديم المعلومات الدقيقة.

2- استمرارية تزويد متخذي القرارات بالمعلومات لغرض اعادة النظر في القرارات المتخذة سابقا.

3- تقديم المعلومات عن ردود الفعل والافعال التي لها علاقة بالقرارات وبيان النتائج المترتبة على تلك الافعال او ردودها.

وعلى اساس ما تقدم فان مصادر المعلومات عليها ان تتبين عند جمع المعلومات وبخاصة المعلومات التي تتعلق بالآراء والاتجاهات وردود الافعال الحقيقية، دائما، ولمعرفة المعلومات الصحيحة لابد ان تعمل اجهزة جمع المعلومات على اعتماد ما ياتي[104]:

1- ان المعلومات والاخبار التي تحصل عليها ستصبح قديمة حال الحصول عليها.

2- ان المعلومة والخبر الذي يصل هو خبر او معلومة غير كاملة، او ان جهة الخبر لا يمكن ان تستطيع ان تؤكد وثوقه او ان تتحقق من صحته.

وهذا يعني عدم الركون الى المعلومات او الاخبار المتوفرة او المتاحة من اجل اعتمادها لاتخاذ قرار يستند الى يقين كامل او يحقق الهدف لمستقبل القرار وقدرته على تحقيق اهدافه المرغوبة، وانما يجب ان تبقى اجهزة المعلومات في نشاط دائم في جمع المعلومات وتحليلها وادامتها وصولا الى حقيقة الموقف بشكل موضوعي ودقيق والاستناد على المعرفة العلمية التي تؤدي الى نجاح القرار وتحقيق اهدافه وان لا ينتهي هذا النشاط حتى بعد مراحل تنفيذ القرار.

ويظهر مما تقدم ان النشاط التحليلي الذي تقوم به اجهزة المعلومات يعد جزءا رئيسا من مهمامها حيث لا يمكن ان تقدم المعلومات بشكلها الاولي الى وحدة اتخاذ القرار لانها في هذه الحالة ستصرف وقتها في قراءة الكم الكبير من المعلومات والاوراق مما يضيع الهدف الرئيس من عملية تزويدها بالمعلومات.

ان عملية تحليل ذلك الكم من المعلومات يتطلب جهدا خاصا واستثنائيا وقدرات ذاتية وموضوعية للقائم بالتحليل لذلك نجد ان دول العالم تولي هذا الموضوع اهتماما كبيرا بانشاء مراكز للبحوث والمعلومات المتخصصة بجمع المعلومات وتحليلها، وتهيئ الكوادر ذات الخبرة العالية والتجربة العميقة بوصفها

نشاطا لابد منه في وضع القرارات اثناء ما تقدمه الى القيادة من بدائل وخيارات ذات قدرة على مجابهة الموقف وحسمه وتحقيق الهدف المحدد. وهذا ينطبق على ان تولي المؤسسات الاعلامية نفس الاهمية لهذا الجانب في التعامل مع المعلومات التي تقوم بنشرها او بثها ولعموم الفنون الصحفية ولمختلف الانشطة الاعلامية.

ثالثا: دور المعلومة في مراحل عملية صنع القرار

ان تصرفات متخذي القرارات يجب ان تكون محكومة بالعديد من القواعد الاجرائية والقيود والضوابط والتوقعات التي تسود داخل الاجهزة التي تناط بها مسؤولية اتخاذ القرارات، فالتفاعل الذي يحدث بين متخذي القرارات على كل مستويات هذه العملية المعقدة يتم اساسا بواسطة شبكات الاتصال التي تربط بين كل هذه الاجهزة وتسهل عليهم مهمة التحاور والتشاور وتبادل الاراء والمعلومات والافكار والتصورات والتقويمات.

ان متخذ القرار لابد وان يحدد المعلومات الضرورية ليستند عليها عند اتخاذ قراراته وان يحوز عليها بحيث تشكل لديه تصورا شاملا ومحيطا بموضوع القرار ومن شأنها ان تجعل رؤيته اكثر دقة واكثر اتفاقا مع معطيات الموقف. كما انها تؤدي مهمة اساسية في ترشيد القرار كون عملية صنع القرار هي عملية مستمرة وتمر بمراحل متميزة بعضها عن بعض ومتفاعلة في آن واحد، ولابد اذن من وضع خطة للحصول على المعلومات قبل اتخاذ القرار تتصف بمواصفات معينة، فضلا عن وضع خطة للحصول على المعلومات بعد تنفيذ القرار لمعرفة النتائج، كما لابد ان ندرك التفريق بين الخطتين في الحصول على المعلومات اذ تتضمن الاولى الحصول على المعلومات حول موضوع القرار وبيئته واسبابه وتحليلها ووضع افضل الحلول والبدائل ودراسة الامكانات لتنفيذه ويتم ذلك بواسطة معلومات محددة من مصادر محددة، بينما المعلومات التي يتم الحصول

عليها بعد تنفيذ القرار هي التي تحدد نجاح القرار او فشله، وفاءه بالغرض ام عدم وفاءه به.

ويدل هذا السياق بانه لابد من مراعاة تدفق المعلومات الدائم المستمر من قبل اجهزة جمع المعلومات عن القرار قبل اتخاذه، او بعد اتخاذه كما تستمر مرحلة التقويم باستمرار تدفق المعلومات وان ترتب على ذلك اتخاذ قرار او قرارات لسبب يحتمه الظرف القائم، وفيما ياتي بيان دور المعلومة في متخلف مراحل عملية صنع القرار:

أ- دور المعلومة في تعريف الموقف: ان اول عمل تقوم به وحدة اتخاذ القرار وجميع اجهزة صنع القرار هو التعرف على بيئة القرار وتعريف الموقف، وتؤدي المعلومات دورا مهما في تعريف الموقف وتحديده امام متخذي القرارات، ان نقص الحقائق عنه تقود الى توسيع حجم الهوة الفاصلة بين مكونات الموقف مما يحتم على ان تسير عملية اتخاذ القرار معتمدة على اسس غير سليمة الامر الذي يؤدي بها الى فشل القرار.

وتؤدي نظم المعلومات في هذا الجانب دورا حاسما في نجاح او فشل القرار، كما تساهم في اتاحة الفرصة او عدم اتاحتها. امام وحدة اتخاذ القرار للاحاطة بالموقف وترتيب خياراته على ضوئها. فكلما كانت المعلومات التي توفرها اجهزة المعلومات جديدة والفارق الزمني بينها وبين زمن الموقف اقل كلما كان الزمن بين وصول المعلومة لوحدة اتخاذ القرار والزمن المقدر لاتخاذ القرار اقل، كان القرار اقرب للنجاح(105).

تتعرض بعض وحدات اتخاذ القرار بسبب اتجاه بعض مصادر المعلومات الى التاثير في القرار عن طريق التاثير في قدرة متخذي القرار على الوصول الى المعلومات، كذلك التاثير في توفيرها بكلفة اقل(106).

ب- تـاثير المعلومـات في ادراك وتـصور متخـذ القـرار:يعتمـد متخـذوا القـرار في تقويمهم للموقف في ضوء المعلومات المتوفرة لهم عنه، وفي ضوء الانطباعات العقلية التـي هي مجموعة المتغيرات النفسية الخاصة بهم والتـي تـدفعهم نحـو اعطـاء تعريـف معـين لنوعية الظروف السائدة حولهم.

ان اهمية المعلومات هو تاثيرها في كيفية ادراك متخذ القرار لحقيقة الموقف وان نوعية هذا الادراك تؤثر في نجاح او فشل القرارات التي تتخذ للرد على الموقـف[107]. ولـذا فان المعلومات تجعل رؤية متخذي القرار اكثر دقة واكثر اتفاقا مع معطيات الموقف.

ان المعلومات وان كانت تسهم في عملية تكون الادراك الذاتي للمـرء عـن طبيعـة انماط الحركة الانسانية ومن بينها الحركة الـسياسية بيـد ان قيمتهـا تتـضاءل عـلى تطويـع المعلومات عبر فرز ما تنقله من حقائق من ناحية، وترتيبها على نسق معين تمهيدا لعمليـة ربطها عقلانيا ببعض واستشفاف دلالاتها ومعانيها من ناحية اخرى، ان الادراك الموضـوعي لهذه الدلالات هي شرط مسبق من اجل فهم انمـاط الحركـة الـسياسية ولكيفيـة التعامـل معها[108].

ج- اهمية المعلومات وتاثيرها في مرحلة اتخاذ القرار: في ضـوء مـا يتـوفر لوحـدة اتخاذ القرارات من معلومـات وحقـائق عـن الموقـف تـبرز امامهـا مجموعـة مـن البـدائل والخيارات، وقد يكون نطاق مشاريع القرارات البديلة التي تبحث في وحدات اتخاذ القرار محدودا اما بسبب قيم واتجاهات متخذ القرار ونوعية خبرتهم السابقة، او بسبب نـوع او مدى كفاية المعلومات المتاحة لهم.

ان عمليـة اختيـار البـديل هـي بالاسـاس نتيجـة لتفاعـل بـين النـسق العقيـدي لمتخذ القرار وبين المعلومات الجديدة، وبالتالي فـان متخـذ القـرار في عمليـة اتخـاذ القـرار يـربط بـين المعلومـة المتعلقـة وبـين عقائـده حـول ذلـك الموقـف حتـى يـتمكن مـن

تحديد مجموعة من البدائل الممكن الاختيار بينها وهو في النهاية يختار البديل اثناء مقارنة البدائل المتاحة بسبب الافضليات الكامنة في نسقه العقيدي[109].

ان النسق العقيدي للفرد يؤدي دورا مهما في تحديد حجم المعلومات الممكن قبولها واستيعابها في عملية اتخاذ القرار، فلكل فرد نسق عقيدي يتضمن مجموعة من العقائد المترابطة عن البيئة، تساعد هذه العقائد الفرد على فهم تلك البيئة والتعامل معها كما انها موجهة نحو قبول المعلومات التي تتفق مع هذا النسق او رفض او تجاهل المعلومات التي تتناقض مع هذا النسق وبدون ذلك يستحيل على الفرد ان يفهم البيئة المحيطة او يتخذ القرار بشأنها[110].

وعلى هذا الاساس فان العملية العقيدية تؤدي دورا حاسما في اتخاذ القرار وتحديد حجم البدائل التي يدخلها متخذ القرار في الاعتبار. كما ان النسق العقيدي يؤدي دورا مهما في تصفية المعلومات بحيث يرفض التي تتناقض معه ويسمح فقط بمرور المعلومات التي تتسق معه.

وبطبيعة الحال فان الافراد يختلفون في حجم الدور الذي يؤديه النسق العقيدي فالبعض يرفض اية معلومات تتعارض مع هذا النسق، بينما البعض الاخر قد يكون اكثر مرونة ويتجه الى احداث تعديل على هذا النسق بما يتفق مع المعلومة الجديدة[111]. ولاجل اتخاذ قرار سليم لابد ان لا يقوم المسؤول عن وحدة اتخاذ القرار برفض المعلومات او قبولها لمجرد انها تتناقض او تتفق مع عقائده عن الظاهرة محل المشكلة، ولكن يجب اخضاع كل معلومة للفحص الدقيق بواسطة جهاز متخصص للمعلومات.

ان من العوامل التي تؤدي الى عدم اتخاذ القرار الرشيد من قبل وحدة اتخاذ القرار هو صعوبة الحصول على المعلومة. فقد لا تتوفر المعلومة اللازمة لتحديد أهداف المجتمع بصورة شاملة ودقيقة، فضلا عن عدم تصور سليم ترتيبي

لها. اذ ان بيئة اتخاذ القرار تجعل من غير الممكن وضع اوزان نـسبية لتلـك الاهـداف[112]، كما يعد (سنايدر)[113] القيود المعلوماتية من القيود المعوقة للرشد القراري. أي تلك القيود التي تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالبدائل ونتائجها وكلفـة جمعهـا، او الوقـت الـلازم لـذلك او مـشكلات تـشغيلها وتجهيزهـا مـما يترتـب عليـه صـعوبة التنبـؤ بالتصورات المستقبلية.

وفضلا عما تقدم من عوائق وصعوبات تحول دون اتخاذ قرار رشيد فهنـاك عـدة عوامل اخرى توثر على متخذي القرارات في كل وحدات اتخاذ القرار ياتي اهمها هو[114]:

1- التحريف والتشويه الذي يلحق ببعض المعلومات اثنـاء انتقالهـا عـبر مختلـف قنوات الاتصال.

2- سوء الفهم الناتج عن تعرض الخلفيات الثقافية واللغوية بين اطراف عمليـات الاتصال.

3- تاثير الشعور بالتهديد وغيره من الاحوال النفـسية والعقليـة عـلى الكيفيـة التي تفسر بها الرسائل المبلغة لاطراف هذه العمليات عـبر قنـوات الاتـصال المفتوحـة امامهم.

وقد تعاني عملية اتخاذ القرار من بعض الاخطاء والعيوب بسبب ان جهاز اتخـاذ القرار قد يعاني من مـشكلة التـدفق الزائـد للمعلومـات دون ان تـستطيع اجهزتـه الفنيـة المختـصة اسـتيعاب كـل تلـك التـدفقات وتنظيمهـا وتجهيزهـا وتفـسيرها ومنـع تراكمهـا واختناقها ثم القيام بتبليغ الـدوائر المـسؤولة عـن اتخـاذ القـرارات بمـا يلـزمهم مـن هـذه المعلومات في الوقت المناسب[115].

امـا في اوقـات الازمـات وفي الحـالات الطارئـة التـي تـستدعي مـن متخـذ القـرار اتخــاذ قــرارات سريعــة قــد لا يــسمح الوقــت بــسببها بالحــصول عــلى المعلومــات

عن الموقف فيمكن ان يعتمد متخذ القرار في هذه الحال على المعلومات المتوفرة وعلى مدركاته وتصوراته للموقف مستفيدا ايضا من الجهات الفنية والاستشارية ووحدة اتخاذ القرار التي يعمل معها، ولهذا يمكن اتخاذ قرارات فورية في مواجهة الموقف او اتخاذ قرارات بسيطة تكون اساسا لاتخاذ قرارات لاحقة تستند على ردود الافعال[116]. لانه في هذه الحالات عندما ينتظر متخذ القرار تكامل المعلومات سيصاب بالفشل وسيكون موقفه ضعيفا وستكون قراراته متاخرة وغير صائبة.

د- دور المعلومات في مرحلة تنفيذ القرار: بعد اتخاذ القرار ردا على الموقف يتحول القرار فيه من الصيغة الظرية الى واقع عملي اثناء تنفيذه، كما ان المعلومة الواردة عن تنفيذ القرار لاعادة النظر فيه او في الوسائل المستخدة في تنفيذه اذا ما اصاب القرار الفشل الكلي او الجزئي تاتي بسبب توقيت القرار او عدم دقة المعلومات عن المشكلة المطروحة.

ان المعلومات التي تجلبها اجهزة جمع المعلومات قبل اتخاذ القرار هي المعلومات الاساسية التي يبنى عليها القرار فضلا عن العوامل الاخرى في اتخاذ القرار، اما المعلومة التي ترد عن القرار من مختلف اجهزة جمع المعلومات فهي معلومات تقويمية للقرار بعد التنفيذ ولوسائل التنفيذ واساليبها تتم وفق عملية (التغذية العكسية) لوحدة اتخاذ القرار وهي اخر حلقة في عملية جمع المعلومات.

ان عملية (التغذية العكسية) او (المعلومات المرتدة) اثناء عمليات الاتصال تعني اساسا الرسائل الى مراكز اتخاذ القرار وتبادل وتفسير المعلومات والقرارات وهذا العنصر بالذات يهم دارسي الادارة والسياسة وعلوم الاتصال والاعلام لانه يمكنهم من اعادة التفكير والتخطيط المتصل بالبرامج وسير العمل والقرارات نتيجة للمعلومات الجديدة المرتدة.

ان المعلومات التي ترد بعد تنفيذ القرار هي معلومات تقويمية لطبيعة القرار، ورشده، وهي التي تحدد نجاحه ام فشله، وفاءه بالغرض ام اخفاقه، وبهذا تكون المعلومات بعد تنفيذ القرار هي (التغذية العكسية) لوحدة اتخاذ القرار ليقوم بواسطتها قراراته ووسائل واساليب تنفيذها.

لقد استعرض الباحث في مجال سابق اثر واهمية المعلومات بعد تنفيذ القرار عن طريق التعرض الى موضوع عملية صنع القرار في اخر مراحله التنفيذية.

ويتحقق هنا اثناء هذه العملية مبدأ سريان المعلومات الى المرسل نفسه (الذي هو وحدة اتخاذ القرار) عن طريق الاتصال به، أي نقل المعلومات من مستقبلي القرار الى مصدر اتخاذ القرار.

و(بالتغذية العكسية) هذه يتم فيها اخر حلقة لمعرفة قوة القرار او ضعفه ونجاح القرار او فشله، ووسائل اساليب تنفيذه، وتويمها، او الغائها واصدار قرارات جديدة في ضوئها حسب متطلبات الموقف نفسه.

الهوامش:

(1) د. جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كاحد مداخل تحليل النظم السياسية)، (مجلة البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1987)، ص221.

(2) د. ثروت بدوي، النظم السياسية، (القاهرة، دار النهضة، 1964) ص100.

(3) د. ابراهيم درويش، الادارة العامة في النظرية والممارسة، (الناشر مذكور، ط2، 1976)، ص39.

(4) د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة دار الحكمة، 1991)، ص110-112.

(5) جيمس دورتي وروبرت بالمستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات، ترجمة د. وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة، ط1، 1985)، ص305.

(6) Simon, H, Administrative Behavior, (N, Y, 1985), p4.

(7) Warren, H, G, Dictionaary of Psychologt, (Boston, Houghton Miffin, 1964) p69.

(8) Good, C, V, Dictionary of Education, 3rd, (New York, Mc Graw-Hill, 1973) P167.

(9) السيدة عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، (جامعة القاهر، مكتبة النهضة المصرية، 1987)، ص62.

(10) د. حامد عبدالله ربيع، النموذج الاسرائلي لممارسة السياسية، (جامعة الدول العربية، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1975)، ص24.

(11) د. مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، (جامعة بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، بغداد، 1979)، ص171

(12) د. حامد ربيع، علم النظرية السياسية، (محاضرات القيت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، 1980)، ص33.

(13) د. حامد ربيع عبدالله ربيع، ابحاث في نظرية الاتصال والتفاعل السلوكي، (محاضرات القيت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، 1973)، ص1.

(14) نقلا عن كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت، شارع الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص282.

(15) السيدة عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، مرجع سابق، ص162.

(16) السيدة عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، (القاهرة، الهيأة المصرية للكتاب، 1987)، ص153-155.

(17) د. حامد ربيع، ابحاث في نظرية الاتصال والتفاعل السلوكي، مرجع سابق، ص7.

(18) Pulites and Government: How People Decide Their Fate, (New York, Wiley,1980) p171.

(19) احمد يوسف ومحمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، 1985)، ص104-105.

(20) د. حامد ربيع، ابحاث في نظرية الاتصال والتفاعل السلوكي، مرجع سابق، ص8.

(21) السيدة عليوة، صنع القرار في منظمات الادارة العامة، مرجع سابق، ص1999.

(22) د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص199.

(23) ابراهيم سد الدين واخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، ابحاث ومناقشات الندوة العلملية التي عقدت في القاهرة، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، عملية صنع القرار العربي، (بيروت، مرمز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص232-233.

(24) جيمس دورتي وروبرت بالمسغراف، مرجع سابق، ص308.

(25) Snyder in, Richard Carlton and H.W.Bruch, eds, Foreign Policy Decision Making, An Approach to the Study of International Politcs,(New York: Free press,1962) p.10.

(26) د. يسف مرزوق، مدخل الى علم الاتصال، سلسلة دراسات اعلامية (اسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص203.

(27) د. حامد ربيع، ابحاث في نظرية الاتصال وعملية التفاعل السلوكي، مرجع سابق، ص1.

(28) علي السلمي، مهنية الادارة، (مجلة عالم الفكر، السنة 20، العدد2، 1989)، ص15.

(29) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات (الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط5، 1987) ص373.

(30) جيمس دورتي، وروبرت بالمستغراف، مرجع سابق، ص305.

(31) علي السلمي، العلوم السلكوية في التطبيق الاداري، (القاهرة، دار المعارف، 1971)، ص26.

(32) د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص366-367.

(33) انظر: د. حامد ربيع، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية، مرجع سابق، ص24-32.

(34) د. ابراهيم سعد الدين واخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مرجع سابق، ص102.

(35) المرجع نفسه، ص103.

(36) Richard. G. Snyder, etal, Foreign Policy Decision Making. An Approach to the Study of Internalional Politices, (New York,the free press of Glencoe,1963), p.p.82-84.

(37) د. كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظم السياسية (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1988)، ص23.

(38) د. ابراهيم سعد الدين، كيف يصنع القرار العربي، مرجع سابق، ص103.

(39) J. Holsti, International Politics, A Framwork for Analysis, (printice Hall Inc. New Jersey,1967).p.p.155-187.

(40) I bid, p.p.155-187

(41) د. مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مرجع سابق، ص159.

(42) د. كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظم السياسي، مرجع سابق، ص24.

(43) عمر عز الرجال، عملية صنع القرار الحرب العراقية- الايرانسة من جانب العراق، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الاهرام للصحافة والنشر، 1986)، ص88.

(44) د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص36-37.

(45) Mariand Irish and Elke Frank, Introduction to Comparative Politics Thirteen Nation States, (New Jersey, Prentice Hall, 1978), p.344.

(46) د. نظام بركات، مراكز القوى، ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل، (عمان، دار الجليل، ط1، 1980)، ص159.

(47) المرجع نفسه، ص159.

(48) د. مازن الرمضاني، بحث في منهاج اتخاذ القرار السياسي، (بغداد، الجامعة المستنصرية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد1، حزيران، 1976)، ص157-162.

(49) Charles Hermann, Decision Structure and Processes, In Fluences on Foreign Policy, in Mauric Eest.s. Salmor and Hermannx eds, why Nations Act, Theoretical Perspectives for Compartive Foreign policy Studies, (Beverly Hills, Sage, 1978) p.p.69.102.

(50) I bid, p.102.

(51) د. محمد السيد سليم، قرار تاميم قناة السويس عام 1956، دراسة اتخاذ القرار القطري، كيف يصنع القرار العربي، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1985)، ص53.

(52) Charles Hermann, Op. cit, p.p.69-102.

(53) د. عبد المنعم سعيد، صنع القرار العربي، 6 اكتوبر 1973، (مجلة المنار، السنة الاولى، العدد 3، 1985)، ص11.

(54) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، دار النهضة العربية، بروفيشنال للاعلام والنشر، 1973، ص197-300.

(55) د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص369-372.

(56) المرجع السابق، ص372.

(57) د. السيد عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، مرجع سابق، ص145-156.

(58) Dye, Thomas Under Standing public, N.Y, Prenrec, Hall, 1987. p.20-38.

(59) د. السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، مرجع سابق، ص199.

(60) د. محمد السيد سليم، كيف يصنع العرا العربي، مرجع سابق، ص121.

(61) د. سعد ابودية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية- الضوابط والمقومات (عمان، دار الثقافة والفنون، 1983)، ص19.

(62) د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص173-175.

(63) د. السيد عليوة، مرجع سابق، ص156.

(64) د. محمد السيد سليم، قرار تاميم قناة السويس عام 1956، كيف يصنع القرار العربي، مرجع سابق، ص104.

(65) د. سعد ابودية، مرجع سابق، ص21.

(66) J. Stainbrwner, The Cyberneetic Theory of Decision, (New Jersy, Princinton Univa press, 1974), p.89.

(67) Margarent Hermann, Effects personal Characteristics of political Leaders on Foreign Policy, (London, Sage Publications. Ltd, 1978), p.50-51.

(68) I bid, p.52.

(69) د. سلوى شعراوي، انماط القيادة السياسية العامة (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1988) ص134-135.

(70) جمال عبد الجواد، البيروقراطية وصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية (مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد 78 لسنة 1984)، ص114-115.

(71) Dye OP. cit, p.20-28.

(72) Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (New York, Wiley and Sons, 1964) p.p. 170-171.

(73) Dye OP. cit, p.20-28.

(74) د. السيد عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، مرجع سابق.

(75) د. كمال المنوفي، السياسة العامة، واداء النظام السياسي، مرجع سابق، ص18.

(76) المرجع نفسه، ص19.

(77) نقلا عن د. اسماعيل صبري مقلد، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الدولية (مؤسسة الاهرام القاهرية، اكتوبر 1968)، ص135.

(78) Jemes Rrobinson and Richard Snyder, Decision- Making in International Politice, in Herpert kelmen (ed), Interatinal Behavior (New York, Hall and Winston, 1965) p.433.

(79) Ibid. p.464.

(80) Karl, Deutch. The Analysis of International Relations, (Englewood Cliffs, PremticeHall, 1968) p.104.

(81) د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، (الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط1، 1989)، ص147.

(82) د. نظام بركات، مرجع سابق، ص106.

(83) د. حامد عبد اللـه ربيع، اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1978)، ص47.

(84) د. عبد الكريم درويش ود. ليلى تكلا، اصول الادارة العامة، (القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، ط2، 1972) ص443.

(85) جمال علي زهران، مـن القـدس.. الى كامـب دافيـد، (مجلـة المنـار، العـدد3، 1985)، ص20.

(86) د. ابراهيم سعد الدين، مرجع سابق، ص233-235.

(87) محسن خليل، صنع القرار العربي، قرار تاميم النفط، (مجلة المنـار، العـدد3، 1985)، ص66.

(88) د. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص120-121.

(89) Karl deutsch, the Nerves of Government, Op. Cit, p.

(90) هاني الياس خضر، في عمليـة صـنع القـرار الـسياسي الخـارجي، (بغـداد، دار الحريـة للطباعة، 1982)، ص142.

(91) ص تزو، فن الحرب، ترجمة محمود حداد، (بيروت، دار القدس، 1975)، ص150.

(92) عبد اللطيف المياح، المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، (مجلة الامـن القومي، ص150، بغداد، العدد الاول،1986)، ص49.

(93) د. مازن الرمضاني، في التخطيط السياسي الخارجي، دراسة نظرية، (مجلـة الحقـوقي، العدد 1، 2، 1978)، ص47.

(94) انظر: د. بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسـائل الاتـصال في صـنع القـرارات في الـوطن العربي، (بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، سلـسلة اطروحـات الـدكتوراه-21-، 1993)، ص127-137.

(95) عبد الستار محمد العـلي، المعلومـات والحاسـبة الالكـتروني، (مجلـة الامـن القـومي، بغداد، العدد الثاني، 1984)، ص82.

(96) د. علي السلمي، تحليل النظم السلوكية، (القاهرة، منشورات مكتبة غريب، بلا تاريخ)، ص125.

(97) صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، (القاهرة، دار الوطن العربي، 1975)، ص234.

(98) د. حسن صعب، الدبلوماسي العربي ممثل دولة ام حامل رسالة، (بيروت، دار العلم للملايين، 1973)، ص734.

(99) البرت، ال، هستر، دور الصحفي في العالم الثالث، دليل الصحفيين في العالم الثالث، ترجمة عبد الرؤوف، (القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988)، ص212.

(100)

(101) د. حامد ربيع، نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي، مرجع سابق، ص46-47.

(102) دور التحليل في العمل الاستخباري، اعداد حميد رشيد حسن، (مجلة الهدهد، العدد4، السنة الثانية، 1984)، ص24.

(103) اكرم ديري، اراء في الحرب، الاستراتيجية وطريقة القيادة، (بيروت، دار اليقظة، 1972)، ص177.

(104) المرجع نفسه، ص183.

(105) عبد اللطيف المياح، مرجع سابق، 48.

(106) د. بسيوني، ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص136.

(107) عبد اللطيف المياح، مرجع سابق، ص51-52.

(108) د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص5.

(109) د. علي السلمي، تحليل النظم السلوكية، مرجع سابق، ص219.

(110) Joseph De Rivera, The Psychological Dimension of Foreign (Columbus, Ohio, marrill, 1988). p.20.

(111) د. ابراهيم سعد الدين، مرجع سابق، ص147.

(112) د. كما المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، مصدر سابق، ص19.

(113) Snyder Op. Cit, p.102.

(114) د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية- دراسة تحليلية- مقارنة، (الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط2، 1987)، ص154.

(115) انظر: د. اسماعيل صبري مقلد، المرجع نفسه، ص195. وللمؤلف نفسه ايضا، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص385.

(116) اكرم ديري، فن الحرب، مرجع سابق، ص156.

الفصـــــل الثالث

عملية صنع القرار والعلاقة بين نظم الاتصال والاعلام والرأي العام

المبحث الاول : العلاقة بين نظم الاتصال والاعلام والنظام السياسي

المبحث الثاني : اهمية وسائل الاعلام وعلاقتها بعملية صنع القرار

المبحث الثالث : العلاقة بين الرأي العام والاعلام والسياسة العامة

المبحث الاول :

العلاقة بين نظم الاتصال والاعلام والنظام السياسي

اولا: العلاقة بين النظام الاتصالي والنظام السياسي

أ- موقع النظام الاتصالي من النظام السياسي

تطورات الدراسات الاتصالية السياسية واصبحت تمثل الجزء الاكبر من علم الاتصال وهو ما يعكس في جوهره طبيعة العلاقة بين النظام السياسي كنظام فرعي، والنظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...الخ، كنظم فرعية اخرى في اطار النظام المجتمعي. ومن هنا فان النظام السياسي اصبح ينظر اليه الدارس والباحث في اطار العلوم السياسية والاعلامية من زاوية علاقته بالظواهر الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية في المجتمع، ويتضح هذا الموضوع المتميز للاتصال السياسي كذلك من طبيعة موقع النظام الاتصالي من النظام السياسي. اذ يعد نظاما فرعيا في كليهما من جهة، كما انه يمكن ان ينظر اليه على انه يعكس طبيعة وشكل كل منهما من جهة اخرى.

ان كل نظام هو عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ الحقائق والمعلومات الى اطرافه او الى اجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه مما يحدد في التحليل الاخير مقدرة النظام على التاقلم مع الظروف التي يعايشها ويعمل في ظل تحدياتها[1].

فالاتصال السياسي كنظام ليس الا صورة من صور الاتصال تنطبق عليها جميع القواعد المعروفة في العملية الاتصالية، ولكنه يتميز عن باقي صور الاتصال بخصائص معينة. واذا كان من المتعذر بل من المستحيل فهم النظم الاجتماعية دون فهم كامل للاتصال كعملية لها وسائلها فان هذا ينطبق على

النظم السياسية اذ تمثل الوظائف البنائية للدولة المحور الحقيقي لكل ما له صلة بالوظيفة الجماعية للدولة وتتميز باهداف عدة يمثل كل هدف منها وظيفة ثابتة يأتي في مقدمتها الوظيفة الاتصالية[2]، ولا تكتمل جميع وظائف النظام السياسي الا بوظيفة التواصل التي ترتبط بجميع هذه الوظائف لان جميع القائمين بها يحتاجون الى التواصل (الاتصال الافقي) فيما بينهم و(الاتصال الصاعد) من القاعدة الى القمة أي من الجماهير الى السلطة، و(الاتصال النازل) من السلطة الى الجماهير او من الوسيلة الاعلامية الى الجماهير. ان جميع المدخلات والمخرجات التي تحدد وظائف النظام السياسي تعتمد اولا واخيرا على عملية الاتصال.

ويوصف الاتصال بانه اداة من ادوات النظم السياسية فهو بهذا من اكثر الادوات اهمية للتفاعل داخل النظام بين النخبة والجماهير.

ومن اجل ان يتحقق التفاعل بين النظام السياسي ونظام الاتصال لذا ينبغي على وسائل الاتصال ان تكون بمثابة الجسر بين الحكومة والشعب يسمح بالحركة ومرور المعلومات في اتجاهين، وينبغي ان يثبت ان نقل المعلومات الى كبار القادة مهم بنفس ما هو مهم نقل المعلومات الى افراد الشعب[3].

ب-مفاهيم الاتصال السياسي ووظائفه

يعني الاتصال بشكل عام اية مشاركة بصدد الاشارات والرموز بين جانبين، الا ان هناك تغييرات مقصودة يهدف احد الجانبين احداثها لدى الجانب الاخر.

اما تعريف (الاتصال السياسي) فيشير الى نشاط المؤسسات المتخصصة التي اقيمت لبث وتداول المعلومات والافكار والاتجاهات حول الشؤون الحكومية[4]. وهو عند (لاسويل)[5]: استخدام الرموز لتنفيذ السياسة، كما

يعرف بانه[6]: عملية اجتماعية رسمية في الاغلب الاعم تهدف الى ارسال مضامين سياسية واجتماعية بعينها بقصد تحقيق وظائف يسعى بناء القوة في المجتمع الى توصيلها، وهذه المضامين تاتي بالضرورة انعكاسا لظروف البناء الاجتماعي، حيث يكون المجتمع منقسما الى طبقات يأتي الاعلام في جانب منها وهي بالاساس الطبقات المسيطرة او الطبقات الضاغطة الضابطة، واما عن مستوى المضمون الاعلامي فهو يرتبط بمستوى الطبقات الحائز ايديولوجيا وعلميا وتكتيكيا.

وفي الواقع ان تعريف (الاتصال السياسي) يجب ان ياخذ في الاعتبار كلا من مقومات ومحددات العملية الاتصالية الامر الذي يسمح له بان يشمل جوانب تلك العملية على المستوى الافقي وعلى المستوى الراسي.

وعلى هذا فان (الاتصال السياسي) هو مضمون سياسي مباشر او غير مباشر ينساب بواسطة الوسائل الاتصالية الشخصية او الجماهيرية ويعبر خلال خلق نوع من الاقناع والاقناع مع جمهور داخلي محلي او وطني او خارجي اقليمي او عالمي يرى القائم بالاتصال السياسي ان الاتصال به يعد احد المسالك الى جانب المسالك الاغرائية والاكراهية التي تمكنه من تحقيق اهدافه التي يعبر عنها ذلك المضمون السياسي، والتي قد تكون انعكاساتها الايجابية او السلبية على جهده الاتصالي الذي يمارسه عن طريق الادوار الاتصالية المختلفة[7].

وبناء على ما تقدم فان (الاتصال السياسي) ليس سوى احد مسالك الحركة السياسية من قبل القوى الفاعلة في اطار البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنظام السياسي المجتمعي وان هذا المسلك يعكس مدى قوة وطبيعة القوة السياسية الفاعلة في مواجهة القوى السياسية الاخرى بغض النظر عن طبيعتها ومدى قربها او بعدها الجغرافي عنه، وان هذه الممارسة الاتصالية تنطلق من مفهوم المشاركة حيث الاقناع والاقتناع اساسا بين القوى الفاعلة وهو ما يميزها

عن الممارسة الاكراهية حيث الغاء ارادة الطرف الاخر والرغبة في احتواء تلك الارادة.

ويهدف الاتصال السياسي الى التأثير الذي ينتهي برد الفعل او ما يسمى بالسلوك السياسي الذي هو في حقيقته التقاء بين فرد وموقف اجتماعي وتقارب او توفيق في اطار معين وبهذا يكون السلوك السياسي نابعا من طبيعة الحاكم والمحكوم[8].

ويتضح لنا بان قدرة القيادة السياسية في أي مجتمع على الاحتفاظ بنظام اتصال محكم في مجتمعاتها للتاثير في كسب تعاون المواطنين وتاييدهم او توجيههم نحو الاهداف السياسية العامة هي قدرة محدودة. لان نظام الاتصالات السياسية الفعال والكفء للنظام السياسي هو علاقة تبادلية بين النظام السياسي والنظام الاتصالي، فلا قيام للنظام السياسي ولا نجاح لنظام الاتصال من دون استناد وتدعيم احدهما للاخر.

وتبرز اهمية الاتصال في النظام السياسي، بانه اذا كان فعالا قلل احتمالات الخطا في اتخاذ القرارات التي هي قمة وغاية العمل السياسي.

كما انه -أي الاتصال- هو المادة التي تشد بنيان المجتمع بعضه مع بعض ومن دونها تتجه قوى المجتمع الى تأخر المجتمع وتعوق تطوره السياسي[9].

ومثلما ان الاتصال السياسي وكما تقدم ليس سوى احد مسالك الحركة السياسية فان كل النظم السياسية بحاجة الى نظام الاتصالاتصال حتى في ظل نظام تغيب فيه الاحزاب السياسية والصحف الحزبية.. الخ، فدور النظام قائم ولكنه يختلف حسب الفلسفة السياسية للنظام السياسي.

ج- علاقة التفاعل بين العملية الاتصالية والعملية السياسية

شغلت مسألة التفاعل بين نظام الاتصال والنظام السياسي علماء السياسة والاجتماع السياسي والاعلام والاتصال، واكدوا اهمية العلاقة الجوهرية بينهما، وبسبب هذه الاهمية نادوا باعادة دراسة العلوم السياسية وتحليلها بالاعتماد على نظريات الاتصال. فعلماء السياسة يصعب وجودهم من دون الاتصال لانه حلقة الوصل بين الجماهير والنخبة الحاكمة متخذة القرار.

فالمواطنون لابد ان يكونوا قادرين على توصيل رغباتهم ومطالبهم الى الحكومة وعلى الحكام ان يكونوا قادرين على توصيل قراراتهم الى المواطنين وتبريرها لهم بهدف نيل رضاهم[10].

وللانظمة السياسية محاولات سياسية تعمل على السيطرة على محتوى الاتصال والقائمين بالاتصال ووسائل الاتصال وعلى ملكية وسائل الاتصال مما ادى الى ارتباط الاتصال بالسياسة وسيطرة النظم السياسية على وسائل الاتصال.

ان علاقة التفاعل بين العملية الاتصالية والعملية السياسية علاقة وثيقة جدا فالنظام السياسي يؤثر في النظام الاتصالي ويتأثر به، حيث يوجد الحكام على راسه وهم الصفوة وجماهير الشعب في القاعدة والجماعات الوسيطة (الخبراء والمتخصصون) في الوسط في المجتمع.

يقول (لاسويل)[11]: تجري عمليات الاتصال على اساس ان لكل امة نظاما سياسيا معينا يتكون من الصفوة وهم مسؤولون عن اصدار القرار والاشراف على مقدرات الدولة ومواردها الاقتصادية والبشرية، وتستخدم الصفوة الحاكمة الاتصال والقوة التنظيمات من اجل تحقيق اهداف الدولة، فالاتصال هو استخدام الرموز لتنفيذ السياسة، والجماعات الوسيطة هم الذين يقومون بعملية الاتصال بين الصفوة الحاكمة وجماهير الشعب (الفئات المحكومة)،

وكما يرى (لاسويل) بان هناك علاقة بين العاملين في مجال الرأي العام والاتصال وبين عمليات تكوين السياسات وتنفيذها.

واذا كان عالم السياسة يقوم على القوة فان رغبات ممن يمتلكون القوة لابد ان تنتقل الى من يتوقعون انهم سيستجيبون لها.. اذ يرى (باي)[12] ذلك بشأن العلاقة بين العملية الاتصالية والعملية السياسية، ويحدد بانه اذا كان عالم الساسة يبنى على شرعية السلطة العليا فان الامر يستلزم وجود الوسائل التي تقوم بالتعبير الرمزي عن القيم والمعايير الاجرائية لمثل هذه النظم، واذا كان عالم السياسة يقوم على المشاركة فان ذلك يعني ايجاد القنوات التي تنقل مصالح المواطنين ومطالبهم الى متخذي القرار، ولو ان عالم السياسة يقوم على الاختيار بين البدائل فان ذلك يلزمه احاطة المهتمين بالقرارات والسياسات ببدائل الاختيارات.

ويشبه (الموند)[13] الوظيفة الاتصالية في النظام السياسي بالدورة الدموية ولا تنصب وظيفة الدم على الاتصال في ذاته، ولكنها تنصب على ما يحمله الدم (الاتصال) وما يتضمنه من تغذية لكل النظام.

وتمثل وسائل الاتصال الجماهيري احدى القنوات المؤسسية للتعبير عن المصالح.

لقد ركز (الموند) على فكرة الوظيفة لموقع الاتصال في النظام السياسي فوظائف النظام السياسي سواء كانت في جانب المخلات او المخرجات هي وظائف مترابطة معتمدة على الاتصال بشكل اساسي. ومن بين هذه الوظائف صنع القرارات وصنع السياسة العامة. ويرى ان كل شيء في السياسة اتصال. فنظام الاتصال هو احدى القنوات الرئيسة، لتدفق المعلومات من النخبة السياسية الى الجماهير، وايضا لنقل مشاكل وطموحات وتصورات الجماهير الى النخبة.

وينظر (بولدنك)[14] الى العملية السياسية كعملية اتخاذ قرارات، واختيار ادوار القوى في المجتمع، واستجابة للصور الذهنية السياسية التي تكونها وسائل الاتصال في المجتمع، وان هناك ارتباطاً وثيقاً بين الصور الذهنية والقرار، فبقدر دقة الصور الذهنية لدى متخذ القرار تكون آراؤه وتصرفاته ناجحة، وبقدر عدم صدق الصور لديه يكون الاخفاق في التوصل الى الاختيارات الصحيحة والملائمة بين البدائل المختلفة.

وعلى أي حال فان العملية السياسية تحتاج حتى تتم بشكل فاعل وجاد الى اداة اتصال جيدة تعبر عن الواقع الذي نريده، وتمدنا بالحقائق التي تحتاجها دون تشويه او تحريف، أي اذا ما استخدم الحكام قنوات اتصال جيدة وفعالة تنقل اليهم نبض الجماهير وتطلعاتها وراءها ومواقفها واتجاهاتها الحقيقية، وتنقل للمواطنين تعليمات واوامر الحكام.

د- معايير الاتصال السياسي وكفاءته

يشبه (كارل دويتش) قدرات الاتصال في النظام السياسي بالعصب الحكومي فقد ربط بين التنمية السياسية والتطور السياسي في الدول النامية وقدرة النظام السياسي على اقامة نظام اتصال فعال لانه ضروري وحيوي لكي تعمل الحكومة بكفاءة وفعالية، وقد حدد معايير الاستفادة منها لقياس كفاءة نظام السياسي وهي[15]:

1-كفاءة قنوات الاتصال: ان وجود قنوات الاتصال مفيدة وحيوية للنظام السياسي وان العدد الاجمالي لقنوات الاتصال في المجتمع يمكن ان يعد مؤشرا اوليا على كفاءة نظام الاتصال السياسي.

ويلاحظ ان الدول المتخلفة تعاني من فقر مخيف في عدد قنوات الاتصال مما يؤدي ذلك الى تعقيد المشاكل السياسية كما ان معظم قنوات الاتصال ضعيفة

وبدائية وتواجه صعوبات في نقل وارسال القرارات السياسية، ولذا تشكل عائقا يحـول بـين تدفق المعلومات من والى مراكز صنع القـرار، وهـذا مـما يـؤدي الى تقليـل حجـم الرسـالة لتتناسب مع القدرة المحددة او الكفاءة المحددة لقناة الاتصال بالقرب مـن منطقـة اتخـاذ القرار. فبعض الرسائل قد تمنـع مـن الخـروج وبعـضها القليـل نـسبيا قـد يتفـق وينـساب مباشرة.

2-الملاكـات والخـبرات المتخصـصة في الاتـصالات: نظـرا لطاقـة قنـوات الاتـصال المحدودة التي تؤدي الى مراكز صنع القرارات لذا يجـب ان تكـون هنـاك وسـائل متطـورة وحديثة لتنظيم تدفق المعلومات التي يستقبلها متخذو القرارات والتي تكون على مستوى عال من الاهمية، واستيعابها والتصرف في ضوئها.

واهمية كفاءة الملاكات الفنية المتخصـصة في الاتـصالات (كحـارس البوابـة) الـذي يستخدم في علاقات عديدة في دخول المعلومات وخروجها من قنوات الاتـصال، هـو الـذي ينظم تدفق الرسائل، ويحد من الاختلاط والتشابك والتداخل الذي يعوق مرور الرسائل في خط مستقيم، وهذا يعني ان المرسل سيخفض عدد الرسائل في اتجاه متخـذ القـرار نتيجـة مزج مئات الرسائل في مذكرة وحيدة، فضلا عن اختياره عددا محددا من الرسائل.

ان تعقد الاتصالات يزيد من دور المتخصصين في الاعلام وفي الاتصالات ويزيد مـن اهمية اعدادهم بشكل دائم لتنظيم وتطوير تـدفق الاتـصالات المتزايـدة كـما ان (حـارس البوابة) يتمثل بالسكرتير الذي يسمح لمتخذ القرار باستقبال احاديث هاتفية معينة.

ان شبكة الاتـصال تحتـاج الى عـدة مـنظمات عاليـة الكفـاءة ومتخصـصة لتبقـى وتحافظ على قنوات الاتصال في الاسـتخدام والعمـل مـن قبـل المتخصـصين ذوي المهـارات العالية، وبخاصة في عصر الاقمار الصناعية والتطور التكنولوجي الفائق.

3-التحريف والتشويه: يأتي معظم التشويه والتحريف من التزيف والقدرة التحويلية او ترجمة الرسائل والاطار المرجعي لكل من الحاكم والمحكوم والحوافز اللغوية للاتصالات.

فمن نظام الاتصالات الجيد يحصل الحكام على بيانات ومعلومات جيدة وحقيقية عن الوضع في مجتمعاتهم وفي المجتمع الدولي، كما يمكنهم من ابلاغ قراراتهم وتوجيهاتهم الى المواطنين.

ثانيا: النظم الاعلامية وعملية صنع القرار في النظم السياسية:

يعد الاعلام وكما هو معروف الوجه الاخر للسياسة، ومن هنا ياتي ارتباط نظريات وانظمة الاعلام بالمذاهب السياسية ارتباطا من ناحية التاثير والتاثر أي التفاعل فيما بين النظامين لاسيما بعد ان تشعبت الدراسات الاعلامية وتطورت الافكار السياسية في هذا المجال.

أ- العلاقة بين النظم السياسية والنظم الاجتماعية:

1-ان (الفلسفة البيرالية التقليدية)[16] هي التي طبعت التطور الاقتصادي والسياسي للغرب، وهذه الفلسفة تعتمد الموقف الاتصالي المبني على عناصر الاتصال فيه. والاتصال في المفهوم الليبرالي ظاهرة اجتماعية لا تتطابق دوما مع الاعلام والدعاية، وانما تتجلى في التفاعل بين مختلف الظواهر الاجتماعية التي يتعايش في خضمها الجمهور في تواصل مستمر يحمل في طياته عوامل التمدين والتحديث في محيط المجتمع الليبرالي الذي يبحث عن الحقيقة.

ففي اطار علاقة بين الانسان والدولة تنطلق من حرية الانسان ورضاه بنظام الحكم، وامتناع الدولة عن التدخل السلطوي الا بالحد الذي يحافظ على الحقوق الطبيعية للانسان، ووفقا لها تتمتع الصحافة او التعبير او وسيلة الاتصال

بالحرية، ولا داعي للحد من حرية الاتصال ولا للرقابة لانها تقوي نفوذ المتسلطين وتعوق عملية اظهار الحقائق.

ان مبدأ الحريات العامة ادى الى تطوير أهداف النظريات الليبرالية للاعلام والاتصال بحيث جعل منها وسيلة لخدمة النظام السياسي الذي يخدم بدوره النظام الاقتصادي المعتمد على الحرية المطلقة، وفي هذا الاطار تصبح الحرية الاتصالية او الاعلامية هي ام الحريات التي تفرض حمايتها والدفاع عنها لانها الحرية الكفيلة بنتحقيق وتطوير الحقوق والحريات الاخرى.

ولما كان الاعلام لا يستطيع بلوغ هذه الاهداف من غير وسائل وبجهود تعتمد بدورها على التمويل من جهة وتمنع تدخل الدولة الا بالحد الذي يضمن صيانة الحقوق والحريات حسب فلسفة النظرية الليبرالية دفع ذلك المراسلين للبحث عن مصادر تمول غير حكومية فوجدوا جزءا مهما منها في الدعاية والاعلان مما دفع الخدمة الاعلامية والاتصالية الى حماية المعلنين وهذا بدوره يعني ايضا حماية نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي.

يدعي رجال الاعلام في الغرب ان الليبرالية توفر قسطا كبيرا من الحرية لوسائل الاعلام، وهم يقصدون بحرية الاعلام في الغرب عدم وجود اية سلطة او رقابة على العملية الاعلامية في العالم الراسمالي بحيث تتم العملية بحياد تام[17].

ان مسألة حياد الاعلام في المجتمعات الغربية الحديثة مسألة غير مؤكدة تماما لاسباب عديدة اهمها ما يقوله (هارولد لاسكي)[18] بان جمع الاخبار ونشرها عمل لا يراعي العمل الموضوعي للوقائع، فالاخبار سرعان ما تصبح دعاية عندما تتمكن مادتها من التاثير في السياسة، كما يميل مضمون الاخبار في المجتمع المتفاوت الى فائدة من بيدهم مقاليد السلطة الاقتصادية ومعظم الافراد يعتمدون على الجرائد في استقاء معلوماتهم، وهذه الجرائد تعتمد في بقائها على

الاعلانات، كما ان اصدار الجرائد باهظ التكاليف بحيث لا يستطيع ان يؤسسها الا الاغنياء فقط.. ولهذا يتحتم عليها غالبا ان تنشر تلك الاراء والمعلومات التي ترضي اولئك الذين تعد قدرتهم على الطلب الحقيقي الفعال عظيمة، وبذلك تكون النتيجة تميزا صريحا في نقل الاخبار للحوادث الصحيحة التي قد تقلق الطبقات الغنية او تحرجها.

2- اما (الفلسفة الاشتركية)[19] والتي تعددت مسمياتها لدى الاعلاميين ومختلف الباحثين الاخرين بالشيوعية او الشمولية وغيرها من التسميات جاءت بمبادئ متناقضة مع التيار الليبرالي ببعض الوجوه من جانب حرية الاتصال والاعلام.

فعوضا عن ان يكون الاعلام في خدمة الطبقة المسيطرة وهي الاقلية (اصحاب رؤوس الاموال) التي تتحكم في النظامين السياسي والاقتصادي وتستفيد منهما، اصبح الاعلام في الفلسفة الاشتراكية وسيلة في خدمة طبقة الاغلبية الكادحة من عمال وفلاحين وغيرهم بهدف توعية وتنمية امكاناتها وغاياتها وبهذا يصبح الهدف التنوير والتنمية ازاء الركائز نفسها في العملية الاتصالية والاعلامية في النظام الليبرالي، كما انه سلاح لحماية مكتسباتها ضد ما يمكن ان يمس النظام الاشتراكي.

يتمحور الخلاف حول الموقف من الحرية بين الفلسفة الاشتراكية والفلسفة الليبرالية حول الموقف من الحرية وشكل المطالبة بالحق المطلق للفرد في الاتصال وحريته في التعبير. فتحدد الفلسفة الاشتراكية بان الراسماليين هم الذين يمارسون الحرية ويستخدمون مصطلحاتها بمعنى حرية الاثرياء ليصبحوا اكثر ثراء من العمال، وعدت الفلسفة الاشتراكيةالصحافة ملكا للشعب، وتدخل في عداد الملكيات الجماعية لوسائل الانتاج التي تتحكم فيها السلطة القائدة.

والحرية في الفلسفة الاشتراكية هي العمل من اجل بناء مجتمع اشتراكي لكل ما من شأنه ان يمس بقيم المجتمع الاشتراكي الجديد[20].

3-اما (اتجاه العالم الثالث)[21]الاعلامي فان تعريفه او تحديد ابعاده، يعد اكثر تعقيدا نظرا لافتقار العالم الثالث بما فيه الوطن العربي الى دراسات تسمح باستخراج نظرية او تعريف.

فعلى سبيل الفلسفات الاعلامية يلاحظ بان تطبيق شامل وسليم لكل من الاتجاهين الليبرالي والاشتراكي ما زال يثير اشكاليات عديدة بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختلف عما هو عليه الاتجاهات سالفة الذكر بالرغم من محاولة بعض الانظمة ومنها العربية الاقتراب من احدها. فلم تستطع الاقطار العربية مثلا بوصفها جزءا من العالم الثالث من السير على اتجاه اشتراكي متكامل الابعاد او على اتجاه ليبرالي حقيقي الا في استثناءات محددة.

ان توجهات وفلسفات الاعلام في العالم الثالث والوطن العربي بشكل خاص لم تستطع الاخذ بمعطيات ولا بركائز الاتجاه الليبرالي او الاشتراكي لان كلا من هذين الاتجاهين له تاريخ ومقومات اجتماعية لا تتوفر كلها في الوطن العربي، بحيث من الطبيعي ان يتخذ مسارا مغايرا، ولو انه استقى بعض خصائصه من هذين الاتجاهين.

فبالنسبة لمفهوم الحرية والديمقراطية في الاتجاه الاول والذي يسعى الاعلام العربي للوصول اليه بالرغم من ان بعض الدساتير[22] تنص عليه، وبالرغم من عدم وجود تشريع عربي ينص على الرقابة والزجر بشكل مباشر او غير مباشر، ولكن تطبيقات وممارسات ذلك تبرز حقيقة واحدة هي مخالفة لما هو عليه في الاتجاه الليبرالي، فضلا عن تخبط الاعلام بمشاكل فنية ومالية وانتاجية،

وعلى صعيد التفاعـل مـع الجمهـور مـما يقلـص مبـادئ الحريـة والديمقراطيـة والمـشاركة والتفاعل.

اما عندما يتشبه بالفلسفة الاشتراكية فنجده اعلاماً خطابيا انتقاديا ضد الراسمالية وقهرها للطبقات الاجتماعية الضعيفة، فضلا عن اقتصار ملكية الدولـة لوسـائل الاعـلام او تعويض الدولة بالاحزاب على احسن الظروف، ويتجه الى استخدام وسائل الاعلام في تنميـة اقتصادية ضعيفة لا تتطابق مع المفهوم الشامل بحيث تظل الفوارق الطبقية قائمة.

وهذا يعني ان الاعلام العربي كجزء من اعلام العـالم الثالـث يعـيش ابعـاد الـتردد التي تطبع اختيار سياسة اعلامية منسجمة مع واقع المجتمع العربي.

ب- اختلاف درجة تاثير وسائل الاعلام في عملية صنع القرار:

يختلف تاثير وسائل الاعلام في عملية صنع القرار باختلاف الـنظم الـسياسية التـي تمارس عملها الاتصالي في ظله وذلك يعني ايضا اختلاف وحدة اتخاذ القرار حـسب النظـام السياسي والظروف الموضوعية لتلك الدول.

يذكر (ولبر شرام) بعض جوانب تاثير وسائل الاعلام في عملية صنع القرار في الدول المتقدمة على النحو الاتي(23): وهو تجمـع المعلومـات وتفـسيرها ووضـع الـسياسة ونـشرها وفرضها ونقل التراث الاجتماعي والقوانين والعادات، اما في باقي الدول النامية فيحدد اهم جوانب تاثيرها في وجوب استخدام الاتصال بالجماهير عـن طريـق وسـائل الاعـلام وغيرهـا للاسهام في خلق الشعور بالقومية، وكصوت للتخطـيط الاقتـصادي، واداة لتعلـيم المهـارات الضرورية واللازمة لعملية التنمية ويجـب ان يـستخدم الاتـصال في المـساعدة عـلى اعـداد افراد الشعب ليلعبوا ادوارهم الجديدة، ودورهم كامة بين الامم، ويمكـن ايـضا اسـتخدامه كمثير او مهدئ قومي.

اما وسائل الاعلام في العالم الثالث يجب ان يكون لها دور مهم في المعاونة في نقل المعلومات للاشخاص الذين يتخذون القرارات التي تؤثر في المجتمع او الامة اكبر من دور الصحفيين الغربيين على الرغم من انهم يمارسونه فعلا[24]. وذلك بسبب سمات المجتمع النامي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكأثر في اختلاف وحدات اتخاذ القرار في السياسة وانعكاسها على وسائل الاعلام فانها تختلف من دولة الى اخرى حسب طبيعة النظام السياسي. ففي الدول الغربية ينظر الى الحكومة على انها صاحبة الحق في صنع السياسة وبشكل خاص في السياسة الخارجية منها وان الحكومة ضرورية لضمان السيطرة على القوى الاجتماعية المختلفة بغض النظر عن القائمين عليها، ففي دولة كالولايات المتحدة الاميركية مثلا حيث الفصل واضح بين السلطات يكون صنع السياسة نسيجا لمواقف كل السلطات[25].

اما في الدول الاشتراكية[*] فيسيطر فيها الحزب على سلطة صنع السياسة والقرار الذي يتحكم في الهيئات التنفيذية المسؤولة عن صع السياسة[26].

كما ان حجم التاثير الذي يمارسه النظام السياسي على نظام الاتصال في البلدان النامية اكبر من تاثير نظام الاتصال على النظام السياسي مثلما ورد في اكثر من موضع سابق.

تقف وسائل الاعلام كنظم اتصال فرعية بتدعيم النظام السياسي في عملية صنع القرار عن طريق موقف النظام السياسي للعملية الاتصالية والاعلامية التي تجري وفقا لنظريته، وانها في عملها الاتصالي تعبر عن النظرية السائدة لذلك النظام عن طريق التفاعل معه وعملية التدفق الاعلامي في ذلك النظام.

ان النظام السياسي كما اسلفنا يؤثر في النظام الاتصالي ويتاثر به، وانه على الرغم من ان النخبة السياسية قد تسيطر على وسائل الاتصال قد تخضع للرقابة، الا انها تمثل المدخل الاساسي للتعبير عن المصالح في المجتمعات الديمقراطية. فعند المقارنة بين فاعلية النظام السياسي بين التدفق الاعلامي في النظم السياسية للدول الديمقراطية والدول النامية، حيث تكون دائرة المعلومات غير كاملة وتنفسها في طرح البدائل عن طريق نظام اتصال غير قائم وجد بان ذلك يؤثر في القرار ومدى رشده، ويؤثر في الاستقرار السياسي كذلك[27].

ويشير (الموند) الى ان تدفق الاعلام في النظم يختلف حسب طبيعة النظام السائد في المجتمع، فان العملية الاتصالية في النظم السلطوية يكون التدفق فيها من اعلى الى اسفل، اما الانسياب من اسفل الى اعلى فانها تتم بتحكم دقيق، وفي بعض الانظمة قد تسمح الحكومة للصحف بقدر من النقد المحدود ولكن بشرط ان يكون في الخط الذي تريده. اما وسائل الاعلام في الانظمة المفتوحة فتكون حرة في نقل المعلومات[28].

وعند المقارنة فان سياسة الاتصال المفتوحة تخدم بطريقة افضل على المدى البعيد مصالح الحكومة الكفء والدولة المستقرة، وان تدفق الاتصال الجماهيري الراسي من جانب واحد للمعلومات أي من الاعلى الى الاسفل هو ببساطة عملية توزيع للمعلومات، وهو ليس اتصالا حقيقيا لان الاتصال الحقيقي ينطوي بداهة على التفاعل.

وبناءا على ما تقدم نستطيع ان نميز بين النظم السياسية من ناحية التفاعل في عملية صنع القرار والتدفق، وبيان وسائل ممارسة السلطة والمؤسسات التي تمارس السلطة بواسطتها انشطتها المختلفة، ودرجة تفاعل هذه المؤسسات مع القوى والجماعات المختلفة التي تسهم في صنع القرار من ناحية، ومن ناحية اخرى معرفة وبيان نوع التدفق الاعلامي للاتصال وهل هو تدفق راسي من

جانب واحد او اتصال حقيقي، أي متكامل وتتم فيه دائرة المعلومات في كل الاتجاهات. وبالحجم المسموح به لنمو وسائل نستطيع ان نميز نوع وطبيعة النظام السياسي ودرجة حرية وسائل الاتصال في عملية صنع القرار السياسي.

وبالرغم مما تقدم من تفضيلات في عملية التفاعل ونوع التدفق بين النظم وحجم نمو وسائل الاعلام ودرجة حريتها فانه لابد ان ندرك بان الحرية المطلقة للصحافة لا وجود لها، اذ انها سواء في النظم الليبرالية او الاشتراكية او في مختلف نظم العالم الثالث مهددة في نوعيتها ما بين ضغوط رجال المال او السياسة او الحكومة. فالحكومات سواء كانت راسمالية او اشتراكية تتخذ من الصحافة سلاحا قويا للدفاع عن افكارها السياسية المميزة وهي تضغط على الصحفي اما لاغراض سياسية او لاهداف شخصية[29].

لذلك فان الاستنتاجات بشان نتائج الصراع بين الانظمة الليبرالية او الاشتراكية او النظم الاخرى لا يمكن ان تكون المرآة الصادقة التي نرى فيها مستقبل الديمقراطية او حرية الاعلام.

فالقول بان الديمقراطية رهن بهذا المذهب او ذاك او تابعة لاي منها هو تعسف كبير على المبدأ. فهي ليست كذلك بحال من الاحوال، وانما هي مبدأ مستقل بذاته يابى الارتباط بعجلة نظام من نظم الحكم ايا كان او الدوران معه حيث يدور. بل هو المحور الذي تستقطبه انظمة الحكم بلا استثناء وتتشرف بالاقتباس منه، وهي بقدر التزامها بمبادئ الديمقراطية يكون رضا الشعوب عنها ومباركتها لها.

فلا يقال بان سيادة الفلسفة الليبرالية او الشيوعية او غيرها كفيل باقرار الديمقراطية وحرية التعبير والاتصال عند انتصار او سيادة ايا منها او ان هزيمة ايا منها يعني هزيمتها لان كل هذه الفلسفات هي اساليب في الحكم قد تنجح او تفشل كما حدث لبعضها في العصر الحديث في اكثر من موضع.

ان مستقبل الديمقراطية وحرية الاتصال والاعلام يكمن اولا واخيرا بيد الشعوب فهي وحدها التي تملك نقل نظريتها ومبادئها من حيز الفكر الى عالم الواقع المعاش مهما كان نظام الحكم، لان الشعوب على وفق الصيغ التي تمارسها هي التي تقرر شرعية النظم والحكومات. وعندما ينحرف النظام السياسي فان الذي يعيد التوازن ويتجاوز الانحراف هو الشعب اولا واخيرا. واذا فان الشعوب هي التي تمارس دورها في الاتصال والتعبير وفي صنع القرار والسياسات العامة.

المبحث الثاني

اهمية وسائل الاعلام وعلاقتها بعملية صنع القرار

اولا: العلاقة بين وسائل الاعلام وعملية صنع القرار

أ- مفهوم الصحافة واشكالها: من اجل معرفة الطرق التي تساهم بها الصحافة في صنع القرار لابد من تحديد معنى الصحافة نفسه.

فهو يعني (تلك المادة الاعلامية التي تنقلها وسائل الاتصال الحديثة مقروءة او مسموعة او مرئية عن احداث داخلية وخارجية بصورة دورية)[30].

وانطلاقا من هذا التحديد لمفهوم الصحافة يمكن تحدد الاشكال التالية للصحافة والتي تحظى باهمية بالغة لدى وحدات اتخاذ القرار ومتخذي القرارات وهي[31]:

1- الجرائد اليومية: وهي اكثر اشكال الصحافة تداولا، وتاتي اهميتها في نظر متخذي القرار من كونها تشتمل على:

اولا: معالجة كمية ونوعية الانباء للاحداث الدولية.

ثانيا: تتمتع بتغطية واسعة للاحداث الدولية.

ثالثا: لها القدرة على الوصول الى متخذي القرار يوم وقوع الحدث.

رابعا: تمتلك شبكة من الاتصالات على التغطية المكانية للاحداث.

ان جميع هذه المواصفات تمكن متخذ القرار من الاحاطة بموضوع السياق العام للقرار وتحديد الموقف وتقصي جوانبه بصورة افضل من مصادر المعلومات الاخرى مما يمكن متخذ القرار من تحديد البدائل الملائمة للقرار.

2- الصحافة الاذاعية والتلفزيونية: وهي المادة الاخبارية التي تبثها محطات الاذاعة والتلفزيون وتشكل معلوماتها في مختلف برامجها عن الاحداث والوقائع الحصيلة التي تهم رجل السياسة ليحيط بها قبل البدء بالعمل. كما انها تشكل الضوء الاول لمتخذي القرار لصياغة قراراتهم وتشكل ردود افعالهم على الاحداث.

ب-مفاهيم العلاقة بين وسائل الاعلام وعملية صنع القرار:

هناك عدة مفاهيم لدى الباحثين في علوم الاتصال السياسي حول العلاقة بين وسائل الاعلام وعملية صنع القرار. ومن اهم هذه المفاهيم هي[(32)]:

1-فقدان وتاثير وسائل الاتصال في عملية صنع القرار. يركز هذا المفهوم على دور الاتصال فقط عندما تظهر سلبيات القرار واخطاؤه عند التنفيذ، ويركز على نقص المعلومات او عدم دقتها، او عدم ملاءمة القرار مع السياق العام له، ويوجه انتقادات تدل على طبيعة اتصالية تؤكد ذاتها على العلاقة الحقيقية للاتصال في عملية صنع القرار.

2-لوسائل الاتصال دور كبير ومهم في عملية صنع القرار: ان وسائل الاتصال بهذا المفهوم تشارك في عملية صنع القرار اما بوصفها لها مصلحة خاصة في القرار او السياسة او بوصفها وسيطا نشطا يساهم في التدفق العام للمعلومات. ولهذا المفهوم ثلاث وظائف ترتبط بمراحل مختلفة للعملية هي:

اولا: تغذي وسائل الاتصال عملية صنع القرار بتباين مستمر من المعلومات تمثل المدخلات الاساسية للعملية، وهي تعمل كقناة عرض المطالب على متخذي القرار من جهة، وتقوم بالتحليل والترشيح والاثارة، وتبنى مدخلات عملية صنع القرار من اجهة اخرى.

ويبرز دور الاتصال الجماهيري هنا في بناء اولويات الاهتمامات السائدة لدى المجتمع، وكذلك اولويات متخذ القرار وهذا يبين ان حصول قضية معينة على اهمية بارزة في الصحافة يجعلها تحصل على الاهمية نفسها لدى متخذي القرار[(33)].

ويعد محتوى وسائل الاتصال مصدرا من مصادر المعلومات التي تساهم في تقديم البدائل وصنع القرارات ذاتها، كما يمكنها من ان تنقل مواقف الجمماهير الى متخذي القرارات[(34)].

ثانيا: خلق ديناميكية صنع القرار: حيث توفر وسائل الاتصال المعلومات القابلة للاستخدام داخل عناصر واطراف وحدة اتخاذ القرار وهي بذلك تسمح باحكام دائرة المعلومات داخل الحكومة، كما انها تيسر مهام متخذي القرار الخاصة بجمع وتشغيل المعلومات.. اذ تمثل السيطرة على المعلومات هنا السيطرة على القرار[(35)].

ثالثا: ارتباط وسائل الاتصال بمخرجات عملية صنع القرار، فهي تنقل وتفسر القرارات للرأي العام والذي يعتمد على ما تقدمه، ويتاثر بما تختاره وترشحه وسائل الاتصال وعلى اسلوبها في التعليق عليه واتجاهها نحوه وهو ما يؤثر بدوره في تنفيذ القرارات وفي الثقة بالحكومة ذاتها.

3- ان الاتصال جوهر عملية صنع القرار: وهو اساس القرار نظرنا اليه كمخرج او كمنتج نهائي. وياتي من اهم الدراسات والبحوث التي تناولت الاتصال في علاقته بصنع القرار على النحو دراسات (السيبرناتيك)، وعلى اساس هذا المفهوم فان عملية صنع القرار والسياسة العامة تمثل عملية مستمرة من الاتصال والتغذية العكسية.

وفي ظل هذا المفهوم فالعملية ليست مجـرد تلخيص لتفـصيلات الافـراد ولكنهـا عملية تعديل مستمر للصور الذهنية كما ان المخرجات ليست موحـدة او مجـزأة ولكنهـا متعددة الابعاد ومستمرة كالعملية ذاتها.

ج- اهمية وسائل الاعلام في العملية السياسية:

لقد دلت الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاتصال السياسي وكـذلك في نطـاق علـم الـسياسة ان لوسـائل الاعـلام قـوة مـستقلة في المجتمـع وانهـا تـؤدي ادواراً سياسـية بواسطة ما تقدمه من مواد اتـصالية. كـما انهـا تمـارس دورا مـؤثرا في عمليـة صـنع القـرار السياسي. فمن الوظائف التي تقوم بها وسائل الاعلام في العملية السياسية انها تكون[36]:

1-القنوات غير الشخصية التي يستخدمها متخو القرار وصـانعوا الـسياسة لـشرح وتجميع التأييد لمواقفهم الحكومية.

2- الميكانيرمات الاساسية التي يمكن عـن طريقهـا ان تـصل اراء قـادة الـرأي غـير الحكـوميين وجماعـات المـصالح والجهمـور بـصفة عامـة الى القـادة الحكـوميين وصـانعي السياسة.

الا ان اهمية وسائل الاعلام تفـوق كونهـا مجـرد قنـوات للاتـصال بـين المـسؤولين وعناصر اخرى في البيئة السياسية بسبب تاديتها ادوارا مستقلة في تكـوين وتـشكيل الـرأي العام بشأن قضايا السياسة كما انها قد تستخدم كادوات لنقد الحكومـة، وفي احيـان كثـيرة تشارك مشاركة نشطة في عملية صنع السياسة نفسها[37].

ووفقا لما يراه عالم السياسة (هارولد لاسويل) فـان هنـاك عـدة وظـائف سياسـية تقوم بها وسائل الاعلام في العملية السياسية هي[38]:

1- مراقبة البيئة الخارجية، ونقل الاخبار عن الاحداث الجارية.

2- تفسير معنى الاحداث.

3- التنشئة السياسية.

وتتعـدد الادوار التـي تقـوم بهـا وسـائل الاعـلام في العمليـة الـسياسية في الحيـاة المعاصرة اذ انها[39]:

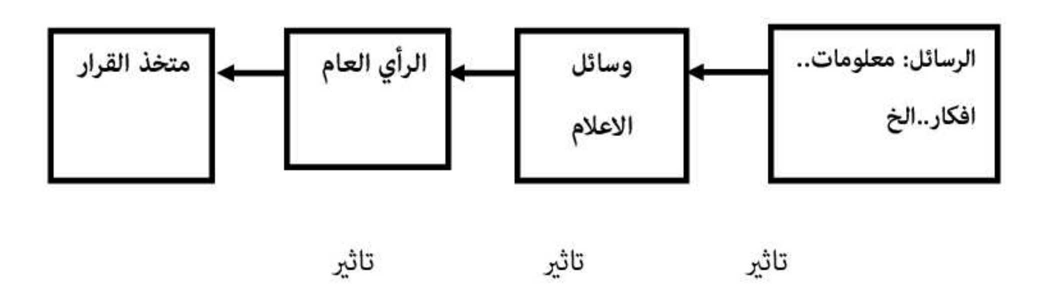
1- تؤدي دورا في تشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم بالنسبة للحقيقـة في مـسالك الحياة كافة.

2- تقوم بتزويد الشعب بالخبرات السياسية التي عن طريقها يتشكل الرأي العام في المجتمع.

3- تخلق التماس بين جميع افراد الـشعب في المواقـف الـسياسية العامـة. وعنـد الحاجة الى اتخاذ افعال سياسية مصيرية.

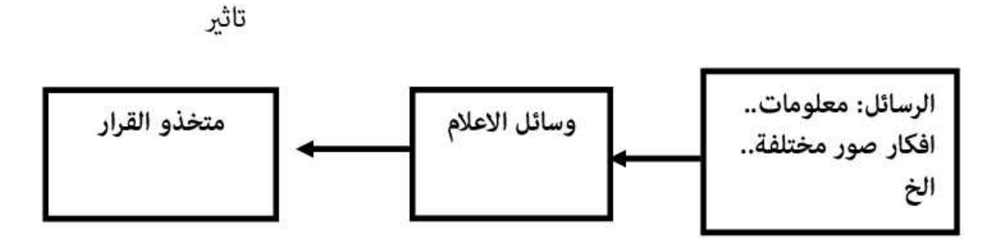
ويتضح بان تاثير وسـائل الاعـلام يـنعكس عـلى الـسياسة مـن وجهتـين مـرتبطتين ببعضهما اشد الارتباط وهما كما يبينهما الباحث في النموذجين الاتيين:

1-ترتكز الوجهة الاولى على تاثير وسائل الاعلام في الرأي العام الذي يؤثر بدوره في متخذي القرار. وهذا النوع من التاثير غير المباشر في متخـذي القـرار، وكـما هـو موضـح في النموذج الاتي:



2- اما الوجهة الثانية فترتكز على تاثير وسائل الاعلام المباشر في متخذي القرار بتوفير المعلومات والافكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور حكوماتهم فيه. كما هو موضح في النموذج الاتي:

تاثير



وهذا يعني ان علاقة وسائل الاعلام في العملية السياسية تشكل في الحالة الاولى: ظاهرة سياسية مجتمعية وتعبر في الحالة الثانية: عن تجربة مباشرة وشخصية.

ويعد بعض علماء الاتصال السياسي وسائل الاعلام انها هي الرأي العام كما تراوحت وجهات نظر معظم متخذي القرار في وسائل الاعلام بين الهيمنة والخوف الى الكراهية التامة، فمثلا يقول (اوسكار وايلد) ان الرئيس ويقصد به رئيس الولايات المتحدة الامريكية يحكم لمدة اربع سنوات ولكن الصحافة تحكم الى الابد، ولذلك يتودد الرؤساء الى الصحافة ويسندون اليها سلطة صنع سياسة الحكومة او مخالفتها ولذا ليس غريبا ان تعد وسائل الاعلام فرعا رابعا للحكومة[40].

ونظرا لان كلا الجانبين الحكومة ووسائل الاعلام يدرك اهمية وسائل الاعلام في العملية السياسية فانهما يؤديان وظائفهما بالشكل الذي يجعل كلا منهما بحاجة الى الاخر. فالحكومة التي تريد ان تحظى بتاييد الرأي العام وتحافظ على قوتها تريد ان تتحكم في المعلومات التي يتلقاها الجمهور، وتحدد المواقف وتقدم الرؤى المختلفة باسلوبها الذي يتماشى او ينسجم مع اهدافها السياسية.

كما يدرك العديد من المراسلين والاعلاميين ادراكا عميقا الدور الهام الذي يضطلعون به في عملية صنع السياسة مما يدفعهم الى السير في طريق ذي اتجاهين هما[41]:

1-انهم يعتمدون على مسؤولي الحكومة والسياسيين ليزودوهم بالمعلومات.

2-ان الشخصيات العامة تعتمد عليهم للدعاية لسياساتها وبرامجها.

وبسبب ذلك تاتي اهمية الصحافة التي تتشكل بين السياسيين والاعلاميين والتي اصبحت امرا شائعا ومالوفا في الوقت الحاضر كنتيجة للاتصال المستمر بينهما. وهو اتصال تمليه الرغبة او المصلحة او كليهما معا بين صحافي يريد نصرا صحفيا وسياسي يهمه الصحافي الجيد الذي يمكن ان يقدم له افكارا نيرة او معلومات مفيدة في مهمته الى جانب كونه اداة تاثير صناعة الرأي العام وتوجيهه.

د- دور وسائل الاعلام كجزء مهم من عملية صنع القرار:

ان اثر وسائل الاعلام في صنع القرار انما يرتبط ارتباطاً وثيقا بطبيعة النظام السياسي فيقوي دور هذا الاثر في الانظمة الديمقراطية مما يتحول الى سلطة رابعة، ويضعف في الدول التي تكون فيها الصحافة اداة متلقية.

وتتمثل المظاهر المعبرة عن ارتباط وسائل الاعلام بمتخذي القرار والتي تمكنها من ان تكون جزءا من صناعة القرار عن طريق اعتماد وحدات اتخاذ القرار على وسائل الاعلام كمصدر من مصادر المعلومات اوسع من وسائل الاتصال الرسمية حيث تصبح اهميتها كوسيلة للمعرفة لما يجري خارج الدولة في حالات الحروب والنزاعات السياسية مما يجعل جميع الاطراف تعتمد على الصحافة لتحصل على معلوماتها عن الطرف الاخر.

كما ان متخذي القـرار يولـون اهتمامـا بالـصحافة مـن اجـل تمكينهـا مـن تقويم الاحداث واستيحاء الافكار لتحديد البدائل من الاراء التي يطرحها المحللون في وسائل الاعلام حول معالجة المشاكل والمواقف التي ينبغـي اتخاذهـا، لان هـذه التقويمات ستكون احد الاسس التـي يـستند اليهـا متخـذوا القـرار في دولهـم عنـد اتخاذ القرار.

ان معالجة وسائل الاعلام للحدث اثناء تركيزها عليه او اغفالها له يـساعد في تحديد درجة اهميته بالنسبة لمتخذي القرار فضلا عن حجم التغطية مما يشيع في الرأي العام الخارجي والمحـلي الاهـتمام بـه ثـم ممارسـة ضـغطه عـلى متخـذي القرار.

وتمد الصحافة متخذي القرارات بعنصر مهم يسهم اسهاما رئيسيا في صناعة القرار يتمثل في كونها معيارا او مقياسا لاتجاهات الرأي العام، كما انها تـشكل مـصدر معلومـات مهم لقياس الرأي العام، تمارس دور المجسات اليوميـة عـن اتجاهـات الـرأي العـام وردود افعاله فضلا عن ان وسائل الاعلام تعد اداة مهمة للتاثير في الرأي العام.

هـ- تاثير وسائل الاعلام في عملية صنع القرار:

تعد عملية صنع القرار من اهم العمليات السياسية، وتؤدي وسـائل الاعـلام دورا مؤثرا في عملية صنعه.

وحول هذا التـاثير يـذكر (المونـد)[42] ان بعـض المعلومـات التـي تقـدم في وسائل الاعلام قد تتعرض للتشويه بدرجـة او بـاخرى، وان هـذا التـاثير لـه اثـر في صنع القرار، وقد تنتج لمتخذي القرار بعض المشكلات بشأن موضوع القرار وبالتالي فـان قـراره قـد لا يكـون سـليما مـما يـسبب لـه عـددا مـن الازمـات، كـما قـد

تصل الى المواطنين بعض المعلومات المشوهة بخصوص جهود متخذ القرار مما يؤثر في مواقفهم تجاه بعض القرارات التي يصدرها.

اما (كارل دويتش)[43] فهو يرى: ان بعض المعلومات السياسية التي تنتقل الى متخذ القرار عن المخرج السياسي في شبكة الاتصالات ومن بينها وسائل الاعلام تعني في الواقع نتاج فعله او قراره السابق، وهذه المعلومات الجديدة سوف تؤثر في سلوكه اللاحق.

وتؤكد دراسة اخرى ان ثمة ضغطا يقع على متخذي القرار من اخبار وسائل الاعلام يؤثر في ادراكه للرأي العام، وان أي تقويم خاطئ للراي العام ربما يكلف متخذ القرار الكثير. وتوضح هذه الدراسة كذلك الضغوط الصحفية والضغوط الاتية من الرفاق السياسيين لمتخذي القرار وتقودهم الى تكوين تصوراتهم ومدركاتهم عن الرأي العام[44].

ويتضح مما تقدم اهمية وسائل الاعلام في عملية صنع القرار والتي تحدد بشكل عام عن طريق وظائفها المهمة لمتخذي القرار والتي نستخلص ابرزها وهي:

1- انها تمدهم بالمعلومات بشأن الاحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم وفي كثير من الاحيان تقدمها بشكل اسرع من القنوات الرسمية.

2- تجعل متخذي القرار والحكومة يشعران باهتمامات الشعب بطريقة مباشرة بالنشر عن الرأي العام، او بغير مباشرة عن القصص الخبرية. التي تشكل النقاش الجماهيري والرأي العام.

3- توفر للمسؤولين القنوات اللازمة لنقل رسائلهم الى الجمهور والنخبة السياسية داخل وخارج الحكومة وبها تتم الفرصة لشرح سياساتهم ومهاجمة مواقف معارضيهم.

4- تعطي الفرصة للمسؤولين للبقاء دائما في ذهن الجمهور وعيونه بعرضها المستمر لمهاراتهم الفنية وصفاتهم الشخصية.

5- كما تؤثر وسائل الاعلام في مواقف متخذي القرار ومواقف الجمهور باتجاه المسؤولين الحكوميين. وتستطيع التغطية الاعلامية ان تزيد من التاييد الجماهيري لبعض سياسات القادة والحكومات، ولا ينكر مالها من دور في احداث تغييرات جذرية في السياسات وخلق سياسات جديدة عندما تتطلب المشاكل التدخل الحكومي، او ينشرها لمطالب الرأي العام.

كما تساهم وسائل الاعلام ايضا في مواجهة الصراعات الدولية وصنع القرارات التي ترمي الى حفظ السلام عن طريق[45]:

1- زيادة حجم المعلومات بين الامم، فكلما زادت قنوات الاتصال فيما بين الامم زاد احتفاظها بعلاقات طيبة معها.

2- نوع المعلومات ومستواها او جودتها. فالمعلومة الكاملة والدقيقة يمكن ان تمنع تطور الامور الى أسوأ.

3- قدرتها على التحذير المبكر عن طريق التعرف على مواطن الصراع والتركيز عليه.

4- المحافظة على سرية المباحثات لاستبعاد الضغوط الخارجية الى حين تحقيق التسويات بين اطراف الصراع.

5- قدرتها على التاثير في الرأي العام ورأي النخبة والجماهير المختلفة لقبول الحل السلمي.

6- انها تدفع الى الاستقرار وخلق علاقات الثقة عندما تؤكد بان الاطراف المتصارعة ذات قوة متساوية.

وفضلا عن جميع ما تقدم فان لوسائل الاعلام مهمة كبيرة جدا في توضيح القرارات في مرحلة اتخاذ قرار سياسي فيما تعتزم الحكومة القيام به لحل المشكلة العامة، وللقرار الذي يتخذ شكل قانون او تشريع والذي هو عادة ما يتصف بالعمومية احيانا بالغموض خصوصا في اهدافه.

وعلى الرغم من ان القرار يتخذ لعلاج مشكلة معينة فمن النادر ان يتضمن التشريع تعريفا دقيقا للمشكلة وتحديدا واضحا للاهداف وانما يكتفي المشرع عادة بالاشارة اليها بشكل عام.

كما يتضمن القرار السياسي -كذلك- بيانا عاما ببعض المبادئ التي تساعد السلطة التنفيذية على فهم رغبة المشرع في التعبير عن ماذا يعمل؟ وكيف يعمل؟ ومن الذي يقوم بالعمل اللازم؟ بقصد تحقيق أهداف السياسة العامة تاركا للصحافة مهمة ترجمة هذه العموميات الى خصوصيات وتفصيلات واضحة.

ثانيا: اهمية وسائل الاعلام كمصدر من مصادر المعلومات في عملية صنع القرار:

تاتي اهمية وسائل الاعلام وقيمتها في تقديم معلومات الخاصة باقتراح السياسات العامة والقرارات الجديدة. ففي الوقت الذي يتخوف فيه المحيطون بمتخذ القرار من تقديم الافكار والسياسات الجديدة التي قد تعرض مستقبلهم للخطر فان وسائل الاعلام قد تكون اكثر جرأة في تقديم الافكار والمعلومات الخاصة بالقرارات والسياسيات الجديدة وفيما ياتي توضيح لاهمية ذلك عن طريق معرفة:

أ- طبيعة ادارة نظام الاتصال الرسمي:

ان ادارة نظام الاتصال والمعلومات بالدولة وخاصة في العالم الثالث -تكون في اغلب الاحيان- غير كفوءة، فضلا عن افتقار المسؤولين الوزاريين الى

التدريب والدافع في احيان كثيرة مما يدفع ادارة نظام الاتصال والمعلومات الى ان تترك في ايدي مرؤوسين يسيطر عليهم الخوف ممن توصلوا الى نتيجة عملية من ان عدم القيام باي شيء افضل من القيام بشيء يلفت الانظار او الانتباه اليهم لان ذلك يكون ملائمة - وبخاصة- اذا كان الاداريون من المحتمل ان يرتكبوا اخطاءا داخل العمل.

ان عدم معرفة القيادة في الدولة والادارة باساليب عمل وسائل الاعلام او كيفية التعامل معها يقود الى تشكيل نظام اتصال غير سليم وخاطئ لا يمكنهم من التعامل مع مشكلات الاتصال او معرفة الحقائق والمعلومات بموضوعية مما يدفعهم الى تشكيل اشبه ما يكون بنظام اتصال يعاونهم بذلك عليه بعض المسؤولين في الوزارات لا يحقق الاهداف السياسية للنظام ولا يمكن له لان يكون اساسا دقيقا وحكيما لاستقاء معلومات عن البيئة المحيطة بالموضوع او القرار[46] مما يشكل بالنتيجة ليس فقط فشل القرار نفسه وانما عبئا على النظام ويؤدي الى خلق المشاكل بينه وبين المجتمع المحيط به المجتمع الذي له علاقة بالقرار او المشكلة موضوع النقاش.

تمارس وسائل الاعلام بسبب التفاعل بينها وبين النظام السياسي وظيفتين مترابطتين مهمتين هما انها تمارس دورها كجزء من عملية صنع القرار من خلال التفاعل بينها وبين النظام السياسي كنظام فرعي فيه اولا، وتمارس دورها ثانيا عن طريق امدادها للنظام السياسي بالمعلومات كتغذية عكسية ترمي الى الرد على مخرجاته وهي القرارات والافعال السياسية، وهكذا تكون عملية الاخذ والعطاء بين النظام السياسي واجهزة الاعلام بوصفها جزءا مهما من البيئة المحيطة به.

ففي دراسة اجرتها المجلة الفصلية الامريكية (الرأي العام) عن قرارات الزعماء الامريكيين تبين منها ان وسائل الاتصال المكتوبة (الصحافة) تقرأ بشكل

كبير كما انها تزود متخذي القرار بالمدخلات اللازمة للنقاش على مستوى القمـة والتفـاوض الذي ينظر اليه الزعماء الامريكيون على انه هام في تقرير المسائل السياسية[47].

ويصف (جورج ريدي)[48]السكرتير الصحفي للـرئيس (جونـسون) الـصحافة بانهـا القوة الوحيدة التي تدخل البيت الابيض مـن العـالم الخـارجي وتمـارس قـوة مبـاشرة عـلى رئيس الولايات المتحدة.

ب-اهمية وسائل الاعلام كمصدر متميز من مصادر المعلومات الرسمية:

ان الدور الذي تقـوم بـه المؤسـسات الاداريـة لـيس ثابتـا في كـل الحـالات، وانمـا يتعرض للتغيير تبعا لشخصية القيادة ودرجة اهتمامها بالتاثير في صنع السياسة والقرارات، كما يتغير ايضا تبعا لتولي القيادة لهذه المؤسسات. وتتفاوت ايضا التصورات والنصائح التي تقدمها كل هذه المؤسسات باتباع سياسة معينة تبعا للوظيفة التي من المفـترض ان تـؤدي كلا منها والتي يترتب عليها خبرات معينة ومجالات اهتمام واولويات محددة لكل منها، اذ ان طبيعة الوظيفة التي يؤديها كل جهاز تجعله يرى الامور من زاوية محددة، وهـو الـذي ينعكس على توصياته باتباع سياسة معينة.

ونتيجة لمشاركة اكثر من مؤسسة في صنع القرار فان عوامل المنافسة على المكانـة والنفوذ تصبح واحدا من عناصر الصراع فيما بينها بحيث يصبح البديل الذي توصي باتباعه مؤسسة معينة لا يعبر فقط عن رؤيتها للمسألة موضوع البحث وانما يعـبر عـن اعتبـارات المنافسة مع المؤسسات الاخرى.

وعنـد اعتبـار هـذه المؤسـسات هـي مـصادر معلومـات في عمليـة اتخـاذ القـرار لوحدة اتخاذ القـرار، وبـسبب الاليـة التـي تتبعهـا في سـياقات عملهـا فانهـا تتـاثر بعامـل

الوقت فهي غير سريعة وتتاثر موضوعيتها باعتبارات المؤسسة التي ذكرناها انفا، وهي غير قابلة للتقويم بسبب سرية بعضها مما يؤثر في مصداقيتها. هذه العوامل مجتمعة لربما تكون عاملا مضللا للقيادة في وحدة اتخاذ القرار ما لم تتبع اجراءات دقيقة لفحصها ومقارنتها، فضلا عن ان هذه المؤسسات غالبا ما تكون على خلاف فيما بينها من جهة وفيما بينها كممثل للاداريين وبين السياسيين من جهة اخرى[49].

وبسبب الالية التي تتبعها هذه المؤسسات بوصفها مصادر رسمية للمعلومات تاتي اهمية وسائل الاعلام كمصدر مهم من مصادر المعلومات يجب الاعتماد عليه وتنميته لان الية عمله تختلف عن آلية عمل تلك المؤسسات، كما ان وظيفته ودوره في نقل المعلومات انما تعبر عن مصالح الرأي العام او موقف مصدر الوسيلة الاعلامية، كما ان مواقفها التي تعلن عن طريق المعلومة التي تقدمها الى متخذي القرار هي معلومة علنية وقابلة للنقاش والتقويم من قبل جميع الاطراف، وان مصالحها في نقل المعلومة او عرضها لا تدخل فيه عوامل الصراع والمنافسة التي تتم فيما بين المؤسسات الاخرى وانما قد تكون عوامل االصراع والمنافسة على المواقف السياسية بين المسؤولين (السلطة) و(الجماهير) صاحبة المصلحة في القرار والذين هم -فضلا عن ذلك- هدف القرار.

وفي الوقت الذي تختلف فيه طبيعة مسؤوليات واهداف كل مصدر من مصادر المعلومات الادارية فان عمل اجهزة وسائل الاعلام يضم ويتبنى جميع أهداف ووظائف وادوار تلك المؤسسات، فضلا عن تبني ادوار ووظائف واهداف اخرى قد تفتقر اليها تلك المؤسسات.

وقد يبدو من المبالغ فيه القول ان متخذي السياسة، والقرار السياسي في العالم يعتمدون على الصحافة كمصدر رئيس للمعلومات بدلا من المعلومات التي تجمعها مصادر المعلومات الادارية والرسمية، وحتى المصادر السرية منها

مـثلا ولكنهـا حقيقـة واقعـة، لان وسـائل الاعـلام تمـد متخـذي القـرار بالمـصدر الاسـاسي للمعلومات عما يحدث في العالم، خاصة وان الصحافة هي اسرع من التقارير الرسمية التي تجمع البيانات بهدف معين. ومما يؤكد ذلك فان (الدبلوماسـية) في (عمليـة صـنع القـرار) تعتمد على وسائل الاعلام لدرجـة ان قطاعـا كبـيرا مـن التقـارير الدبلوماسـية يتكـون مـن التحليلات التي يكتبها الصحفيون، وفي هذا الصدد ليس من المبالغ فيه ان نقول ان وسائل الاعلام هي اذان وعيون الدبلوماسية[50].

ومما تقدم يظهر دور وسائل الاعلام وقدرتها على توصيل المعلومة ومـساعدتها في تسهيل مهمة تمثيل المعلومات اثناء صنع القرار في جميع مراحلها والتي تميزها عن المصادر الاخرى بسبب قدرتها على نقل المعلومات التاريخية، وقدرتها على التغلغل الى جهاز صـنع القرار، وتقديم المعلومات عن البيئة الخارجيـة اكـثر مـما تقدمـه ايـة قنـاة رسـمية اخـرى للمعلومات، ولربما تتميز معلومات وسائل الاتصال بموضوعية اعلى من تلك التـي تقـدمها القنوات المحيطة بمتخذي القرار. كما تتميز وسائل الاعلام بكونها الوسيلة المناسـبة للاخبـار مع التحليل للمعلومـات الاساسـية الكافيـة، بحيـث تـصبح تطـورات الموقـف ذات معنـى ومفهومه.

وبالرغم من اهمية الصحافة ودورها كمصدر مهم ومتميز من مصادر المعلومـات في عموم عملية صنع القرار فلابد من ان تنتبه اجهزة عملية صنع القـرار ومتخـذي القـرار الى ان بعض الصحفيين والمراسليين الـذين يطلـب مـنهم نقـل الاحـداث والمعلومـات التـي تجري خارج البيئة المحيطة بمتخذي القرار قد يصادفون بعض العقبات التي من شـأنها ان تحدث التشويش على جهاز اتخاذ القرار مما لاتمكنه من تحقيـق التـيقن الكامـل بحقيقـه المعلومات والتي تتلخص بالعقبات الاتية[51]:

اولا: المواقف الشخصية والانطباعات السيئة.

ثانيا: الحواجز التي يثرها اختلال اللغة.

ثالثا: صعوبة الحصول على المعلومات.

رابعا: الاساس التربوي والثقافي.

فضلا عـن الانطباعـات والاوهـام العالقـة في ذهـن الـصحفي او المراسـل بـسبب المجتمع الذي يعيش فيه، والمحيط الـسياسي الـذي يعمـل فيـه مـما يـؤثر في عمليـة نقلـه للمعلومات والتي ينظـر اليهـا بمنظـاره الخـاص ويفـسرها بطريقـة تختلـف عـما يفـسرها صحافيو البلد نفسه.

ج- اهمية ترشيح المعلومات واثرها في مصادر المعلومات الاعلامية:

بالرغم من ان الصحفي او المراسل الكامل لم يخلق بعد فانـه لابـد لاجهـزة صـنع القرار ومتخذي القـرار ان يتحـروا الموضـوعية بوصـفها مـثلا اعـلى في التعامـل واعتمادهـا منطلقا لتقويم الاحداث، وان يلاحظوا ويدققوا في اتجاه مضمون الاتـصال. ويمكـن ان يـتم ذلك عن طريق (حراس البوابة)[52]، الـذين اطلقـت علـيهم هـذه التـسمية بـسبب سـلطة اتخاذ القرار التي يتمتعون بها والتي تمكـنهم مـن تحديـد مـا يمكـن ان يمـر او لا يمـر مـن الاخبار عن طريق الموقع الاستراتيجي الذي يـسيطرون عليـه عـن طريـق بوابتهـا، وكيفيـة مرورها الى الوسيلة الاعلامية، ومن ثم الى مراكز صنع القرار والى الجمهور.

ويؤدي الخبر كعملومة مرشحة ومنتقاة بشكل موضوضوعي خدمة ثقافية واجتماعية وسياسية لهدفين في آن واحـد هـما[53]: (محاولـة الوصـول الى الحقيقـة عند التعريف بالواقع، وتوضيح صورة الواقع الراهنة من اجل تغيـيره)، أي اتخـاذ القـرار الملائـم بـشان الموقـف (الـسياق العـام للقـرار). وبهـذا يكـون الخـبر

جزءاً من العملية السياسية فضلا عن وصفه عنصرا رئيسا من عناصر العملية الاعلامية.

ان على اجهزة اتخاذ القرار ان تلاحظ وتدقق ايضا في اتجاه مضمون الاتصال بالنسبة لمصادر مختلف انواع التدفق الاعلامي في العالم تلافيا للوقوع بخطأ الارتكاز على معلومات خاطئة او مضللة وهذا يتبين عن طريق ادراك اساليب المعالجة الاخبارية لتلك المصادر وفي مختلف المواضيع. وكنتيجة لذلك فانه اذا وصلت معظم المعلومات الى متخذي القرار بعد عمليات ترشيح عديدة يقوم بها المستشارون ومختلف حراس البوابة فان قدرة وسائل الاتصال على ان تصل مباشرة الى متخذي القرار تجعلها وسيلة قيمة للقضاء جزئيا على عزلة متخذ القرار، والقضاء جزئيا على المشكلات الناتجة من عمليات الترشيح.

ونستدل من كل ما تقدم بان لوسائل الاعلام دورا متميزا في عملية صنع القرار كونها مصدرا مهما من مصادر المعلومات للقيادات ولاجهزة اتخاذ القرار ويمكن لمعلوماتها ان تتعزز بشكل اكبر ودائم لدى متخذي القرار كلما كانت مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام متخذي القرار وخالية من الصعوبات والتعقيدات والافكار المجردة او المصطلحات الفنية المعقدة التي تدفعهم الى البحث عن مصادر للمعلومات اكثر بيانا.

المبحث الثالث:

العلاقة بين الرأي العام والاعلام والسياسة العامة

اولا: الرأي العام-مدخل-:

اختلفت تعريفات الرأي العام وتباينت ولم تتفق العلوم الانسانية على تعريف واحد له، كما تعددت رؤى الباحثين في تفسير هذه الظاهرة. وقد كان اهم اسباب اختلاف الباحثين هو اختلاف التخصصات والخبرات بالنسبة للعلماء والباحثين في مجال الرأي العام، فضلا عن ان عدم وجود نظرية للرأي العام تكمن ايضا في اختلاف الافكار والمذاهب السياسية للنظم السياسية في العالم.

ان اول ما يجب ملاحظته بخصوص الرأي العام هو انه ظاهرة تدور حول القوى النفسية المحركة للمجتمع السياسي او تفترض مركزا للثقل حيث به ومنه تتحدد الحركة.. ويتجلى موقع ظاهرة الرأي العام من الظاهرة السياسية[54].

ونظرا لورود عدد كبير جدا لمفهوم الرأي العام وفي مختلف الاختصاصات يستطيع كل باحث ان يتزود منها وان يحدد ما هو مناسب منها مع طبيعة المفهوم والتي حتما ستحدد عنده اتجاهاته وقيمة والاطر المرجعية التي ينتمي اليها، فضلا عن التاثيرات المحيطة التي يتعرض لها. وبهذا الصدد يرى الباحث كتحديد لمفهوم (الرأي العام) بانه: (الرأي السائد الذي يشغل اهتمامات مجتمع معين في زمن معين تجاه قضية معينة والذي يتطلع الى اتخاذ قرار حاسم ازاءه ذي دلالة ايجابية عملية او فكرية او كليهما لجميع اطراف العلاقة لتقويم ذلك الرأي).

والقرار الحاسم هنا يتعلق بالشعب والقيادة السياسية التي تحكم او تقود ذلك الشعب وقنوات الاتصال كقوى فاعلة فيما بينهما والذي يحدد ماهية

الخطوات اللازمة من قبل اطراف العلاقة هذه هل هي استجابة من قبل أي طرف بالشرح او التعليق او كشف الحقائق او القيام بمواقف عملية تتصدى لموضوع القضية محور اهتمام المجتمع، كما ان تقويم هذا الرأي السائد هو الهدف الذي يتطلع اليه اطراف العلاقة في حالة صحته او عدم صحته للوصول الى قرار بشأن هذا الرأي من قبل اطراف العلاقة كما اسلفنا والذين هم الشعب والقيادة السياسية التي تحكم او تقود ذلك الشعب فضلا عن قنوات الاتصال كقوى فاعلة فيما بينهما.

ويجمع هذا المفهوم العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة ونظام الاتصال وموقع المعلومة فيما بينهما، كما يعني ايضا العلاقة بين اطراف عملية صنع القرار والتي تبدأ من السياق العام وتحديد الموقف الى اتخاذ القرار وتقويمه.

ثانيا: العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة:

لقد جاءت حاجة الحكومات الى الرأي العام والاعتماد عليه في العصر الحديث اكثر من حاجتها الى الاعتماد على القانون او الاكراه الذي كان المعول عليه في العصور السابقة[55]، حيث لم يكن للرأي العام-كظاهرة اجتماعية سياسية- اية اهمية لمتخذي القرار قبل القرن الثامن عشر.. واصبح الرأي العام قادرا على وضع الحدود العامة التي لا تستطيع ان يتخطاها واضعوا السياسات ومتخذي القرارات[56].

وتختلف العلاقة بين الرأي العام والسياسة حسب النظام السياسي السائد وحسب عوامل كثيرة ياتي اهمها نوع القضية ودرجة تماسك الجماهير ووجود المؤسسات الدستورية التي تتيح تدفق راي عام حر ومؤثر في السياسة العامة.

وفي النظام السياسي المعاصر فانه ليس ادل على اهمية التفاعل والارتباط بين الظاهرتين (الرأي العام والظاهرة السياسية). فالرأي العام قد اضحى ظاهرة لا يمكن لاي نظام سياسي مهما كانت طبيعته او شكله ان يتجاهلها ولكن كشأن اية ظاهرة اخرى فان دورها في الحياة السياسية متباين من بلد الى اخر تبعا لدرجة التطور والخلفية الحضارية لهذه البلدان والقيم السائدة فيها وطبيعة المؤسسات السياسية القائمة[57].

لقد اثبتت الدراسات التي اجريت حول العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة النتائج الاتية[58]:

أ- ان العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة تختلف من قضية الى قضية فتاثير الرأي العام قد يكون هامشيا ومحدودا بالنسبة الى بعض القضايا وقد يكون حاسما وكبيرا بالنسبة الى البعض الاخر وقد يكون مباشرا او سريعا لبعض القضايا او غير مباشر وبطيئا للبعض الاخر.

ب- ان درجة هذا التاثير تعتمد على عوامل عدة منها: درجة اتفاق الجماعات فيما بينها، وشدة اعتناق الجماهير هذه الاراء، ووجود ما يحول دون وصول الرأي العام الى متخذي القرارات الحكومية، فضلا عن تركيب القوى في الحكومة ذاتها، ودرجة تاثير الزعامة وجاذبيتها، والوقت المتوفر للمناقشة.. وغير ذلك من العوامل.

ج- من صعوبات ترجمة الرأي العام الى سياسة عامة هو صعوبة التعرف على حقيقة الرأي العام بالنسبة الى مسألة محددة.

د- يمكن ان يظهر الرأي العام بطريقتين هما:

1- ما يمكن ان يضعه الرأي العام من حدود على القرارات الحكومية وعلى صنع السياسة.

2- احجام المسؤولين عادة في اتخاذ موقف او قرار من المتوقع ان يواجه بمعارضة شعبية قوية.

هـ- تؤثر السياسة العامة في الرأي العام. فمتى اتخذ قرار سياسي فان هناك ميلا للرأي العام نحو تقبله، وعندما تصبح السياسة العامة اكثر تحديدا واثرها اكثر وضوحا فان الرأي العام يبدأ في التعبير عادة.

و- ان للاجهزة الحكومية ورئيس الدولة قدرة على التاثير في الرأي العام بشكل كبير نتيجة الاعتماد على وسائل الاتصال والاجراءات الرسمية.

ومع وجود العديد من الامثلة التاريخية التي تؤشر ان سلوك متخذ القرار كان في احيان كثيرة بمثابة الترجمة العملية لافضليات الرأي العام فان هناك مجموعة من الامثلة تؤكد عدم استجابته في احيان كثيرة للمطالب والاتجاهات الداخلية السائدة، ومما يساعد على ذلك مجموعة من المتغيرات مع الاتجاه الذاتي لعدد من متخذي القرار المناهض لجعل انماط حركتهم السياسية وبخاصة الخارجية منها انعكاسا للرأي العام ومما يدلل على ذلك قول كيسنجر وهو: (من الافضل للزعماء الغربيين بذل الجهود ولو ادت الى الاخفاق عوضا عن جعل سياساتهم تستند الى استفتاءات الرأي العام الداخلي)[59].

فضلا عن القيود التي تفرضها البيئة الخارجية لكل دولة على حركتها بالاتجاه الذي يحول دون استطاعة متخذ القرار ترجمة مطالب الرأي العام المحلي الى واقع سياسي خارجي ملموس، وكذلك في اوقات التوتر والازمات مما يستدعي عزل عملية اتخاذ القرار عن مطالب الرأي العام.

ان كل ما تقدم حول استجابة متخذ القرار في احيان محددة لمطالب الرأي العام فانه لا يقلل من اهمية او تاثير الرأي العام على السياسة العامة بسبب كونه قوة سياسية كامنة وشبه مستمرة في السياسة لها تاثيرها على جميع النظم السياسية، ولكن بدرجات متفاوتة، ولهذا نرى حاجة متخذي القرار للدعم

الداخلي لسياساتهم مما دفعهم الى اللجوء الى وسائل الاعلام وقادة الـرأي لكـسبه وتأييـده والحصول على دعمه السياسي، او معرفة مطالبه او ردود فعلـه عـلى سياسـاتهم، وبخاصـة تلك السياسات التي لجأ فيها متخذو القرارات الى عدم الاستجابة لمطالب الرأي العام خوفا من تاثير القوة الكامنة للرأي العام.

فالازمات واوقات الطوارئ عندما تطـول ولا يجـد متخـذ القـرار سـبل احتوائهـا او حلها ينحسر دعم الرأي العام لمتخذ القرار، وياخذ بـالتراجع في جميـع الـنظم التـي اولتهـا الجماهير حرية التصرف في تلك الظروف.

ومهما كانت فرديـة النظـام او شـعبيته فـان ايـة قيـادة مـسؤولة لا تـستطيع ان تتجاهل تاثير قراراتها على الرأي العام وبخاصة الرأي العام المستنير في المجتمع والذي تمثله تلك الشريحة الاجتماعية التي تتميز خصوصا بثقافتها ووعيها السياسي.

ويصعب في كثـير مـن الاحيـان تنفيـذ هـذه القـرارات دون موافقـة الـرأي العـام المستنير على القرارات المتخذة او تأييده لها، مما يضطر الحاكم آجلا ام علاجلا الى تعـديلها او الرجوع عنها، كما تبدو اهمية الرأي العام كقيد خاص بالنسبة للقـرارات التـي تتـضمن تضحيات اقتصادية من اجل مستقبل افضل في الاجل الطويل ويتردد الحـاكم في كثـير مـن الاحيان في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب خشية التاثير العكسي للقرار على الرأي العام[60].

وبالرغم من ان الرأي العام عبارة عن وجـود معنـوي لا يـرى فانـه بمثابـة المـنهج الذي تصدر عنه احكام الجماهير والقوة التي تؤثر في العلاقات العامة والتي يسعى الخبراء الى التاثير فيها. ويمكن تحديد دوره على النحو الاتي[61]:

أ- يعد الرأي العـام بمثابـة الركيـزة التـي يـستند اليهـا القـانون في تـشريع القـوانين. او اسـتبدالها او تعـديلها او الغائهـا. فـالقوانين هـي القواعـد المنظمـة

لرغبات الرأي العام والمتضمنة لجميع المثل الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية والسياسية في الامة..ال.

ب- ان أي مشروع من المشروعات في مختلف المجالات لا يتحقق له النجاح من دون تاييد الرأي العام.

ثالثا: اثر الرأي العام في عملية صنع القرار:

يختلف تاثير الرأي العام في عملية صنع القرار بشكل يختلف من نظام سياسي الى نظام سياسي اخر ومن مدة في نظام سياسي الى اخرى فيه. كما يختلف تاثيره في ايام الازمات والظروف الطارئة عن غيرها في الايام العادية، وهكذا فان لكل حالة ولكل ظرف تاثيرا مناسبا يتلاءم ويتناسب معها.

فالرأي العام في المجتمعات الحديثة يختلف عنه في المجتمعات البدائية وهو في الدول المتقدمة صناعيا يخلف عما هو عليه في النظام الاشتراكي[(62)].

فنظم الحكم الديمقراطية تحرص بطبيعتها على اتاحة قدر من الفرص وفتح اكبر عدد من المجالات التي يمكن عن طريقها للفرد والجماعة ان تشارك في عملية رسم السياسة العامة وصنع القرار[(63)]. وتسعى النظم الديمقراطية جاهدة لان توفر الاجواء الملائمة لتكوين الرأي العام بحرية، وفي هذا تعمل على ان يكون الرأي العام بناء على مناقشات علنية وحرة وبمختلف الوسائل سواء أكان ذلك عن طريق وسائل الاعلام ام في الندوات او الاجتماعات العامة، ام بالمناقشات التي تحدث بين الافراد والجماعات بصورة مباشرة، فهي بذلك لا تسعى الى تكوين الرأي العام بحرية فحسب وانما ايضا توفر المستلزمات الضرورية للتعبير عنه[(64)]. بحيث يصبح التفاعل والحوار والاتصال عندما تدار الامور بطريقة ديمقراطية بين قيادات النظام وقواعده ركنا اساسيا من اركان

الحكم. وبذلك يصبح استعداد متخذي القرار لسماع الرأي العام والتفاعل مع الاراء المطلوب ايصالها والتاثير بها كبيرا.

اما في النظم السياسية غير الديمقراطية حيث لا استجابة ولا مشاركة الا في اضيق الحدود فان طبيعة الصورة لابد ان تختلف حيث يحل الارغام محل الاقناع والتسلط محل المشاركة.

ويسعى متخذو القرار في هذه النظم الى تكوين سياسة قوية وتنفيذها بحيث تؤدي الى شد انتباه الشعب عن مشكلاته القائمة وتمكينه من تبديل موقفه تبديلا خاطئا. وهم يستعملون اساليب التعويض والاسقاط او التبرير لجعل شعوبهم يقتنعون باسباب ودوافع هي غير الاسباب والدوافع التي تقف خلف سلوك الحاكمين ومتخذي القرار[65].

وتستخدم هذه النظم وسائل الاتصال استخداما دعائيا يهدف الى تشويه وتزوير الحقائق بقصد خلق رأي عام مساند وتكوين صورة غير حقيقة لدى الرأي العام لا تؤثر في موقف متخذي القرار من القضايا التي يهدفون الى تحقيقها عبر قرارات يسعى متخذ القرار الى تحقيقها باقل رد فعل سلبي ان لم يكن يطمح بدفع الرأي العام خلفه لتاييد تلك القرارات.

ولكن -بالرغم من ذلك- فان الانظمة السياسية غير الديمقراطية وهي تضع السياسة العامة فانها لا تكون متحررة تماما من الضغوط الخفية التي تستشعرها والتي لا يمكن ان تتجاهلها تماما والى ما لا نهاية والا كان معنى ذلك عمليا ان القوى المهيمنة على النظام في واد بينما تكون قاعدة النظام المتمثلة بالرأي العام (على تفاوت المصالح والاتجاهات والدوافع والرغبات والتصورات التي تمثلها ويعكسها قطاعاته المختلفة) في واد اخر[66].

ان كل نظام سياسي وبغض النظر عن طبيعته والايديولوجية التي يتمسك بها يتوجه الى الرأي العام، لكون الصفة المشتركة بين كل النظم هي ان

الحكم لا يمكن ان يكون قويا ولا شرعيا الا اذا استند الى الرأي العام بوصف الشعب مصدر السلطات وشرعيتها واهل لان يقرر ما هو ملاءم لمصلحته وتحقيق اهدافه.

ان نوع نظام الحكم بدوره يحدد نمط العلاقة بين متخذي القرارات وشعوبهم وكل الانظمة السياسية يجب ان تكون هناك درجة معينة من الاتصال بين الحكام وشعوبهم، ومهما كان شكل النظام السياسي فانه لابد لكل من يتصدى لقيادة الجماهير وتوجيهها ان يتعرف على اتجاهاتها. والنظام المستقر يستمد شرعيته من تاييد الجماهير ورقابتها ورضاها ومن دون هذه الشرعية يعزل النظام نفسه ويذبل ويفنى مهما طال الزمن ومهما استخدم من ادوات الاكراه لان الجماهير لها دورها الهام في تنفيذ او تعطيل البرامج الحكومية[67].

ومن هنا يتضح بان اسلوب كل نظام سياسي عند وضع القرار السياسي وتحقيق اهدافه هي الاتصال وعبر مختلف اساليبه ووسائله. وعليه فان هناك عملية تفاعل ما بين السلطة وبين الرأي العام تنطوي على جانبين هما[68]:

أ- تاثير السلطة على الرأي العام بواسطة الدعاية، عن طريق امتلاك السلطة او وسائل الاتصال بالجماهير ووسائل الاعلام، فضلا عن سعيها الى التاثير عليه في وسائل الاتصال التي تعود الى جهات غير جهات الدولة.

ب- تاثير الرأي العام على السلطة اذ انه في جميع بلدان العالم تقريبا له تاثير في السياسات التي تطبقها الحكومات في الوقت الحاضر غير ان هذا التاثير يتباين من بلد لاخر حسب طبيعة النظام السياسي والايديولوجية التي يتبناها والمؤسسة الرسمية التي فيها.

كما يؤثر الرأي العام في متخذي القرارات وفي المسؤولين في السلطة بصورة مباشرة او غير مباشرة بواسطة الاحزاب والمستشارين وجماعات الضغط وقادة الرأي والجمعيات التمثيلية وعن طريق وسائل الاتصال المختلفة.

يحاول المسؤولون عند اتخاذ قرار ما ان يتعرفوا مبدئيا على مقدار تقبل الجمهور للقرار المذكور ومدى رفضهم اياه عن طريق تكوين صور واضحة وحقيقية عن المجتمع، وذلك باستخدام بحوث الرأي العام، لان البحث يقترن اقترانا كاملا بعملية صنع القرارات بل يمكن وصفه جزءا لا يتجزأ من هذه العملية(69).

ومن الواضح ان معرفة قوة الرأي العام بين صفوف المواطنين حول موضوع او مشكلة معينة تقف في مقدمة اهتمام متخذي القرار، وكما يقول (او. في. كي)(70) (ان الموضوع الذي يثير رأيا على مستوى واطئ من القوة لن يبعث الا اهتماما ضئيلا، اما الموضوع الذي يحرك اراء على درجة من القوة وبين عدد صغير نسبيا من الناس فانه يحتل مكانة عالية في جدول اعمال الحكومة).

رابعا: مراحل تكوين وعناصر الرأي العام:

أ-مراحل تكوين الرأي العام

يمكن تحليل تطور(الرأي العام) التكويني الى ست مراحل، كل مرحلة منها تعبر عن درجة من درجات العمق والتكامل في ظاهرة الرأي العام. كما هو الحال في تطور (القرارالحكومي) الذي يتم في مراحل عملية صنع القرار ضمن تفصيلاتها البنائية، فانه عند مقابلة مراحل صنع القرار فان مراحل تكوين الرأي العام بحد ذاتها ما هي الا عملية صنع (القرار الشعبي) او (قرار الشعب) في موضوع محدد. وهذه المراحل هي(71):

اولا: مرحلة الادراك: وهي مرحلة المعرفة بالمشكلة، وتتم عادة على اساس فردي.

ثانيا: مرحلة الصراع: كي تفهم الرسالة (المشكلة) لابد ان يكون لها رد فعل بالقبول او الرفض، ياخذ في بدايته شكلا فرديا ايضا.

ثالثا: مرحلة التركيز: اذ تتبلور اقطاب معينة وابعاد محددة تتركز حولها مختلف تعبيرات الرأي العام.

رابعا: مرحلة الرضا والاتفاق: ان مختلف الاتجاهات التي كانت تعبر عن وجهات نظر مختلفة ولكنها متقاربة الى التركز حول احد الاراء الاكثر قوة.

خامسا: مرحلة الاندماج: ان الاتفاق الضمني على موقف معين يحدث اثرين احدهما اجتماعي، وثانيهما نفسي من حيث الذات الفردية للمواطن.. لتصير احد ملامح الشخصية السياسية، وتحدد هذه المرحلة من حيث قوتها وعمقها المرحلة اللاحقة.

سادسا: مرحلة استقرار الرأي العام.

وبذلك يكون الرأي العام صادقا عن حكم مجموعة كبيرة عما يرونه مناسبا من مسائل تهم مصيرهم، ويطغى هذا التعبير سواء كان مؤيدا او معارضا على كل الاراء الاخرى.

ومما يترتب على نضج الرأي العام او تكامله احتمال قيام تلك المجموعة الكبيرة التي تمثل الاكثرية بعمل مباشر او غير مباشر لدعم او رفض الموضوع الذي يدور حوله الرأي العام[72].

ب- عناصر تكوين الرأي العام

ان العناصر التي يتكون فيها الرأي العام ليست مستقلة عن بعضها البعض تماما، فبقدر ما هي متداخلة فيما يؤثر كل منها بالاخر، وبسبب تفاعلها فانها لا ينفصل احدها عن الاخر.

وقد حدد المتخصصون في دراسة ظاهرة الرأي العام عناصر تكوين الرأي العام والتي هي بحد ذاتها عناصر متشابهة ومتقاربة في التقسيم فيما بينها، وفيما ياتي بعض هذه التحديدات.

تحدد (د.حميدة سميسم)[73] هذه التغييرات بـ(1- الحضارة والثقافة. 2- الايديولوجيا، 3- الدين، 4-القيادة) اما (د. صادق الاسود)[74] فيحددها بـ(العوامل النفسية والشخصية، 2- تاثير البيئة الاجتماعية، 3- العوامل الحضارية والثقافية، 4- العقلانية، ((ويقصد بها امتلاك قدر من الوعي والثقافة عند التعامل مع الاحداث المحيطة))، 5- الشائعات). وهي عند (د. زيدان عبد الباقي)[75] تتكون من (1- الثقافة الاجتماعية، 2- الوقائع والمشكلات، 3- الزعماء في المجتمع، 4- الاعلام والدعاية، 5- الشائعات) ويرى (الدكتور محمد عبد القادر حاتم)[76] بانها (1- الجماعات والجمهور، 2- القادة، 3- البيئة الاجتماعية، 4- الاحداث- التي تعد المنبهات التي تولد الاستجابة من جانب المجتمع-، 5- خصائص السلوك الاجتماعي للجماعات).

ولقد لخص اولئك الباحثون اغلب عوامل تكوين الرأي العام للباحثين الذين تصدوا لظاهرة الرأي العام سواء العرب منهم او غيرهم، ولا يخفى على الباحث المتخصص في شؤون الظاهرة ان مفردات هذه العناصر تضم في حيثياتها تفصيلات بنائية دقيقة جدا لكل منها او متغير. وهكذا العناصر الدقيقة كذلك.

ويعد دور اهمية وسائل الاتصال والاعلام كعنصر فاعل في تكوين الرأي العام او كعنصر مهم من عناصر تغيير او تشكيل الرأي العام باتجاه اخر، من اهم جميع العناصر الاخرى، لانه يستخدم من قبل جميع اطراف العلاقة (الجمهور والحكام). ويشكل قناة اتصال مهمة لا غنى للطرفين عنها، ولدورها الكبير في الظاهرة، ولاهميتها سنسلط الضوء عليه ونعرض اهميتها.

خامسا: دور وسائل الاتصال في تشكيل وتغيير الرأي العام

بالرغم من ان الرأي العام هو احد العوامل المهمة التي لابد لمتخذ القرار ان ياخذه في الحسبان في كل الحالات، فان هناك قدرة واسعة للتاثير عليه عندما تتم السيطرة على وسائل الاتصال بواسطة الدولة، او عندما لا تتوفر حرية النشر والتعبير، او نتيجة لاساليب الضغط والارهاب التي تتبعها النظم السائدة.

ان محدودية قنوات التعبير عن الرأي العام لا تعني غياب الرأي العام وانما تعني فقط عدم بروزه، فكثيرا ما يؤدي ذلك الى حدوث انتفاضات او هبات بين حين واخر للتعبير عن الرأي العام المكبوت، كما ان حرية النشر والديمقراطية لا تعني بالضرورة اطلاع الرأي العام على الحقائق ولا معرفته بها. فالرأي العام قد يضلل ويوجه برغم الحرية بسبب المعلومات المضللة التي تنشر. فيقول (آرثر سالزبورجر) عن المعلومة الصحيحة وعن دور اخفاء المعلومة في تضليل الرأي[77]: (ان رأي أي انسان في اية قضية لا يمكن ان يكون افضل من نوع المعلومات التي تتقدم اليه في شانها. اعط أي انسان معلومات صحيحة ثم تركه وشأنه تجعله معرضا للخطأ في رأيه ربما لبعض الوقت ولكن فرصة الصواب تظل في يده الى الابد، احجب المعلومات الصحيحة عن أي انسان او قدمها اليه مشوهه او ناقصة او محشوة بالدعاية والزيف تدمر جهاز فكره وتنزل به الى ما دون مستوى الانسان). والمعلومة هنا تعني الحقائق الموضوعية عن الاحداث والتي لابد ان يتعرف عليها الانسان ليبني عليها اراءه.

يقول (هولستي)[78]: ان الرأي العام في الانظمة السياسية التي تسيطر فيها الحكومة على مصادر المعلومات كافة يتحول الى قوة مساندة للسياسة الخارجية لانه لا يمتلك رؤية تختلف عن الرؤية الرسمية، لانه لا يجد نفسه مقتنعا بنفس الاراء والاتجاهات التي تتبناها الحكومة. والخلاصة هي ان اتجاهات الرأي

العام الداخلي لا تكون من بين العوامل التي تؤثر في تعريف الموقف الخارجي لقرار يتعلق بالسياسة الخارجية.

ان حجب المعلومات عن الرأي العام لقضية تتعلق بالمواقف السياسية الخارجية سيستبعد تاثير الرأي العام في عملية صنع القرار في جميع مراحل العملية ويتعلق ذلك بمسألة اطلاع الرأي العام على المعلومات بصدد ذلك الموقف وطبيعة القرار نفسه.

ان تطور اجهزة الاتصال ساهم الى حد كبير جدا في تغيير الاراء واعادة تشكيلها، حيث تعد وسائل الاتصال من ابرز وسائل تغيير الرأي العام.

فوسائل الاتصال المتطورة والحديثة تفسح المجال امام الناس ليتناقشوا وان يواصلوا جوانب اخرى في عملية الرأي. اما اذا كانت وسائل الاتصال بدائية ومتخلفة فان الحوار والنقاش والرأي سيكون خاملا ومحدودا.

ان الاراء تنمو وتتاثر بسرعة بالنسبة للموضوعات التي لا يكون لدى الفرد عنها اراء مسبقة او مشاعر ثابتة، وكذلك تتغير الاراء بالنسبة للمسائل الحاسمة، وان محتوى الاتصال يكون اقوى في التاثير في الرأي العام بالنسبة ليس للمسائل الجديدة او التي لم تستقر بعد أي تلك التي لا ترتبط ارتباطا خاصا بمجموع المشاعر الجديدة[(79)].

وتؤثر الثقة بمصادر الاعلام تاثيرا كبيرا جدا في الرأي العام، فكلما كانت ثقة الفرد كبيرة بمصدر الاعلام كلما كان تاثير الاعلام عاملا على تشجيع تغيير الرأي العام، او بالعكس ومن ثم فان المقاومة التي تبديها بعض العناصر ازاء التغير يمكن مواجهتها باستخدام مصادر الاعلام التي تتمتع بثقة الجماهير، وعلى اساس هذه الثقة يبدي كثير من السياسيين ومتخذي القرار آمالهم في اجراء الاصلاحات على نطاق واسع في المجتمع.

وعندما نتطرق الى موقع النظام الاتصالي والاعلامي في الـنظم الـسياسية في العـالم نجد وبخاصة في دول العالم الثالث ان دور الاعلام من حيث التاثير في الرأي العام، وعمليـة صنع القرار تحت سيطرة الدولة، ويستخدم في كثير من الاحيـان لمجـرد التعليـق الاعلامـي على الاحداث وتمجيد القرارات بعد اتخاذها، وعدم الاعلام عن الحقائق مما يؤدي ذلك الى فجوة بين الرأي العام وعملية صنع القرار[80].

ان سوء استخدام الاعلام يؤدي حتما الى انتاج معلومة لا تعـرض حقيقـة الموقـف وهي بالتالي لا تعبر عن الرأي العام مما يدفع وحدة اتخاذ القرار ومتخذ القرار عند تمثلهـا او الاستناد اليها الى تبني قـرارات غـير رشـيدة وهـي تتقـاطع مـع اتجاهـات الـرأي العـام وتطلعاته، مما يؤدي الى خلق فجوة بين وحدة اتخاذ القرار والـرأي العـام.. وبالتحديـد ان الفجوة ستتعمق بسبب سوء استخدام الاعلام عن طريق:

أ- المعلومات التي لا تعبر عن حقيقة الموقف مما يؤثر في عملية صـنع القـرار في جميع مراحلها.

ب- القرارات غير الرشيدة التـي لا تحـل المـشكلة محـل اهـتمام اطـراف العلاقـة (الشعب والحكومة).

ج- انعكاس طرق واساليب المعالجة الاعلامية على عملية تقديم القرار في مرحلة التنفيذ مع عدم ضمان التغذية العكسية التي تعبر عن حقيقة القرار ايـضا مـما يـؤدي الى اعادة دورة الاتصال هذه في عمليـة صـنع القـرار وبـنفس اسـلوب المعالجـة القديمـة مـما يكرس الفجوة ايضا وهكذا.

امـا في حالـة اسـتخدام الاعـلام عنـد تـوفير المعلومـة الحقيقيـة عـن الـرأي العـام الى وحـدة اتخـاذ القـرار بـشكل ايجـابي وفعـال فانهـا تـؤدي الى تعزيـز التفاعـل

بين اطراف العلاقة وتدعيم احدهما للاخر، ومساندته وخلق التلاحم فيما بينهما.

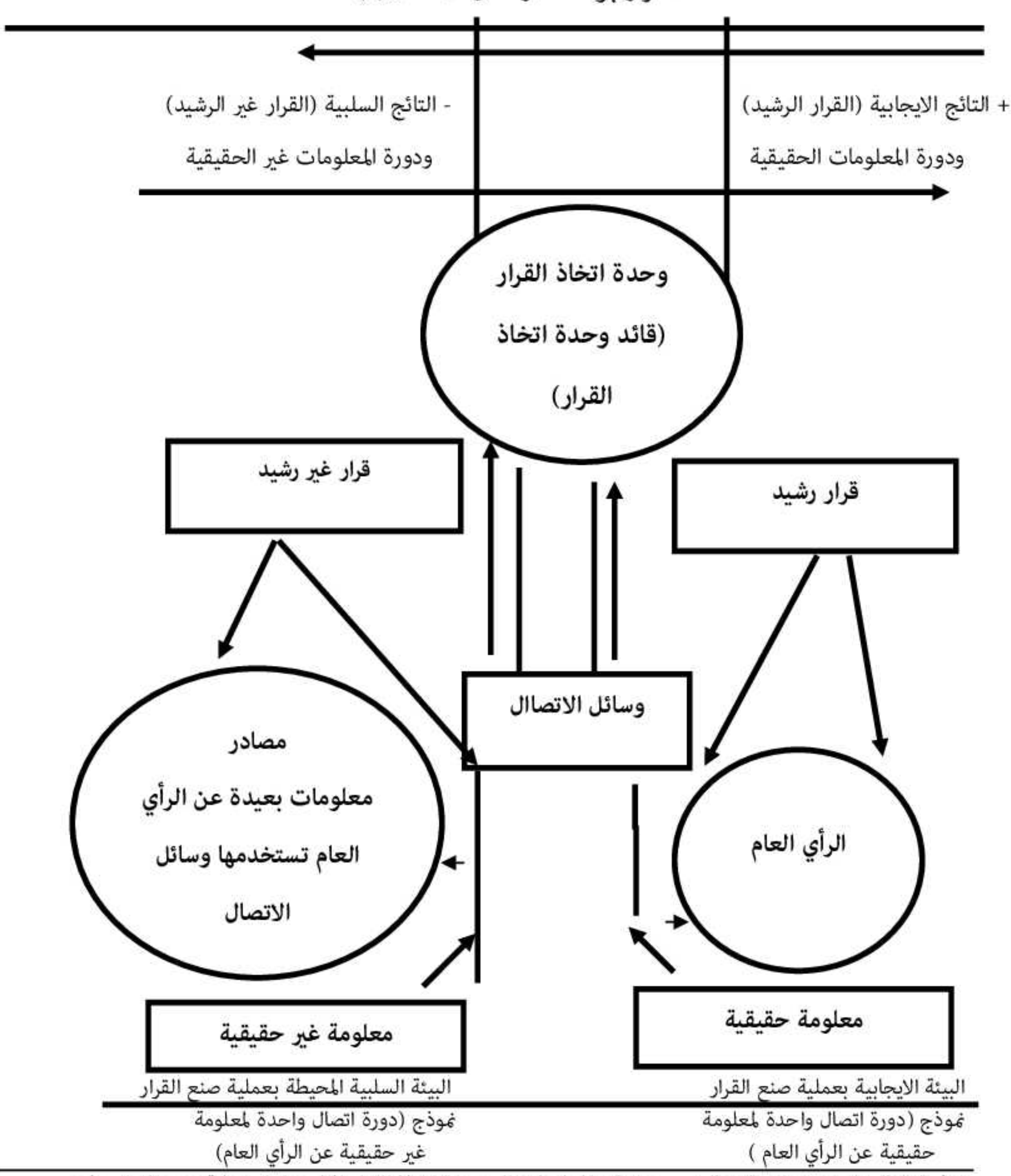
ويمكن ملاحظة مسار دورات الاتصال لكل معلومة حقيقية، او غير حقيقيـة عـن الرأي العام الى وحدة اتخاذ القرار بواسـطة وسـائل الاتـصال في النمـوذج التخطيطـي الاتي (نموذج رقم -8-) والذي يبين الباحث فيه دورة اتصال لمعلومة واحدة فقط لكلا النوعين.

ان ما سبق يبين بان رفع الوعي الـسياسي للجماهـير يـستطيع ان يكـون لهـا رأيـا مؤثرا في الاحداث، وبذلك يستطيع ان يحقق الرأي العام أهداف الجماهير ويسترد حقوقها السياسية والثقافية والديمقراطية مما يدفع به الى ان يكون جزءا في عملية صـنع القـرار في جميع مراحلها.

وبهذا تظهر وسائل الاتصال قدرتها على المشاركة في عملية صنع القرار ايـضا عـن طريق المشاركة في مظهرين من مظاهر السيادة هما سيادة الـشعب عـن طريـق الكـشف الحقيقي بشكل ديمقراطي عن رغبات الـشعب واختياراتـه مـن جهـة والاسـهام في عمليـة صنع القرارات من جهة اخرى.

(نموذج رقم -8-)

دورة اتصال واحدة لكل معلومة (حقيقية او غير حقيقية) عن الرأي العام الى وحدة اتخاذ القرار بواسطة وسائل الاتصال(*)



* في الاتصال تتعدد دورات الاتصال بسبب تدفق المعلومات الى وحدة اتخاذ القرار اثناء مراحل عملية صنع القرار، وثـم يستمر التدفق بعد اتخاذ القرار كتغذية عكسية لتقويم القرار...وهكذا

الهوامش:

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مرجع سابق، ص133.

(2) للمزيد انظر بهذا الخصوص: د. حميد سميسم، الحرب النفسية المضادة في ازمة الخليج، (مجلة افاق عربية، بغداد، السنة الخامسة عشر، العدد11، 1990)، ص73.

(3) ال هيستر، مرجع سابق، ص230.

(4) د. فاروق يوسف، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (القاهرة، مكتبة الحديثة، 1973)، ص49.

(5) Harold, Dwighl Lasswell. Communication Reserch and Puplic, (Puplic Opinion Quarterly,1972) p. 301.

(6) د. عبد الباسط عبد المعطي، الاعلام وتزيف الوعي، (القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1979)، ص14-15.

(7) د. عبد الخبير محمود عطا، النظام الاتصالي المصري- الادوار والمحددات والفعالية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد 66، 1981)، ص22.

(8) د. يوسف مرزوق، مرجع سابق، ص198.

(9) المرجع السابق، ص200.

(10) د. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق، ص117.

(11) Harold. D. Laswell. Ibid. p.310.

(12) نقلا عن د. بسيوني ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص50.

(13) Gabriel Almond and James. S. Colemons, eds, The Politics of the Developing Areas, (Princeton, N.J, Princeton University press, 1960) p.2.

(14) Austin Ranney Channels of power, The Impact of Television on American Politics, (New York, Inc, Publishers, Basoc, 1983)p.3.

(15) Karl Deutsch the Nerves of Government (N. Y. Free Press, 1967) p.230-238.

(16) د. محمد الادريسي العلمي، الاعلام واقعة مستقبله في الوطن العربي، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص11-14.

- للمزيد انظر: د. عبد الستار جواد، اتجاهات الاعلام الغربي، (بغداد، دار الحرية، 1995)، وعبد الفتاح حسين العدوي، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة، مؤسسة سجل العرب، 1964)، ود. قيس النوري ود. عبد المعنم الحسني، النظريات الاجتماعية، (مطابع جامعة الموصل، 1985).

(17) د. ابراهيم الداقوقي، نظرة في اعلام العالم الثالث من خلال الانظمة الاذاعية في الدول النامية، (مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، مطابع دار اليقظة، 1982)، ص30.

(18) هارولد لاسكي، مدخل الى علم السياسة، ترجمة عز الدين حسين، (القاهرة، 1965)، ص110.

(19) شاكر ابراهيم، الاعلام وسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (القاهرة مؤسسة ادام للتوزيع والنشر، 1975)، ص28-29.

(20) حق الاتصال، اعداد دائرة الشؤون الثقافية في وزارة الاعلام، (العراق، بغداد، سلسلة دراسات-218، 1982)، ص205.

(21) د. محمد الادريسي العلمي، مرجع سابق، ص16.

(22) انظر بهذا الخصوص: د. فاروق ابو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي، (القاهرة، عالم الكتب، 1986)، ص1-67.

(23) نقلا عن د. محمد السيد سعيد ابو عامود، مرجع سابق، ص6.

(24) ال، هيستر، مرجع سابق، ص19.

(25) Frank. J. The Making of Foreign Policy: An Analysis of Decision Making (London, Oxford University Press< 1967) P.17-20.

(*) يقصد بها الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية التي انهارت.

(26) د. نظام بركات، مرجع سابق، ص135.

(27) د. محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، النظرية والتطبيقات والاستخدامات الاعلامية، (القاهرة، مكتبة الانكلو مصرية، 1982)، ص13-16.

(28) Almond, OP. cit. p.144-150.

(29) د. جيهان المكاوي، حرية الفرد وحرية الصحافة، (القاهرة، الهيأة المصرية للكتاب، 1981)، ص11.

(30) د. محمد مصالحة، دراسات في الاعلام العربي، السلسلة الاعلامية-3-(مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، 1984)، ص204.

(31) المصدر نفسه، ص205-206.

(32) د. بسيوني ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص127-139.

(33) Poger W. Cobb and Charles D. Elder, Participation in American Politics: The Dynamiscs of Agenda, (Baltimore, Mad, Johns Hopkins University Press, 1975)p.14-15.

(34) د. محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، النظرية والتطبيق والاستخدامات الاعلامية، (القاهرة، مكتبة الانكلو المصرية، 1982)، ص13.

(35) Good and Elder, OP. cit. p.392.

(36) الفت حسن اغا، وسائل الاعلام الامريكية، (مجلة السياسية الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد 87، اكتوبر، 1984)، ص99.

(37) Bernard G. Coohen, The Press and Foregn Policy (New Jersey Princeton University Press, 1963) p.22.

(38) نقلا عن د. محمد سعيد السيد ابو عامور، الوظائف السياسية لوسائل الاعلام، (مجلة دراسات اعلامية، العدد 50، القاهرة، مارس، 1988)، ص16.

(39) المرجع نفسه، ص14.

(40) See: Charles W.Kegley American Foreihn Policy, Pattern and Process, (New York, st, Martins Press, 1982) p.298.

(41) الفت حسن اغا، مرجع سابق، 101.

(42) Gam G. Powelljr, Comparative politics, System Process and Policy, Second Edition, (Boton, Little Brown and Company,1978) p.83.

(43) Karl. W. Deutash, OP. cit, p.88.

(44) د. محمد سعيد السيد ابو عامور، مرجع سابق، ص19.

(45) د. بسيوني ابراهيم حمادة، مرجع سابق، ص143-145.

(46) ال هيستر، مرجع سابق، ص227-229.

(47) للمزيد انظر: د. محمد علي العويني، الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978)، ص68.

(48) Davison, Walter Philips. Mass Communication and Confict Resolution, The Role of Information Media in the Advancment of International Under-Standing (New York, Praeger Publishers, 1974) p.16.

(49) جمال عبد الجواد، مرجع سابق، ص114.

(50) Linkoln P. Bloomfield, The Foreign process (U.S.A. prentice-Hall Inc) p.198.

(51) ه. ه. ازمة الشرق الاوسط عام 1967، وصحيفة نيويورك تايمز (فلسطينيات-18- منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، طبعة خاصة، بيروت، 1969)، ص125-126.

(52) للمزيد انظر: د. سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني (مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، 1984)، ص82-84.

(53) قاسم ياغي، الخبر الصحفي والتنمية القومية، (مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد السادس، السنة العاشرة، حزيران، 1983)، ص198.

(54)

(55) Jean Jacgues Rousseau, The Social Contract and Discourees, (New york Dutton, 1913) p.44.

(56) William A. Machinnon, On the Rise, Prgress and Present State of public Opinion in Great Britain and Other parts of World, (London, Irish University press,1971) p.333.

(57) د. حميدة سميسم، مرجع سابق، ص108.

(58) د. احمد بدر، الرأي العام، طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة (الكويت، وكالة المطبوعات، ط3، 1982)، ص361.

(59) صحيفة الانوار، بيروت، العدد 6518 في 1979/2/10.

(60) د. سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص25.

(61) د. زيدان عبد الباقي، وسائل واساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية الادارية والاعلامية (القاهرة، 1973)، ص271.

(62) د. حميدة سميسم، مرجع سابق، ص51.

(63) د. خيري عبد القوي، مرجع سابق، ص132.

(64) د. صادق الاسود، الرأي العام، ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية (جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993) ص132.

(65) هاني خضر الحديثي، اتجاهات الرأي العام على صانع القرار السياسي، (بغداد، مجلة الامن القومي، العدد2، السنة 8، 1986)، ص114.

(66) د. يوسف مرزوق، مرجع سابق، ص204.

(67) International Encyclopedia of Social Science, 1968, politicon, p.199.

(68) د. صادق الاسود، مرجع سابق، ص394-399.

(69) د. عبد الحميد حجازي، الرأي العام والاعلام والحرب النفسية،(القاهرة، 1987)، ص251.

(70) نقلا عن د. صادق الاسود، الرأي العام والاعلام، (بغداد، وزارة الدفاع مديرية التوجيه المعنوي، 1990)، ص50.

(71) د. حامد ربيع، الرأي العام والسلوك السياسي، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد61، 1966)، ص86-87.

(72) السيد يسين، دراسة تطبيقية عن ازمة الرأي العام (بغداد، مجلة افاق عربية، العدد12، آب،1984)، ص38.

(73) انظر: د. حميدة سميسم، مرجع سابق، ص91.

(74) انظر: د. صادق الاسود، الرأي العام ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، ص187-250، والرأي العام والاعلام، مرجع سابق، ص79-110.

(75) انظر: زيدان عبد الباقي، مرجع سابق، 273-277.

(76) انظر: د. محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام كيف يساس، (القاهرة، المكتبة الانكلو المصرية، 1972)، ص69.

(*) هو مؤسس جريدة نيويورك تايمز.

(77) محمد حسنسن هيكل، بين الصحافة والسياسة، (بيروت، شركة المطبوعات، د-6-1985)، ص21.

(78) K. J. Holsti, International Politic, Afram work for Analysis, (New Jersey, printice Hall, Inc, 1967)p.p.155-187.

(79) د. محمد عبد القادر حاتم، مرجع سابق، ص304.

(80) د. سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص32.

الفصـــــــل الرابع

النظام السياسي في العراق

من (17تموز 1968م ولغاية 9/نيسان/2003م)

المبحث الاول : البعد التاريخي للنظام السياسي العراقي

المبحث الثاني : سمات النظام السياسي ووحدات اتخاذ القرار في العراق

المبحث الاول:

البعد التاريخي للنظام السياسي العراقي

ان النظام السياسي قد بدأ تطوره كنظام منذ ان اصبحت بغداد عاصمة الدولة العربية الاسلامية الى (656هـ-1258م)، اذ كان النظام السياسي يتخذ من القرآن دستوراً ومن الشورى اسلوب حكم، وحين عرف العرب لاول مرة في تاريخهم الوزارة[1]. وبسقوط بغداد على يد المغول (1258م) تم القضاء على هذا البناء السياسي وأطره، وتدمير نظام الري فيه وبنية النظام الاقتصادي التي يرتكز عليها.

وبتدميره _أي النظام السياسي_ سادت العراق حالة من التدهور الاجتماعي والاقتصادي ادت الى ان يخضع للنفوذ الاجنبي الى ان خضع الى نفوذ الامبراطورية العثمانية من (1514م-1914م).

عانى فيها العراق من تعسف الانظمة الاجنبية جميعها. وقد وصلت معاناته الى ذروتها عند الحكم العثماني عام (1908م) عندما تمادى في استغلاله للوطن العربي وبضمنه العراق والتي كان ابشعها اجراءاته التي تهدف الى (التتريك)[2].

ثم دخل العراق تحت الاحتلال البريطاني (1914-1921م) بعد دخول العثمانيين الحرب العالمية الاولى وخسارتهم فيه، اذ كان يسير في البدء على سياسة الحكم العسكري المباشر ليتحول الى نظام اداري تتركز فيه السلطات الاساسية في ايدي الحكام السياسيين الانكليز، مع محاولة اشراك العراقيين في الوظائف الثانوية[3].

لقد ظهرت في الحقبة حركة النهضة العربية الفكرية الواسعة وانبثاق الثورة العربية الكبرى عام (1916م) التي نادت بالاستقلال التام للعرب وتحقيق الدولة العربية والتي شارك عدد من الضباط العراقيين فيها. والتي عملت على ايقاظ الحركة القومية المناهضة للاستعمار. هذا السبب _فضلا عن الاحتلال البريطاني نفسه_ ادى الى تنامي وتصاعد الوعي الثوري القومي في العراق.

هذه العوامل وبسبب السياسات الاستعمارية التي ادت الى عرقلة نشوء مؤسسات وطنية مهدت الى حدوث (ثورة العشرين) ثورة العراق الكبرى مما كان لها الاثر البالغ على السياسة البريطانية من جهة، وعلى مستقبل العراق السياسي من جهة اخرى.

فالسياسة البريطانية كانت لا تؤمن الا بسياسة استعمار العراق وضمه للامبراطورية البريطانية بحكم موقعه الجغرافي وبمقتضى ما فيه من ثروات. فكان لثورة العشرين الاثر الكبير في قطع هذا النهج على بريطانيا وعلى الدول الكبرى جميعا التي كانت تطمع في بسط نفوذها السياسي على العراق. كما انها وضعت السياسة البريطانية امام خيارات عدة رأت بانه لابد من تفضيل خيار من شأنه ان يضمن المصالح البريطانية عن طريق منح العراق استقلالا مقيدا ووجودا بريطانياً ملموساً.

شكلت اول حكومة وطنية مؤقتة في (25 تشرين اول 1920م)، واجتمعت وزارتها في (11 تموز 1921م) وتقرر في الاجتماع المناداة بالامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، وفي (23 آب 1921م) جرت حفلة التتويج الرسمية للملك فيصل ليعلن بعدها عن قيام النظام الملكي في العراق[4].

فضلا عن ان الوزارة المؤقتة كانت تقوم باعمالها تحت نظارة المندوب السامي البريطاني وارشاداته ولكنها كانت مسؤولة عن اعمالها.

ويلاحظ ان عملية اتخاذ القرار في هذا العهد تقسم منذ بدايته بان السلطة الفعلية تكون بيد الانكليز وتقع التبعية على الوزراء المعنيين وتستمر هذه الصفة كاحدى خصائص الحكم طيلة مدة الانتداب والى ما بعد الاستقلال الرسمي حتى سمي الحكم فيها بـ(الحكم المزدوج)، وبالرغم من استمرار الهيمنة الاستعمارية فقد سميت المرحلة التي بعدها بـ(مرحلة التحالف)[5].

ان الصراع بين نزوع العراقيين الى تخليص الحكم الوطني من هيمنة الاستعمار الاجنبي قد ادى الى بلورة الوعي القومي الذي يتمتع به المجتمع العراقي (العربي الاسلامي) الذي وفر الشروط الموضوعية للثورة ولتغيير نظام الحكم. وان يتحول العراق الى مرحلة النظام الجمهوري مؤذنا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ حياته السياسية وخوض تجربته الذاتية الوطنية في بناء نظام سياسي عن طريقه ، وسنتتبع ولو باختصار هذه التجربة السياسية الوطنية لنتبين جوانبها في ارساء نظام سياسي وما يفرزه من اعراف وتقاليد ونظم عمل في مجالات الحياة العراقية المختلفة وكيفية اتخاذ القرار بشأنها.

اولا: تاسيس النظام الجمهوري في العراق ولغاية (17 تموز 1968م):

أ-ثورة 14 تموز 1958م:

لم تكن ثورة (14 تموز 1958م) حدثا طارئاً فرضته الصدفة والظروف الانية العارضة، وانما هي ثمرة نضال طويل وشاق ومرير خاضه الشعب العراقي منذ وقت طويل ترجع جذوره الى ما قبل ثورة العشرين. ويرجع بعض الباحثين[6] اسباب ثورة (14 تموز 1958م) الى العوامل الخارجية كمتغيرات عجلت بحدوثها والبعض الاخر يعطي للعوامل الداخلية ارجحيتها على العوامل الخارجية، ومنهم من يجمع بين العوامل الخارجية والداخلية. ان من تتبع سير الاحداث في تاريخ العراق الحديث يجد ان الثورة كانت الذروة للتطور

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ ثورة (1920م) حتى (14 تموز 1958م) الـذي حـاول الاستعمار البريطاني وقوى النظـام الملـكي ايقافـه، ولكـن عنـدما تهيـأت الاداة المنفـذة لهـا تحققت الثورة.

ان عملية التغير التي حدثت كانت عمليـة تغيـير ثوريـة هـدفها نغيـير نظـام سائد بـآخر بـديل عنـه، وقـد تحـددت الحركـة الثوريـة التـي قامـت بثـورة (14 تمـوز 1958م) في (تنظيم الـضباط الاحـرار) الاداة المنفـذة والمحركـة او بـالاحزاب الـسياسية المؤتلفة بـ(جبهة الاتحاد الوطني) التي نظمت نفسها بين الفئات الاجتماعية المختلفـة التي دفعت اعضاءها من الضباط للانظمام الى تنظيم الضباط الاحرار، وكـان للاحـزاب السياسية المؤتلفة بياناتها المؤيـدة للثـورة. ولـذا فـان الثـورة في طبيعتهـا ثـورة وطنيـة قومية ديمقراطية تقدمية[7].

لقد كان من مبادئ ومقررات الضباط الاحرار اتفـاقهم عـلى الغـاء النظـام الملـكي بعد الثورة واعلان النظام الجمهوري على ان يكون نظاما ديمقراطيا نيابيا بعد مدة انتقالية يمارس السلطة التـشريعية عـن طريقهـا مجلـس قيـادة الثـورة الـذي يـضم النخبـة العليـا للضباط الاحرار على ان تكون الوزارة مدنية لا يشارك فيها العسكريون[8]، وانما تشكل مـن الاحـزاب الـسياسية المؤتلفـة في جبهـة الاتحـاد الـوطني، مـع ازالـة القواعـد العـسكرية البريطانية والخروج مـن حلـف بغـداد والاتحـاد الهاشـمي والـسير بـسياسة التقـارب مـع الجمهورية العربية المتحدة لتحقيق الوحدة العربية[9].

ان من اهم السمات التي تميزت بها الجمهورية بعد ثـورة (14 تمـوز 1958م) هـي:

اولا: بالرغم من انها بدأت كثورة واوضحت منذ اعلانها بان هـدفها تبـديل وجـه العراق الـسياسي والاقتـصادي والاجتماعـي، ولـيس تغيـير الوجـوه لكنهـا انتهـت كـانقلاب عسكري[10].

ثانيا: ان سمة الفرد ميزت طبيعـة نظـام الحكـم، فـضلا عـن ان الـسلطة لم تكـن مدعومة بقوى شعبية حقيقية، مع بروز كتـل طبعـت توقيعهـا عـلى اغلـب مهـام الدولـة (الحزب الشيوعي). مما دفع (الزعيم عبد الكريم قاسم) الذي احتكر الـسلطة الى الانفـراد في اتخاذ القرارات بعيدا عن جماعة القيادة[11].

ب- من 8 شباط 1963م لغاية 17 تموز 1968م:

بسبب وجود الانـشقاق وارتبـاك المفـاهيم بـين القـوى الـسياسية داخـل العـراق استولى (حزب البعث) الذي كان ضمن جبهة الاتحاد الوطني على الحكم في العراق انتهت في انقلاب عسكري[12] يهدف حسب ادعائه الى تصحيح ما يسمى بانحراف (ثورة 14 تمـوز 1958م)، وقد اوضحت قيادة (المجلس الوطني...) بان سياستها في الحكم في العراق يجـب ان يسير في طريق واضحة وهو طريق الحكم الشعبي الديمقراطي[13].

ويبدو ان قادة الانقلاب الذين جلبوا (عبد السلام عارف) بديلاً عن (الـزعيم عبـد الكريم قاسم) وقعوا بنفس الخطأ الذي وصفوا به الزعيم بانه حكم فردي وحولوا الجديـد الى انقلاب عسكري ذو طبيعة فردية. لذلك لم يمارس قادة الثورة مهـامهم كقيـادة بـالمعنى الحقيقي لقيادة حزب ثوري على الوجه المطلوب، بالرغم من تشخيص عدم اخـلاص (عبـد السلام محمد عارف) للقومية والقوميين[14].

وبصرف النظر عن الظروف المحيطة والمشكلات والاخطار التي كانت تواجه النظام فقد افلت الزمام منه الامر الذي جعل نهايته على يد (عبد السلام محمد عارف) عبر عملية سطو قادها بانقلاب عسكري قام به في (18 تشرين الثاني 1963م) بالضد من البعثيين.

وبالرغم من المدة القصيرة التي مر بها النظام فقد كان يسعى من اجل اقامة دولة الوحدة بين الاقطار العربية الثلاث (العراق وسوريا ومصر).

وفي المرحلة من (18 تشرين الثاني 1963م الى 17 تموز 1968م): اعلن (المشير الركن عبد السلام محمد عارف) رئيس الجمهورية بان الجيش استلم السلطة في (18 تشرين ثان 1963م) وعن تشكيل (مجلس قيادة الثورة) من العسكريين فقط، لتكون عملية التغيير انقلابا عسكريا بالضد من (شباط) وقد استلم الحكم (عبد الرحمن محمد عارف) شقيق رئيس الجمهورية بعد ما توفي الاول في حادث تفجير طائرته في نيسان 1966م، وسار على النهج نفسه الذي سار عليه شقيقه في الحكم.

لم ينفذ في هذه المرحلة أي مسعى وحدوي من الناحية العملية، ولم يجر انتخاب لاقامة (مجلس وطني) يعبر عن ارادة الشعب العراقي بالرغم من تكرر التصريحات من مسؤولي النظام. كما تم تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) من النظام الذي جاء في اهدافه وشروط عضويته انه تنظيم سياسي شعبي يضم قوى الشعب العاملة ويبدو ان محاولة النظام في دعم هذا التنظيم هو بهدف منع الاحزاب والقوى السياسية للمطالبة باية ممارسة ديمقراطية او حرية للعمل الحزبي او حتى اقامة (المجلس الوطني)[15].

لقد جاء الاتحاد لاحتواء الاحزاب السياسية وتفتيتها ومحاربتها كما صرح بذلك (عبد السلام محمد عارف) عندما قال (ان اهم هدف حققه الاتحاد الاشتراكي في العراق هو القضاء على التكتلات الحزبية وحل الاحزاب وانضمام الجميع اليه، ولن نسمح لاية منظمة حزبية بعد اليوم بالعمل)[16].

ثانيا: المرحلة (من 17 تموز 1968م ولغاية 2003م والقوى السياسية في النظام السياسي للمرحلة)

أ-(17 تموز 1968م)

تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق في (17 تموز 1968 م) عبر عملية تغيير عسكري كان الهدف منه بناء نظام سياسي اجتماعي شامل بديلا للنظام السابق.

وقد مر النظام اثناء سنوات عمره بمراحل عدة تختلف عن بعضها في طبيعة العمل والبناء والظروف السياسية الداخلية والخارجية المحيطة به هي كما يأتي:

المرحلة الاولى: وهي من (1968م ولغاية 1971م) وهي مرحلة (تامين النظام) من جانب، ومواجهة العراق لصعوبات اقتصادية من الجانب الاخر. وكانت القرارات الاقتصادية في اغلبها تخضع لمشورة الفنيين الذين كانوا يلعبون دورا مهما[17]. كما ركزا النظام سياسته على بناء السلطة المركزية والنضال ضد القوى المضادة لها وازالة الاجواء السلبية بين القوى التقدمية والتوجه لحل المسألة الكردية حلا سليما وديمقراطيا بعد ما كانت تهدد الوحدة الوطنية تهديدا واضحا.

المرحلة الثانية: وهي (مرحلة تاميم النفط) والتي تبدأ من تأميمه في عام 1972م حتى عام 1974م، وكان اهم قرارات هذ المرحلة هو (تاميم النفط) والسعي لحمايته وانجاحه.

وقد كان مصدر القرار هو القيادة السياسية ورغم ان القرارات نبعت فكرتها من القيادة السياسية او من مقرات الحزب فان الاداريين كانوا يشركون في صياغتها[18].

المرحلة الثالثة: وتبدأ بعد كانون الثاني 1974م بعد المؤتمر الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، وسميت (مرحلة الاستقرار) والتي اتسمت بتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي وتطبيق الحكم الذاتي وتعزيز العمل الجبهوي في اطار (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية)، وبناء الجيش العقائدي واحداث جملة تحولات على الاصعدة المختلفة والزامية التعليم الابتدائي، والحملة الوطنية لمحو الامية الالزامي[19].

وفي هذه المرحلة بدأت عائدات النفط بالتدفق، وبدأ دور الفنيين يتهمش اكثر فاكثر واصبحت القيادات الحزبية هي المسؤولة عن التنمية وادارة شؤون البلاد[20].

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة حاسمة في تاريخ العراق وحزب البعث حيث ابتدأت بعد عام 1979م عندما استلم (صدام حسين) الموقع الرسمي الاول في الحزب والدولة. وكان ابرز قرارات هذه المرحلة هو تشكيل (المجلس الوطني) كأول مؤسسة ديمقراطية انتخابية شعبية وطنية في عهد الانظمة الجمهورية منذ عام 1958م ولحد عام 1979م.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة (الحرب العراقية- الايرانية) والتي مرّ فيها النظام في العراق بظرف صعب ومهم من تاريخ قيادته السياسية من (ايلول 1980 حتى اب 1988م) والتي استنزفت الاقتصاد الوطني.

المرحلة السادسة: (مرحلة حرب الخليج): بسبب الغزو الخارجي على العراق المتمثل بتحالف القوى العربية المعادية للنهج السياسي في العراق مع قوى التحالف بزعامة (الولايات المتحدة الامريكية) التي الحقت اضرارا بالغة جدا في البنى المادية والمجتمعية جميعا والتي تصدى لها العراق بشكل باسل ومقدام وبسببها تحمل اعباء الحصار اللاانساني على شعبه مما ادى الى تعطيل القوى الفاعلة في المجتمع العراقي. وقد وصلت نهاية المطاف في هذه المرحلة الى سقوط النظام وتغييره من قبل قوات التحالف بعد غزو استولت فيه على العراق في 19 نيسان 2003م.

ب- القوى السياسية في النظام السياسي من (17 تموز 1968م حتى 2003/4/9م):

قام حزب البعث بتغيير نظام الحكم في 17 تموز 1968م لوحده منفردا من دون مشاركة الاحزاب في العراق، فضلا عن انه قضى حتى على الافراد الذين شاركوا معه في الاستيلاء على السلطة بعد مدة وجيزة في (30 تموز 1968م).

كما ان قيادة النظام السياسي قد قضت على (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) التي دعا اليها واسسها مع بعض الاحزاب الوطنية من(الاحزاب القومية العربية والكردية والحزب الشيوعي) في (17 تموز 1973م).

وبعد حرب الخليج الثانية انقطعت العلاقة بين مركز النظام في بغداد مع منقطة كردستان وتحت مظلة الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة.

وبهذا بات العراق يتحكم بـه حـزب البعـث وقيادتـه الـسياسية بزعامـة (صـدام حسين) دون مشاركة أي من القوى السياسية العراقية وقد تفرد في مصير العـراق لتجـسيد فلسفة الحزب في واقع التطبيق فقط وغدت البيئة السياسية التي يرتكـز عليهـا النظـام في العراق هي نظام (الحزب الواحد) الذي سمي نفسه بـ(الحزب القائد).

المبحث الثاني:

سمات النظام السياسي ووحدات اتخاذ القرار في العراق:

اولا: وحدا اتخاذ القرار في العراق:

لكي يمكن معرفة وحدات اتخاذ القرار في النظام السياسي في العراق لابد من الاشارة الى المؤسسات السياسية الرئيسة في النظام وعلاقة بعضها بالبعض الاخر. وفي هذا الصدد يمكن الاشارة الى:

أ-مجلس قيادة الثورة:

هو المؤسسة الدستورية العليا في البلاد ويرأسه رئيس الدولة، وهو المؤسسة التي تتخذ القرار السياسي في النهاية ويصفه الحزب بانه الجهاز الذي قاد التغيير في (17 تموز 1968م). وبما ان القيادة القطرية لحزب البعث في العراق هي العقل المدبر، وهي التي رسمت خطة التغيير الفنية لذا فان غالبية (اعضاء مجلس قيادة الثورة) يتكون من (اعضاء قيادة قطر العراق)[21].

ان مجلس قيادة الثورة (مؤسسة اسسها الحزب عندما تسلم السلطة في بداية الامر، وهذه المؤسسة لها حق التشريع وهي التي تقود العملية التي تغير معالم البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية استمرت هذه المؤسسة كمؤسسة تشريعية[22] مطلقة في العراق.

يمارس (مجلس قيادة الثورة) الصلاحيات الوظيفية الاتية[23]:

اولا: اصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون.

ثانيا: اصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات احكام القوانين النافذة. وان مجلس قيادة الثورة يمارس وظيفته باسلوبين هما:

الاسلوب الاول: ينفرد المجلس وحده في عملية تشريع القوانين واصدارها ونشرها حيث منحت (المادة 42 من دستور 1970م) للمجلس حق تشريع

القوانين كما منحت (المادة 44 الفقرة -ب- من الدستور) لرئيس (مجلس قيادة الثورة) صلاحية توقيع القوانين والقرارات جميعا الصادرة عن المجلس ونشرها في الجريدة الرسمية.

الاسلوب الثاني: وهو اسلوب الحوار التشريعي بينه وبين (المجلس الوطني). والذي يتم بعد مرحلة اقتراح مشروعات القوانين امام (المجلس الوطني) من (مجلس قيادة الثورة) بموجب احكام المواد (52، 53، 54) من (دستور 1970م) مع (المجلس الوطني) في نظر مشروعات القوانين.

ومن الصلاحيات التي خول بها (دستور 1970م) هي تولي (رئيس مجلس قيادة الثورة) مراقبة اعمال الوزارات والمؤسسات في الدولة ودعوة الوزراء للتداول في شؤون وزاراتهم واستجوابهم عند الاقتضاء واطلاع (مجلس قيادة الثورة) على ذلك.

وبما ان (رئيس مجلس قيادة الثورة) هو (رئيس الجمهورية) فانه يعني تولي (رئيس الجمهورية) هذه الصلاحية. كما عد (اقرار شؤون وزارة الدفاع والامن العام ووضع القوانين واتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بهما من ناحية التنظيم والاختصاصات)[24] ومن صلاحيات (مجلس قيادة الثورة) الهيأة الاكثر تفوقا في هيئات بنية السلطة التشريعية فضلا عن انفرادها في اصدار ونشر القوانين.

ب- المجلس الوطني:

يتألف المجلس الوطني مـن ممـثلي الـشعب في قطاعاتـه الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعية المختلفة ويتم تشكيله وتحدد العضوية وسير العمل فيـه وصـلاحياته بقـانون خاص يسمى (قانون المجلس الوطني)[25].

واستنادا الى المادة الاولى المعدلة من (قانون المجلس الـوطني) المـرقم (55 لـسنة 1980) يتكون المجلس الوطني من مائتين وخمسين عضوا، ويجـري اختيـارهم عـن طريـق الانتخاب الحر المباشر وبالاقتراع العام الـسري، ويمثـل كـل واحـد مـنهم مجمـوع الـشعب العراقي في الجمهورية العراقية[26].

تعد الدورة الانتخابية التي جـري انتخابهـا في (20 حزيـران 1980م) هـي الـدورة الانتخابية الاولى للمجلس الوطني والتي تنهتي مـدة العـضوية بانتهـاء الـدورة الانتخابيـة التي تتكرر كل اربع سنوات او بالاستقالة او الاقالة او الحـل او انتفـاء شروط العـضوية[27] كما ان حل المجلس الوطني هو امر مناط (بمجلس قيادة الثورة)[28].

ويعد (المجلس الوطني) في العراق الهيئة النيابية الـشعبية التـي تمـارس الوظيفـة التشريعية الى جانب (مجلس قيادة الثـورة) وقـد نـصت المـادة (47) مـن قـانون المجلـس الوطني على اختصاصاته التشريعية والتي هي:

اولا: اقتراح مشروعات القواني وفقا لاحكام الدستور.

ثانيا: تشريع القوانين وفقا لاحكام الدستور.

وفي الوقت الذي يتقاسم فيه (المجلس الوطني) الوظيفة التشريعية مـع (مجلـس قيادة الثورة) فانه قد تقاسم واياه وظيفة الرقابة السياسية عـلى اجهـزة الدولـة التنفيذيـة عن طريق حقه في الاستيضاح والاستفسار من الوزارة بعد موافقة رئيس الجمهورية[29].

ومما سبق يتضح بان السلطة التشريعية ذات الهيأة الثنائية والتـي يـدخل رئـيس الجمهورية بشكل او بآخر كأحد عناصرها يكون (مجلـس قيـادة الثـورة) هـو الهيـأة التـي تتفوق على (المجلس الوطني).

ج- السلطة التنفيذية:

(رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ويتـولى الهيـأة التنفيذية مباشرة او بواسطة مجلس الـوزراء)[30]. وبـذلك تكـون هيـأة الـسلطة التنفيذيـة واحدة/ كما ان (رئيس الجمهورية) هو (رئيس السلطة التنفيذية).

ان المادة (38) فقرة (2) من الدستور المؤقت لسنة 1970م تقضي بانتخاب رئيـسا لمجلس قيادة الثورة من بين اعضائه يكون حكما رئيسا للجمهوريـة، وبهـذا يكـون (رئـيس الجمهورية) رئيسا للسلطة التنفيذيـة ورئيـسا للـسلطة التـشريعية بـصفته رئيـسا لمجلـس قيادة الثورة، فضلا عن كونه (رئيسا للسلطة القضائية)- على الـرغم مـن انهـا مـستقلة ولا سلطان عليها لغير القـانون حـسب المـادة (61) مـن الدسـتور المؤقـت لـسنة (1970) لان المادة (58) من الدستور نفسه قد خولت (رئيس الجمهورية) حق (تعيين الحكام والقضاة، وحق الاشراف على تطبيق الدستور والقوانين والقرارات واحكـام القـضاة)، الفقـرة (د، س) من المادة.

د- هيئات الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق:

لقد جمع النظام السياسي في العراق بين المركزية للسلطة واللامركزية على صـعيد سلطة المناطق المحلية. وتعد اعلى مراحل اللامركزية في منطقة الحكم الذاتي شمال العـراق والتي غالبية سكانها من الاكراد. فـ(اللامركزية في كردستان هـي الديمقراطيـة مطبقـة عـلى الصعيد المحلي)[31] في العراق.

قد صدر قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق تطبيقا لبيان (11 اذار 1970م) اما هيئات الحكم الذاتي فانها تتكون من:

1- المجلس التشريعي: وهو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة الكردية والذي ينتخب اعضاوه كل ثلاث سنوات بوساطة الاقتراع السري العام المباشر.

ويعد المجلس التشريعي (برلمانا) لمنطقة الحكم الذاتي، وشروط العضوية والحصانة شبيهة لما هو موجود في المجلس الوطني. والذي منع فيه العضو من الجمع بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي والذي يحق لابناء منطقة الحكم الذاتي ان ترشح له ايضا، فهي ممثلة بالمجلس الوطني، فضلا عن المجلس التشريعي الخاص بها[32].

2- المجلس التنفيذي: هو الهيأة التنفيذية لادارة الحكم الذاتي في المنطقة. يرأس المجلس التنفيذي احد اعضاء المجلس التشريعي بتكليف من رئيس الجمهورية، ويتم اختيار اعضاء المجلس التنفيذي من بين اعضاء المجلس التشريعي او من خارجه على ان يمنح المجلس التشريعي الثقة لاعضاء المجلس التنفيذي باغلبية عدد الاعضاء بعدها يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس[33].

ه- الادارة اللامركزية في المناطق المحلية:

تقسم جمهورية العراق الى وحدات ادارية وفق تدرجية هرمية تكون لها وحدة منها -على الرغم من تبعيتها للوحدة الاعلى منها- شخصية معنوية في نطاق الوظائف التي تمارسها الادارات المحلية، وتنظم على اساس الادارة اللامركزية، ويعد رئيس الوحدة الادارية هو الرئيس التنفيذي في منطقته ويمثل الدولة في وحدته الادارية ويتم تعيينه بمرسوم جمهوري[34].

و- مجالس الشعب:

ان مجالس الشعب المحلية تجسد سلطة الشعب على صعيد الوحدات الادارية جميعها في العراق. فقد تضمن (ميثاق العمل الوطني) على ان من بين الاهداف التي تعمل السلطة الوطنية على تطبيقها هي (تطبيق صيغة الحكم المحلي والمجالس الشعبية المنتخبة في جميع الوحدات الادارية في الجمهورية العراقية)[35].

ويتضح من ذلك بان صلاحية واختصاصات مجالس الشعب تتحدد في الرقابة الشعبية، والاسهام في ادارة الدولة عن طريق اصدار القرارات التي تسعى الى ربط المتطلبات المحلية بالمهام العامة للدولة، وتمارس هذه المجالس نشاطاتها بشكل طوعي في اطار التوجيه والتوعية والاقتراحات[36].

ثانيا: سمات النظام السياسي ودور القيادة في عملية صنع القرار:

أ-سمات النظام السياسي في العراق من 1968م-2003م):

اخذ النظام السياسي في العراق لمرحلة (17 تموز 1968م وحتى 2003/4/9م) بمبدأ وحدة السلطة ليودعها بهيأة السلطة السياسية التي تمتلك بيدها الوظيفة السياسية وتفوض بقية عناصر البنية السياسية مهام الوظيفة الادارية المشتقة من اصل سلطاتها يوحي- للوهلة الاولى- باقترابه من مبدأ تركيز السلطة على الاقل في اطاره النظري ولكن مظاهره التطبيقية في العلاقة بين هيئات السلطة تكاد تكون علاقة متوازنة وان لم تصل حالة التعادل التي نجدها في نظام الفصل التقليدي بين السلطات الا انها تصل في الاحوال كلها الى حالة التركيز التام للسلطة.

وهذا يعني خصوصية نظام التدرج الهرمي لهيئات السلطة الذي يعتمد قواعده النظام السياسي في العراق قد جعلت منه نظاما لا يكون وسطا بين

نظامي تركيز السلطة وتوزيع السلطة الذي يقود الى تحقيق التوازن النسبي وفق مبدأ المركزية والديمقراطية.

كما نلاحظ ان من اهم السمات التطبيقية التي تميز النظام السياسي في العراق عن غيره من النظم السياسية في هذه المرحلة تتلخص في ان الدولة العراقية دولة مركزية تاخذ بمبدأ وحدة السلطة. لهذا فان رئيس الدولة وهو يمثل رمز وحدة الدولة العراقية يعد رئيسا لهيئات السلطات الثلاث ويمثل مركز النظام ومحور هيئاته[37].

وكما ذكرنا سابقا فان الذي يقود السلطة في العراق هو حزب البعث العربي الاشتركي وتشترك في صنع سياساته الداخلية والخارجية هياكل حزبية رسمية.

ان عملية صنع القرار داخل حزب البعث العربي الاشتراكي تصنع بالاتفاق على مستويات عديدة للتنظيم الحزبي، وان هناك قيادة جماعية لها.. ويتضح ان حزب البعث العربي الاشتراكي بمستوياته التنظيمية خاصة المستويات التنظيمية العليا قادر على التأثير في عملية صنع القرار السياسي العراقي[38].

ان الهياكل الحزبية يقف على قمتها المؤتمر القومي، ثم القيادة القومية، فالمؤتمر القطري ثم القيادة القطرية، فالنظام في العراق يقوده حزب اشتراكي تحدد سياساته مؤتمراته العليا.

اما الهياكل الرسمية فيتصدر قمتها (مجلس قيادة الثورة) ثم (رئيس الجمهورية فالحكومة) وبما ان (القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي) هي اعلى قيادة حزبية على مستوى قطر العراق، فعمليا هي السلطة التشريعية العليا في الدولة، اما (مجلس قيادة الثورة) فهو دستوريا الهيئة العليا في الدولة وهو اعلى سلطة تشريعية وتنفيذية فيها. و(رئيس مجلس قيادة الثورة) يصبح (رئيسا للجمهورية)، وعلى هذا الاساس تتداخل السلطات التشريعية والتنفيذية

في اعلى هيئة في الدولة (مجلس قيادة الثورة)، والعلاقة بين (القيـادة القطريـة) و(مجلـس قيادة الثورة) علاقة يحكمها احد المبادئ التي يعتمدها حزب البعث العربي الاشتركي وهـو مبدأ القيادة الجماعية. ولذلك فان الصيغة التي درجت عليهـا القيـادة العراقيـة وبخاصـة القضايا الحاسمة والمصيرية هي صيغة الاجتماع المشترك للقيادة القطريـة ومجلـس قيـادة الثورة، ويسميان بـ(القيادة السياسية) وهي صاحبة القرار[39].

ب- دورة القيادة السياسية في عملية صنع القرار في العراق:

تؤدي القيادة السياسية في دول العالم جميعـا دورا رئيـسا في عمليـة صـنع القـرار السياسي الداخلي والخارجي والذي يقصد بهم أي (القيادة السياسية) العدد المحـدود مـن النخبة الحاكمة في نظام سياسي معين، ويلعب رئيس الدولة الدور الرئيس بين ذلـك العـدد المحدود في عملية صنع واتخاذ القرار.

ان للعامل الانساني (شخصية متخذ القرار) والذي هو رئيس او قائد وحدة اتخـاذ القرار دورا كبيرا واثرا واضحا في كيفية اتخاذه لقراراتـه الـسياسية. اذ يكـون لنـشأته الاولى وخلفيته وقيمة وتكوينه العقيـدي دور فاعـل في نوعيـة سـلوكه الـسياسي. أي ان مـؤثرات البيئة فضلا عن القدرات والمواهب الذاتية تحددان سلوك الفرد لدرجة كبـيرة. ولهـذا فـان شخصية القائد السياسي تعد عاملا اساسيا في اتخـاذ القـرارات، ومـن ثـم ومـن اجـل فهـم الاحـداث فهـما دقيقـا وموضـوعيا يتحـتم عـلى المحلـل والباحـث في هـذا المجـال دراسـة شخصيات الافراد الذين يتخذون القرارات في دولهم او نيابة عن دولهم بالنـسبة للقـرارات الخارجية خاصة لانهم يمتلكون القوة والقدرة لترجمة افكارها الى قرارات شعوبها بنتائجها.

وهكذا يتضح بان عددا من القـادة كـانوا قـد وضـعوا بـصماتهم الشخـصية عـلى الاحداث العالمية ورسموا مستقبل العالم[40].

وتعد اهم العوامل الموضوعية المؤثرة في شخصية القائد السياسي متخذ القرار هي:

1- العوامل البيئية:

ان دراسة عملية التنشئة الاجتماعية، وما تتضمنها من احداث في حياة المرء وما تحدثه من انماط جديدة في تفكيره وسلوكه من شأنها ان تطلعنا على جوانب عدة في تكوين الشخصية، أي كيف توصف الشخصية، وكيف تنمو، وكيف تعمل؟ وما هي محدداتها أي ما القوة التي تشكلها؟.

ان أي فرد وفي أي مجتمع يولد فيه يحاول ان يتفهم قيمه وقواعده المشتركة وهذا الفهم لا يكتسبه الشخص عند ولادته ولكنه يحصل عليه عن طريق مراحل حياته المختلفة، والعملية التي عن طريقها يكتسب التعلم الاجتماعي يطلق عليها التنشئة الاجتماعية[41]. وهذه العملية تنطوي على الوسائل التي ستكون الموجه الفعال في سلوكهم اللاحق.

2- العوامل السياسية:

وهي العملية التي يعي فيها الفرد الحالة السياسية العامة، أي العملية التي يتعرف بها على النظام السياسي التي تقرر مداركه للسياسة وردود افعاله ازاء الظاهرة السياسية وكذلك تأثير الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية. لان تأثير هذه الاوساط يرتبط بانماط السلوك اللاحقة اذ تؤثر فيما بعد على الجانب السياسي في تكوينه[42].

3- التجارب السابقة:

تسهم التجارب السابقة لمتخذ القرار في كيفية ادراكه للواقع الموضوعي للدولة، ويقصد بها تجارب التعامل الدولي كافة التي عاشها متخذ القرار وتفاعل معها بصورة مباشرة او غير مباشرة حتى لحظة اتخاذه لقرار جديد. وبلا شك ان

المتمرس قبل اداء وظيفته القيادية او في اثنائها يختلف عن غيره لانه بحكم الممارسة والخبرة يكون اكثر من غيره في ابعاد لعبة الامم في السياسة الخارجية على وجه الخصوص وتقدير نتائجها[43].

ومثلما هي (القيدة السياسية) في دول العالم الثالث تتمثل في عدد محدود من النخبة الحاكمة في نظام سياسي معين ويؤدي رئيس الدولة الدور الرئيس بين ذلك العدد المحدود في عملية صنع القرار، ينطبق الشيء نفسه على النظام السياسي في العراق، فالقيادة السياسية في العراق والتي مر على ذكر مكوناتها ومسؤولياتها في اكثر من موضع سابق ممثلة في دور رئيس الجمهورية.

ويتضح هذا الدور المهم لرئيس الجمهورية في عملية صنع القرار السياسي في العراق بما يأتي:

أ- ان رئيس الدولة هو رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الحكومة.

ب- ان رئيس الدولة هو الامين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ولقيادة قطر العراق.

ج- ان لرئيس الجمهورية سلطات واسعة في السلطة التنفيذية، فهو يعين الوزراء واعضاء القضاء وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة.

وبسبب المناصب الرسمية التي يشغلها رئيس الجمهورية فانه يحتل المواقع الاساسية في قيادة الدولة والحزب وان هذا يتيح له دورا رئيسا ومتقدما في عملية صنع القرار السياسي او اتخاذه في العراق، وتتمثل جميع هذه المناصب في شخص رئيس الجمهورية صدام حسين ويتمتع بجميع سلطاتها ويتفرد بها لوحده دون غيره من القيادات السياسية الاخرى وبهذا يكون الحاكم الشامل والمطلق في اتخاذ القرار في العراق. وقد مارس هذا الدور ايضا حتى عندما كان نائباً للرئيس.

الهوامش:

(1) د. احمد سرحان، النظم السياسية في لبنان والدول العربية، (بيروت، دار الباحث، 1980)، ص307.

(2) د. وميض جمال عمر نظمي، واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (مطبعة جامعة بغداد، التاريخ بلا)، ص92.

(3) فيليب زيلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط (بيروت، دار الكشاف، 1949)، ص57.

(4) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، (بغداد، مطبعة المعارف، 1946)، ص9.

(5) نعمة السيد، النظم السياسية في الشرط الاوسط، (بغداد، مطبعة المعارف، 1978)، ص55.

(6) حسين جميل، العراق الجديد، (بيروت، دار ميمنة للطباعة والنشر، 1958)، ص42.

(7) محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم، دراسة في القوى السياسية، الصراع الايديولوجي، (1958-1963)، (بغداد، مكتبة اليقظة العربية، 1989)، ص123.

(8) د. جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسة الداخلية في العراق (1953-1958)، (بغداد، مطابع جامعة، 1980)، ص289.

(9) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (بغداد، دار الرشيد للنشر، 1979)، ص159.

(10) سمير عبد الكريم، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج2، (14 تموز-8 شباط)، (بيروت، دار المرصاد، 1973)، ص278.

(11) للمزيد انظر: د. جعفر عباس حميدي، مرجع سابق، ص28-289.

(12) المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة، (بغداد، وزارة الارشاد، الشركة الوطنية للطباعة، 1963)، ص6، 4، 14).

(13) د. محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق- اسبابها ومقدماتها، ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار، (بغداد، دار الحرية، 1983)، ص538.

(14) كراس: الجربة والافاق (التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي)، (القطر العراقي، ك2، 1974)، ص39.

(15) للمزيد انظر: عواد عباس الامير، بيئة النظام السياسي العراقي -1968-1989- رسالة ماجستير غير منشورة (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991)، ص26.

(16) المرجع نفسه، ص26.

(17) عمر عز الرجال، (قرار الحرب العراقية الايرانية من جانب العراق)، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد (85)، القاهرة، يوليو، 1986)، ص90.

(18) المرجع نفسه، ص90.

(19) للمزيد انظر: احمد حسن حسين، الانعكاسات الاجتماعية لارتفاع المستوى المعاشي في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الاجتماع، 1985)، ص74.

(20) للمزيد انظر: د. ابراهيم سعد الدين (كيف يصنع القرار العربي) مرجع سابق، ص21- عمر عز الرجال، مرجع سابق، ص90.

(21) د. سعدون حمادي، معالم الديمقراطية في نظام البعث، (بغداد، مجلة الامن القومي، العدد1، 1985)، ص10-11.

(22) المرجع نفسه، ص10-11.

(23) انظر المادة (43) فقرة (أ) من الدستور المؤقت لسنة 1970م.

(24) انظر المادة (42) من الدستور المؤقت لسنة 1970م.

(25) انظر المادة (47) من الدستور المؤقت لسنة 1970م.

(26) انظر المواد (2، 3) من قانون المجلس الوطني المرقم (55 لسنة 1980م) وتعديلاته، السلسلة الاعلامية -125- (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981م)، ص3.

(27) انظر المادة (10) من قانون المجلس الوطني المرقم (55 لسنة 1980م).

(28) انظر المادة (6) من قانون المجلس الوطني المرقم (55 لسنة 1980م).

(29) انظر المادة (77) من قانون المجلس الوطني المرقم (55 لسنة 1980م).

(30) انظر المادة (57) المعدلة من الدستور المؤقت لسنة 1970م

(31) د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة، منشورات مركز البحوث القانونية -3-(بغداد، دار القادسية للطباعة، 1981)، ص248.

(32) للمزيد انظر: قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وتعديلاته بموجب القانون 1510 لسنة 1978م).

(33) للمزيد انظر قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969.

(34) د. علي غالب خضير ود. نوري لطيف، القانون الدستوري، (بغداد، مطبعة وزارة التعليم العالي، بلا تاريخ)، ص110.

(35) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن للحزب، مرجع سابق، ص216.

(36) حسن عزبة، الاساس القانوني لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع، (بغداد، مجلة الامن القومي، العدد8، تشرين اول، 1981)، ص21.

(37) عمر عز الرجال، مرجع سابق، ص91-92.

(38) المرجع نفسه، ص91-92.

(39) د. محسن خليل، صنع القرار العربي/ قرار التاميم، (مجلة المنار، العدد3، 1985)، ص59.

(40) د. محمد ابراهيم فضة، اثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 74، اكتوبر، 1983)، ص54.

(41) د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي- أسسه وابعاده-، (جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، التاريخ بلا)، ص257.

(42) المرجع نفسه، ص264.

(43) انظر: د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص303-306.

الباب الثاني

التطبيق ونتائج التحليل

سيوضح هذا الباب دور وسائل الاعلام في عملية صنع القرار في العراق استناداً الى ما افرزته عملية تحليل المضمون من معطيات حول دور وسائل الاعلام، وحجم المساهمة والفنون الصحفية التي استخدمتها في التعبير عن مطالبتها بصنع القرار لكل قضية من قضايا البحث، وفي كل جريدة من الجرائد التي بحثت فيها القضايا المختارة، مع بيان دورها جميعا في كل قضية. كما سيبين الدور الذي مارسته وسائل الاعلام ومساهمتها في قضايا البحث والمقارنة فيما بينها، وبيان مدى التمايز في الادوار فيما بين الجرائد من جهة وفيما بين ادوار وسائل الاعلام بالمطالبة في قضايا البحث وصولا الى الاجابة عن اسئلة البحث.

لقد عولجت بيانات تحليل المضمون جميعا حول القضايا احصائيا بعد ما دون الباحث عليها التكرارات (أي مجموع الاعداد) لكل فئة من فئات التحليل وتم استخراج النسب المئوية لها للاستعانة بها لوصف النتائج والمقارنة فيما بينها، اعتمد الباحث في المعالجات الاحصائية للجداول لمعرفة الفروق المعنوية وغير المعنوية بين ادوار وسائل الاعلام ومدى التمايز بين هذه الادوار وللدلالات الاحصائية لحجم ونوع طبيعة المساهمة فيما بينها على (اختبار كاي 2) مستعينا بالمصادر(*) المتعلقة بهذا الاختبار، ومعتمدا على مساعدة وارشاد ذوي الخبرة والاختصاص(**) في مجال الاحصاء وتطبيقاته في البحث العلمي.

يتكون هذا الباب من فصلين، سيهتم (الفصل الاول منه) بتحليل مضمون الجرائد لبيان دورها بالمطالبة في عملية صنع القرار في القضية المتعلقة بشأن (العلاقة مع الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق وقرار التأميم (69 لسنة 1972م) اما الفصل الثاني منه) فسيهتم بتحليل مضمون القضية المتعلقة بقرار (تأسيس المجلس الوطني 55 لسنة 1980م) وقد اختيرت هاتين

القضيتين كقضايا مختارة كونها من ابرز واهم القضايا في تاريخ النظام السياسي في العراق (من عام 1968م ولغاية عام 2003م) الذي تغيير فيه النظام.

وقد ضم كل فصل من الفصلين السابقين مبحثين، يعنى (المبحث الاول) في كل منها بدور الجرائد بالمطالبة في صنع قرار وحجم التمايز في طبيعة مساهمة الجريدة الواحدة فيما بينها بين انواع الفنون الصحفية المستخدمة فيها ودرجة اهميتها وانواع ادوارها بالمطالبة لمرحلتي الاعداد للقرار، وتنفيذه.

اما المبحث الثاني في كل منهما فيعنى بدور الجرائد مجتمعة في عملية صنع القرار، ومقارنة نوع وحجم التمايز في طبيعة مساهمة الجرائد لمرحلتي الاعداد للقرار وتنفيذه ومتابعته، والتي تضم المقارنة بين انواع الفنون الصحفية المستخدمة، وبيان درجة اهميتها في الاستخدام، والمقارنة بين انواع ادوارها بالمطالبة، وابعاد اتفاق الاستجابة باتخاذ القرار لكل قضية مع دور وسائل الاعلام بالمطالبة، مع بيان اساليبها في المطالبة في مرحلتي الاعداد للقرار وتنفيذه.

وقد عززت مفردات الفصلين جميعا بالجداول الاحصائية الدقيقة التي تتعلق بكل موضوع من مواضيع البحث وحتى في ادق تفاصيلها.

وقد استخدمت بعض الرموز فيها للاختصار، وهي (ن=التكرار)، (ن.م= النسبة المئوية).

ولابد من التنويه بان الجداول المتعلقة بـ(المبحث الثاني) من كل فصل التي عولجت احصائيا باستخدام (اختبار كاي 2) قد دللت جميع الاختبارات فيها على ان الفروق فيها بين القيم المحسوبة والقيم الجدولية هي فروق معنوية عالية جدا في حجم التمايز والدور والمواقع ونوع المطالبة للقضايا فيها، وقد دونت عليها القيم الجدولية التي تبين ذلك.

الفصل الخامس

دور وسائل الاعلام في صنع قرار التأميم

(69 لسنة 1972م)

المبحث الاول: دور الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع القرار ونوع التمايز وحجمه في طبيعة المساهمة في الجريدة الواحدة.

المبحث الثاني: دور الجرائد العراقية ومقارنة نوع التمايز وحجمه في طبيعة مساهمتها بالمطالبة في صنع قرار التاميم

المبحث الاول:

دور الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع (قرار التأميم 69 لسنة 1972م):

اولا: السياق المباشر، ومناسبة صنع القرار

تبرز اهمية قرار التأميم (69 لسنة 1972م) والذي ما زال محط اهتمام الباحثين عن طريق تأثيره في مجال التطور السياسي ليس على ساحة قطر العراق فحسب بل على ساحة الوطن العربي باجمعه، فقد كان اليوم الذي اتخذ فيه القرار حدثاً تاريخياً حاسماً، مما يقودنا الى ان نصف دراسة هذا القرار بانها دراسة لدرس لا ينتهي وتكمن ايضا الاهمية اخرى للقرار في كونه وضمن المعطيات الداخلية والاقليمية والدولية التي اتخذ في اطارها يعد من القرارات الحاسمة والمصرية التي تؤثر نتائجها في مستقبل النظام السياسي الوطني تاثيرا قوياً، وبالدرجة نفسها على مستقبل تطوره واقتصاده وازدهاره، وعلى سيادته واستقلاليته بصورة سلبية في حالة الفشل او بالايجاب في حالة النجاح.

ان (قرار التأميم) هو من ذلك النوع من القرارات التي تشكل محطات ومنعطفات تاريخية في تطور العراق وفي دوره القومي والاقليمي، فهو ليس مجرد تاميم شركه تجارية اجنبية وتحويل ملكيتها الى الملكية الوطنية وانما كان لذلك القرار (بعداً رمزيا) اذا جاز التعبير واخر واقعيا فالتحدي الرمزي يمثله التحدي الاكبر الاحتكارات العالمية التي تمثل اخطبوطاً دوليا عملاقا مرتبطاً بمصالح الامبريالية الاستراتيجية مما يجعل من الصراع معها صراعا مباشرا وفي اطر مواقعها الحساسة. اما (البعد الواقعي) فمنشؤه النفوذ الكبير الذي كانت تملكه شركات النفط داخل العراق، وتأثيرها في الاستقلال الاقتصادي. وتبعاً لذلك تاثيرها انذاك في القرار السياسي العراقي حتى انها وصفت بانها دولة داخل دولة[1].

وتتجلى القيمة الحقيقية لقرار التأميم بوضوح عندما ندرس القـرار ضـمن ظرفـه حيث تظهر قدرة العقل السياسي والادارة السياسية على تطويع الظـروف لخدمـة الهـدف وانجاح القرار. فالظروف التي احاطت بالقرار والحسابات التـي ارتبطـت بـه تعـد الاقـدام على خطوة التاميم عملا وطنياً جريئاً.

يقدم (قرار التاميم) حالة متكاملة لمسار عملية صنع القرار والمتغيرات التي تـؤثر في تلك العملية نظرا لمدة الاعداد الطويلة له والتي تضمنتها الاعداد للدراسـات التحـضرية واختيار التوقيت المناسب للقرار، والمفاضلة بين بدائله، واساليب تنفيذه، والدفاع عنـه بمـا يحقق النجاح له.

الصراع حول النفط (الواقع والنتائج):

خاضت الاحتكارات العالمية[*] صراعاً طويلاً بذلت جهوداً واسـعة وكبـيرة مـن اجـل احكـام السيطرة على نفط العراق، وبعد تخطيط واسع من قبلها بـدأ قبـل الحـرب العالميـة الاولى الى ان استقر في العام 1928 على توزيعه بشكل حصص متساوية فيما بينها. وقد تـم اقـرار هذه الحصص بموجب الاتفاقية الموقعة في تمـوز 1928م وهـي الاتفاقيـة المعروفـة عـالمياً بـ(اتفاقية الخط الاحمر) حيث يشير المصطلح الى اتفاق المساهمين في شركة النفط التركيـة عام 1914م على ان لا يـسعى أي مـنهم منفـردا للحـصول عـلى امتيـازات في الاراضي التـي كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية في الاتفاق المذكور[2].

اثناء مدة الاستغلال الاولى للـنفط جـرت محـاولات عـدة مـن اجـل تغيـير شـكل الاستغلال تراوحت ما بين المفاوضات الرسمية من الحكومات المتعاقبة على العراق وما بين المطالبة بزيادة حصص الارباح او التاميم احيانا في البرلمان، وكذلك في الصحافة العراقية.

ونظرا لظروف عدة تتعلق بالانتاج وحاجة السوق العالمية للنفط وبسبب الضغوط السياسية والوطنية العالمية على اساليب استغلال النفط وخوف هذه الشركات من تفاقم المطالبة الوطنية الى الحد الذي يمكن ان تصل فيه النتائج بالشكل الذي يفقدها امتيازاتها الاحتكارية في العراق كما حصل في بعض بلدان المنطقة فقد واقفت على مناصفة الارباح وزيادة الانتاج وذلك في الثالث من نيسان 1951م، وبالرغم من ذلك فقد بقيت مسألة تحديد الاسعار بيد الشركات الاحتكارية وحرية التصرف بصورة منفردة لاحتساب تكاليف الانتاج[3].

كانت الشركات تهدف من هذه الموافقة الى التخفيف من مساوئ الامتيازات والالتفاف على المطالبة بالتاميم وبالرغم من ذلك فقد بقيت مصالح العراق تعرض للنهب والابتزاز والتجاوز، واستمر انخفاض الانتاج ولم تسمح الشركات بتطوير صناعة نفطية مع تهديد الثروة الغازية وتعرضها للحرق. ولم توفق الحكومات بخاصة في العهد الملكي في مسعاها بسبب قوة التأثير البريطاني، كما فشلت حكومات العهد الجمهوري منذ 1958م في انتزاع حقوق العراق بسبب ضعفها وعدم جدية اجراءاتها في هذا السبيل[4].

بعد ثورة (14 تموز 1958م) عقد جولات عدة مع الشركات الاجنبية وكانت مطالب الحكومة العراقية تتلخص في تنفيق الريع وزيادة الانتاج والاستثمارات والمساهمة في امتياز الشركات والرقابة المالية للحكومة عليها، والتقيد بالقواعد الفنية اثناء عملية الاستثمار وعدم حرق الغاز الطبيعي. وحاولت الشركات تعطيل المفاوضات واطالتها لثني الحكومة عن مطالبها مما اضطر الحكومة العراقية انذاك الى تصعيد اسلوب المفاوضات الى اسلوب التشريع، واصدار قانون رقم (80 لسنة 1961م) الذي ينص على وضع الاراضي الواقعة ضمن امتيازات الشركات وغير المستثمرة فعلياً تحت سيطرة

الدولة والتي بلغت مساحتها 99,5٪ من مجموع المساحة المشمولة بامتيازات الشركات، فعدت الشركات ذلك تحدياً خطيراً لها فرفضت الالتزام به وحاولت منع قيام الشركة الوطنية التي انشئت عام 1964م من القيام باعمال نفطية رئيسة وخفضت الانتاج بشكل حاد.

لقد شهد الواقع تردد الحكومات العراقية في تطبيق القانون (رقم 80) حتى كادت الحكومة العراقية عام 1965م ان تعقد اتفاقاً مع الشركات ترهن بموجبه الاراضي المشمولة بالقانون تحت شعار استثمارها من شركة مختلطة مما شجع هذا الموقف الشركات على فتح باب المفاوضات عام 1967م، وقد كان اتجاه المفاوض العراقي فيها يسير نحو التوصل الى تسوية تكون محصلتها التراجع عن القانون (رقم 80) وعدم قيام شركة النفط الوطنية باي نشاط نفطي الا بموافقة الشركات. ولقد افشلت الحركة الوطنية هذه المفاوضات بعد سماع تفاصيلها وسارعت بالقيام بنشاطات سياسية واسعة اجبرت الحكومة على الانسحاب من المفاوضات[5].

بوشر في المفاوضات بعد (17 تموز 1968م)، وتحولت السياسة النفطية في العراق من منحى تحكم الشركات في الشؤون النفطية للعراق وتبعية الحكومات وانجارها الى محاولة التحكم فيها وفرض السيادة عليها، والى اتجاه الاستغلال الوطني الامثل لها، فكانت اولى الخطوات الجريئة التي خطتها القيادة السياسية هي الاستثمار المباشر للاراضي المنتزعة بموجب القانون (رقم 80) واعادة بناء شركة النفط الوطنية العراقية.

ان السلوك السياسي الذي مارسته الشركات النفطية كان يمثل اقصى درجات التعسف والاساءة الى اقتصاديات البلاد. وقد بلغ الضغط ذروته على

العراق بعد (17 تموز 1968م) ولاسيما بعد ان ثبت للشركات عزم الدولة على استعادة الحقوق المشروعة للعراق[6].

لقد بدأت المفاوضات في (15 كانون الثاني 1972م) بين الحكومة العراقية ووفد الشركات، وعلى مدى(ثمان جلسات) استغرقت من (كانون ثان حتى 9 شباط 1972م) لجأت الشركات الى شتى الاساليب في دفع المفاوضات الى متاهات ومسارات بعيدة عن صلب الموضوع، مما حدا برئيس الوفد العراقي المفاوض الى ان يختتم الجلسة الثامنة محدداً فيها المطالب النهائية للعراق[7].

رفضت الشركات النفطية عرض الحكومة العراقية فتوقفت المفاوضات، ولمواجهة الموقف اصدر (مجلس قيادة الثورة) انذاراً في (14 ايار 1972م) اعطى الشركات مهلة اسبوعين للاستجابة لطلباته لانه لا يحقق مطالب العراق المشروعة، ثم عقدت بعد ذلك (الجلسة التاسعة) من المفاوضات في 31 ايار 1972م[8].

اثناء مدة انذار الشركات نشرت الجرائد العراقية مطالب العراق التي قدمتها الحكومة العراقية الى الشركات مع شرح مفصل لكل مطلب منها وباعمدة خاصة موقعة عن وكالة الانباء العراقية وبسبعة اعداد تحت عنوان (هذه مطالبنا) وفيما يلي عناوين هذه المطالب وتواريخ نشرها مستلة عن جريدة الجمهورية فقط والتي نشرت على صفحاتها الاولى وهي:

1- برمجة السياسة الانتاجية.

2- تنفيق الريع.

3- السياسة الاستثمارية لشركات النفط.

4- المساهمة في امتيازات الشركات.

5- تسعير نفط الجنوب.

6- نقل مركز الشركات الى بغداد.

7- الرقابة المالية على شركات النفط الاجنبية في العراق.

ونشرت على التوالي في الايام (18، 20، 21، 22، 23، 24، 26، من ايار 1972م).

وبعد انتهاء مدة الانذار الحاسم، انذرت القيادة السياسية في العراق الشركات مرة اخرى لمدة يوم واحد ينتهي قبل ظهر يوم (1 حزيران 1972م). وقد نشر بيان مجلس قيادة الثورة في جريدة الجمهورية معلنا فيه اخر يوم مهلة للشركات. وقد جاء في مضمونه ما يؤكد على الشركات بانه غير قابل للمساومة او التجزئة كل ما له علاقة بالنقاط الرئيسة الثلاث والتي هي:

1- الاستجابة السريعة لطلب الحكومة برفع معدلات الانتاج الى الطاقة القصوى.

2-وضع منهج انتاجي ثابت وطويل الامد من حقولنا النفطية.

3-تقديم عرض ايجابي حول المطالب التي قدمها وفد الحكومة المفاوض.

كما اعادت الجرائد نشر بيان الانذار لمجلس قيادة الثورة[9].

ولما لم تستجب الشركات النفطية لمطالب العراق، فقد اعلن في ليلة (1 حزيران 1972م) على الشعب العراقي تأميمها، وقد نشر (قرار التاميم) على الجرائد العراقية في (2 حزيران 1972م) والذي جاء فيه:

(لقد رفضت الشركات الاحتكارية تقديم عرض جديد يستجيب لمصالحنا في هذا القطر وعبرت ذلك عن استهتار بحق الشعب وتجاهل لمطالبه العادلة والمحددة ضمن مدة الانذار، ازاء ذلك قرر مجلس قيادة الثورة باسم

الشعب اصدار قانون تاميم شركة نفط العراق المحدودة رقم (69 لسنة 1972م) والذي عد نافذا من تاريخ صدوره هذا اليوم الاول من حزيران)[10].

وبذلك فقد سجل هذا اليوم عن انتهاء مدة الاعداد للقرار (مرحلة ما قبل اتخاذ القرار)، و(عملية اتخاذ القرار) وابتداء الصفحة المهمة من القرار وهي (مرحلة تنفيذ القرار ومتابعته)، التي تعد المرحلة الحاسمة في سجل هذه القضية وفي سجل تاريخ العراق السياسي، وعن مراحل عملية صنع القرار (فان قرار التاميم يتكون من صفحتين، صفحة القرار، وصفحة انجاح القرار.. فالمهم ليس في اتخاذ القرار وانما المهم اعداد مستلزمات انجاح القرار)[11].

ولقد طرحت بدائل عدة خيارات حول (قرار تاميم النفط) على القيادة السياسية العراقية وناقشتها عن طريق حساب الفوائد والمخاطر لكل بديل، وصولاً للقرار الرشيد الذي تعتقد القيادة السياسية في العراق بانه الذي سيحدد النتائج الايجابية لها في صراعها مع الشركات الاجنبية[12].

وقد نشرت جديدة الجمهورية[13]- على سبيل المثال- بهذه المناسبة عناوين عدة كبيرة مبرزة اياها نورد منها:

نعلن للشعب رضوخ الاحتكارات وفشل مناوراتها وضغوطها). و(مفاوضاتنا التزمت نصا وروحا بالقانون رقم (69 لسنة 1972م) والقانون رقم (80 لسنة 1961م).

وبذلك بدأت مرحلة السيادة الوطنية على الثروات النفطية العراقية بعد ما استجابت الشركات واعترفت بقرار التاميم ودخلت المفاوضات لتصفية المسائل المتعلقة فيما بين الطرفين.

ثانيا: انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الجرائد العراقية بالمطالبة في قرار التاميم:

لقد تم بحث دور الجرائد العراقية في هذه القضية كل واحدة منها على حدة، وعلى مرحلتين(**) سميت المرحلة الاولى (بالدراسة القبلية) وهي التي تحدد دورها في المساهمة في (عملية صنع القرار في مرحلة الاعداد للقرار) والتي تمتد من بداية صدور اول عدد للجرائد العراقية بعد (17 تموز 1968م) ولغاية اعلان (قرار التاميم) في (1 حزيران 1972م) وقد راعى الباحث بان يفرز معطيات تحليل المضمون لهذه المدة الى قسمين- انظر نموذج المعلومات رقم -1- وهما:

القسم الاول: ويضم المدة الممتدة من 18 تموز 1968م لغاية بدء المفاوضات مع الشركات النفطية الاجنبية في (1972/1/15م) وسميت بمدة (ما قبل المفاوضات).

القسم الثاني: وهو الذي يضم مدة المفاوضات والانذار الممتدة من تاريخها ولغاية اعلان قرار التاميم في (1 حزيران 1972م).

كان التقسيم كذلك حرصا من الباحث على بيان ادق التفاصيل لدور وسائل الاعلام بشأن هذه القضية قبل بدء المفاوضات مع الشركات، فضلا عن مقارنة مساهمتها عبر هاتين المدتين.

اما المرحلة الاخرى من هذه القضية فقد سميت بـ(الدراسة البعدية)، وهي التي تحدد (دور وسائل الاعلام في المساهمة في العملية بعد اتخاذ القرار) أي (مرحلتي تنفيذ القرار ومتابعته)، وتمتد هذه المرحلة من اعلان قرار التاميم ولغاية 1972/3/1م وهو اليوم الذي وافقت فيه عن قبول قرار التاميم والبدء

بمفاوضات التعويض وتصفية الامور المتعلقة بينها وبين الحكومة العراقية. وفيما يأتي بيان نتائج تحليل المضمون لهذه القضية:

اولا: انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الصحف العراقية في ممارسة دورها بالمطالبة في هذه القضية.

لقد أظهر التحليل ان انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الجرائد العراقية في ممارسة دورها بالمطالبة في صنع قرار في قضية العلاقة مع شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق وقرار التاميم (69 لسنة 1972م) في كل جريدة قد توزعت على احد عشر نوعا من الفنون الصحفية لمرحلة الاعداد للقرار ولمرحلة التنفيذ والمتابعة لهذه القضية وهي:

أ- المقال الافتتاحي.

ب- العمود الصحفي.

ج- الحديث (التصريح).

ه- التحقيق الصحفي.

د- اللقاءات

و- رسائل والبرقيات.

ز- الخبر.

ح- التقرير الصحفي.

ط- الرسوم والكاريكاتير.

ي- المقال.

ك- المؤتمرات الصحفية.

ثانيا: درجة الاهمية التي اولتها الصحف العراقية لمطالبتها في هذه القضية

تحددت درجة الاهمية التي اولتهـا الجرائـد العراقيـة في القـضية المتعلقـة بـشأن العلاقة مع شركات النفط الاجنبية العاملـة في العـراق، وقـرار التـاميم (69 لـسنة 1972م) وعن طريق مواقع انواع الفنون الصحفية التي عبرت فيها عـن مطالبتهـا بـصنع قـرار عـلى صفحات جرائدها ووفقا لذلك فقد تحددت ثلاثة مواقع قيست على اساسها درجة اهميـة المطالبة فكان كل موقع منها بدرجة من الاهمية عن غيره، وهي:

أ-الصفحة الاولى من كل عدد من الجريدة.

ب- الصفحة الداخلية من كل عدد من الجريدة.

ج- الصفحة الاخيرة من كل عدد من الجريدة.

المبحث الثاني:

دور الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار التاميم ومقارنة نوع التمايز وحجمه في طبيعة مساهمتها:

سيبين هذا المبحث حجم ودور مساهمة الجرائد العراقية في عملية صنع القرار في القضية المتعلقة بشأن العلاقة مع الشركات النفطية العاملة في العراق، وقرار التاميم (69 لسنة 1972). وفي ضوء معطيات تحليل المضمون، اذ سنتعرف على كفاءة الجرائد العراقية وفاعليتها في تقديم المعلومات الى وحدة اتخاذ القرار ومدى مساهمتها في العملية، وكذلك معرفة اساليبها في ممارسة دورها بالمطالبة عن طريق المقارنة فيما بين الجرائد التي اثيرت فيها قضايا البحث، وهذا يعني التوصل الى معرفة نوع التمايز بينها في القضية المثارة.

وبلا شك ان معرفة هذه التساؤلات سيشكل في الواقع الاجابة على اهداف البحث فيما يتعلق بهذه القضية. ستتم المقارنة في هذه القضية على مرحلتين هما: المرحلة القبلية التي هي مرحلة الاعداد للقرار، والمرحلة البعدية التي هي مرحلة تنفيذ قرار التاميم ومتابعته كما يأتي:

اولا: مرحلة الاعداد لقرار التاميم

أ-المقارنة بين انواع الفنون الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها بالمطالبة في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972م).

بينت نتائج تحليل المضمون لهذه القضية بان انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الجرائد العراقية بالمطالبة بصنع قرار في هذه القضية هو 1286 نوعا صحفيا- كما جاء في الجدول (1-1) والذي يوضح معطياته ما يأتي:

1-ان اكبر مساهمة بالمطالبة في صنع قرار عن طريق استخدام انواع الفنون الصحفية لمجموع المطالب في القضية هو لجريدة الثورة بنسبة 51,32٪ بتكرار 660 نوعا صحفيا، وتاتي بعدها جريدة الجهورية بنسبة 35،31٪ بتكرار 454 نوعا صحفيا، واخيرا تاتي جريدة العراق بنسبة 13،37٪ بتكرار 172 نوعا صحفيا.

ان التمايز بين النسب ومجموع المطالب يبين بشكل واضح حجم التمايز بالمطالبة فيما بين الجرائد في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972م).

2-مارست الجرائد انواع الفنون الصحفية جميعا المعدة في استمارة البحث ما عدا جريدة العراق فانها لم تستخدم فنون، الرسوم والكاريكاتير، والحديث (التصريح) لهذه المرحلة.

وفيما يأتي مقارنة بين انواع الفنون المستخدمة في الجرائد لهذه المرحلة بحسب الترتيب كما مبين في الجدول (1-1):

1- الخبر: بلغ مجموع المطالبة فيه 366 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام له في جريدة الثورة 50٪ بتكرار 184، ثم جريدة الجمهورية وبنسبة متقاربة مع جريدة العراق بلغت 27٪ بتكرار 98، وجريدة العراق 23٪ بتكرار 84.

2- الحديث (التصريح): لقد تقاربت نسبة استخدام له بين جريدتي الثورة والجمهورية اذ استخدمته جريدة الثورة بنسبة 52٪ بتكرار 116، ثم جريدة الجمهورية بنسبة 48٪ بتكرار 105، وقد غاب عن الاستخدام في جريدة العراق.

3- المقال: بلغ مجموع المطالبة فيه 140 تكرارا، كان استخدام جريدة الثورة له كبيرا جدا بنسبة 61,5٪ بتكرار 86، وبشكل اقل في جريدة الجمهورية بنسبة 27٪ بتكرار 38، واقلهما في جريدة العراق ونسبتها 11,5٪ بتكرار 16.

4- المقال الافتتاحي: بلغ مجموع المطالبة فيه 113 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام 49٪ لجريدة الثورة بتكرار 55، ثم جريدة الجمهورية 36٪ بتكرار 41، وجريدة العراق 15٪ بتكرار 17.

5- العمود الصحفي: بلغت المطالبة فيه 21 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام له في جريدة الجمهورية 45٪ بتكرار 46، ثم جريدة الثورة 41٪ بتكرار 42، واستخدمته جريدة العراق بنسبة 14٪ بتكرار 14.

6- التقرير الصحفي: بلغت المطالبة عن طريق 80 تكرارا، كان اكبر استخدم له في جريدة الثورة بنسبة 56٪ بتكرار 45، ثم جريدة الجمهورية 24٪ بتكرار 19، وقاربتها في الاستخدام جريدة العراق 20٪ بتكرار 16.

7- الرسائل والبرقيات: استخدمت في هذه المرحلة بمجموع 78 تكرارا، وكانت اعلى نسبة استخدام لها في جريد الجمهورية 64٪ بتكرار 50، وبعدها جريدة الثورة 31٪ بتكرار 24، وبشكل محدود في جريدة العراق 5٪ بتكرر 4.

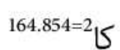
8- اللقاءات: بلغ مجموع المطالبة عن طريقها 74 تكرارا، اعلى نسبة كانت في جريدة الثورة 68٪ بتكرار 50، وبشكل محدود في جريدة الجمهورية 24٪ بتكرار 18، وبشكل قليل جدا في جريدة العراق بنسبة 8٪ بتكرار 6.

جدول رقم (1-1)

مقارنة بين انواع الفنون الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها بالمطالبة

في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972م) لمرحلة الاعداد

	الجرائد / انواع الفنون الصحفية	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المقال الافتتاحي	41	36	55	49	17	15	113	100
2	العمود الصحفي	46	45	42	41	14	14	102	100
3	الحديث(التصريح)	105	48	116	52	0	0	221	100
4	اللقاءات	18	24	50	68	6	8	74	100
5	التحقيق الصحفي	31	51	19	31	11	18	61	100
6	الرسائل والبرقيات	50	64	24	31	4	5	78	100
7	الخبر	98	27	184	50	84	23	366	100
8	التقرير الصحفي	19	24	45	56	16	20	80	100
9	الرسوم والكاريكاتير	3	8	35	92	0	0	38	100
10	المقال	38	27	86	61,5	16	11,5	140	100
11	المؤتمرات الصحفية	5	38	4	31	4	31	13	100
المجموع الكلي		454		660		172		1286	
نسبة المطالبة بين المراحل		35,31		51,32		13,27		100	



9- التحقيق الصحفي: بلغ مجموع استخدامه 61 تكرارا استخدمته جريدة الجمهورية بنسبة 51٪ بتكرار 31، ثم بشكل اقل في جريدة الثورة بنسبة 31٪ بتكرار19، واخيرا في جريدة العراق بنسبة 18٪ بتكرار 11.

10- الرسوم والكاريكاتير: لقد استخدم هذا النوع من الفنون في المطالبة بتكرار 38 توزعت في جريدة الثورة بنسبة 92٪ بتكرار 35، وبشكل محدود جدا في جريدة الجمهورية بنسبة 8٪ بتكرار 3، وغابت عن الاستخدام في جريدة العراق.

11- المؤتمرات الصحفية: استخدمت في المطالبة بتكرار 13، كانت نسبة الاستخدام متقاربة او متساوية فيما بين الجرائد واستخدمتها جريدة الجمهورية بنسبة 38٪ بتكرار (5) وتساوت في جريدتي الثورة والعراق بنسبة 31٪ بتكرار 4 لكل منهما.

ويستدل من التحليل بان اعلى نسب استخدام في مرحلة الاعداد للقرار كان لجريدة الثورة ثم بعدها لجريدة الجمهورية، واخيرا لجريدة العراق لانواع الفنون الصحفية الاتية:

(المقال الافتتاحي، والحديث (التصريح)، واللقاءات، والخبر، والتقرير الصحفي، والرسوم الكاريكاتير والمقال).

كما ان اعلى نسب استخدام كان لجريدة الجمهورية ثم لجريدة الثورة ثم جريدة العراق لانواع الفنون الصحفية الاتية (العمود الصحفي، والتحقيق الصحفي، والرسائل والبرقيات، والمؤتمرات الصحفية).

وقد جاءت جريدة العراق في الترتيب الاخير في استخدامها لانواع الفنون الصحفية جميعا بالمطالبة في صنع قرار في هذه القضية فضلا عن غياب استخدامها لـ(الحديث، التصريح)، (والرسوم والكاريكاتير).

ب- المقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان درجة الاهمية بالمطالبة فيما بين الجرائد

بينت المواقع التي استخدمتها الجرائد العراقية لمطالبها في صنع القرار لهذه القضية درجة الاهمية التي اولتها لها هذه الجرائد وفيما ياتي بيان نوع الاهتمام لكل جريدة ودرجته بحسب ما جاء في الجدول (2-1).

لقد توزعت المطالب التي مارست الصحافة فيها دورها في هذه القضية البالغة 1286 نوعا صحفيا على مواقع صفحاتها بالشكل الاتي:

1- استخدمت الجرائد العراقية جميعا مواقع صفحاتها الثلاثة عن طريق استخدامها لانواع الفنون الصحفية بالمطالبة في صنع قرار التاميم بشكل تتفاوت في مواقع الجريدة الواحدة أو فيما بينها، ما عدا جريدة العراق التي لم تستخدم موقع الصفحة الاخيرة عند ممارستها لدورها في استخدام هذه الانواع الصحفية.

جدول رقم (2-1)

مقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان درجة الاهمية بالمطالبة بين الجرائد

في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972م) لمرحلة الاعداد

	الجرائد / الموقع	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	صفحة اولى	147	35	205	48	71	17	423	100
2	صفحات داخلية	281	37	384	50	101	13	766	100
3	صفحة اخيرة	26	27	71	73	0	0	97	100
نسب موقع الجريدة		454	35,5	660	51,3	172	13,4	1286	100

كا^2=29,035

جدول رقم (2-2)

مقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان درجة الاهمية بالمطالبة بين الجرائد

في تنفيذ ومتابعة قرار التاميم (69 لسنة 1972م)

	الجرائد / الموقع	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	صفحة اولى	84	20	265	62	76	18	425	100
2	صفحات داخلية	323	35	474	51	129	14	929	100
3	صفحة اخيرة	51	30	120	69	2	1	173	100
نسب موقع الجريدة		458	30	859	56	207	14	1524	100

كا^2=60

2-توزع حجم الاهتمام الذي اولته الجرائد العراقية لهذه القضية في مرحلة الاعداد كما ياتي:

اولا: الصفحة الاولى: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 423 نوعا صحفيا كان اعلى استخدام عليها في جريدة الثورة بنسبة 48٪ بتكرار 205 نوعا صحفيا، ثم لجريدة الجمهورية 35٪ بتكرار 147 نوعا صحفيا واقلهما جريدة العراق 17٪ بتكرار 71 نوعا صحفيا.

ثانيا: الصفحات الداخلية: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 766 نوعا صحفيا كان اعلى استخدام لهذا الموقع من قبل جريدة الثورة بنسبة 50٪ بتكرار 384 نوعا صحفيا، وبعدها لجريدة الجمهورية 37٪ بتكرار 281 نوعا صحفيا واستخدمته جريدة العراق 13٪ بتكرار 101 نوعا صحفيا.

ثالثا: الصفحة الاخيرة: لم تستخدم جريدة العراق هذا الموقع بالمطالبة في هذه القضية لهذه المرحلة، وقد جاء استخدام جريدة الثورة له بشكل كبير جدا بلغت نسبته 73٪ بتكرار 71 نوعا صحفيا، واستخدمته جريدة الجمهورية بنسبة 27٪ بتكرار 26 نوعا صحفيا.

ويظهر عن طريق التحليل بان الجرائد قد اولت هذه القضية اهتماما كبيرا جدا لمجموع مطالبها عن طريق ابرازها على مواقع صفحاتها، ولكن بشكل متفاوت جدا على مواقعها مما يدلل على عدم تخطيط الجرائد لتوزيعها على المواقع فقد جاء استخدام الصفحة الاخيرة قليلا جدا بالنسبة للجريدة الواحدة فضلا عن انه لم يستخدم احيانا كما هو في جريدة العراق، وكان الاهتمام في استخدام موقع الصفحة الاولى، كما كان استخدام جريدة العراق بالنسبة لمجموع مطالبها في الجريدة ذاتها كبيرا ايضا.

ج- المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972)

لقد ساهمت الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع (قرار التاميم) مجتمعة وبشكل كبير جدا قياسا الى مطالبها في الجريدة الواحدة او فيما بينها، وفيما يأتي عرض لنتائج تحليل المضمون عن طبيعة ونوع الدور بالمطالبة التي مارستها الجرائد عن طريق انواع الفنون الصحفية التي بلغ مجموعها 1286 نوعا صحفيا وكما هو مبين في الجدول رقم (3-1):

1- مارست الجرائد جميعا دورا بالمطالبة في صنع (قرار التاميم) وبشكل كبير جدا عن غيره من المطالب بلغ 9,3 انواع صحفية، تميزت فيه جريدة الثورة عن غيرها من الجرائد اذ كانت نسبتها 55٪ بتكرار 493 نوعا صحفيا وكانت نسبة جريدة الجمهورية 35٪ بتكرار 318 نوعا صحفيا، ومن ثم جريدة العراق بنسبة 10٪ بتكرار 92 نوعا صحفيا.

2- لم تمارس الجرائد العراقية جميعا -مطلقا- دورا بالمطالبة في الابقاء او المحافظة على الوضع القائم او العلاقة مع الشركات النفطية مع الحكومة مما يدلل على رفضها بشكل واضح. ان هذا الموقف يدلل ايضا عن موقف الرأي العام العراقي الذي عبرت عنه الجرائد العراقية في هذه القضية.

3- مارست الجرائد العراقية دورا بالمطالبة في تعديل الوضع القائم للعلاقة مع الشركات النفطية بلغ 182 نوعا صحفيا توزعت بشكل مناسب فيما بينها، فكانت نسبة جريدة الثورة 42٪ بتكرار 76 نوعا صحفيا وجريدة الجمهورية 41٪ بتكرار 74 نوعا صحفيا، ثم جريدة العراق 17٪ بتكرار 32 نوعا صحفيا.

4- مارست الجرائد العراقية جميعا دورا بالمطالبة بتعديل القرارات والقـوانين ذات الـصلة بتحسين العلاقة مع الشركات النفطية بلغ 45 نوعا صحفيا، وكانت اكـبر ممارسـة دور فيـه لجريدة الثورة من الجرائد الاخرى بنسبة 47٪ بتكـرار 21 نوعـا صـحفيا، وبعـدها جريـدة العراق 35٪ بتكرار 16 نوعا صحفيا ثم جريدة الجمهورية 18٪ بتكرار 8 انواع صحفية.

5- مارست الجرائد العراقيـة جميعـا دورا محايـدا عـن طريـق وصـف الواقـع النفطـي في العراق والتحدث عن طبيعة الشركات والمؤسسات النفطية العراقية واثر الواردات النفطية في التنمية بلغ 156 نوعا صحفيا، كانت ممارسة الدور فيه لجريـدة الثـورة كبـيرا او بنـسبة 45٪ بتكرار 70 نوعا صحفيا ثم جريدة الجمهورية 35٪ بتكرار 54 نوعا صـحفيا، وجريـدة العراق 20٪ بتكرار 32 نوعا صحفيا.

لقد جاءت نتائج تحليل المضمون بهذا الشكل لتدلل على ما يأتي:

1- مارست الجرائد العراقية جميعا دورها في صنع (قـرار التـاميم) والقـانون (69 لسنة 1972) بشكل كبير جدا، فهـي قـدمت المعلومـات المتنوعـة وعرضـتها عـلى وحـدات اتخاذ القرار والنخـب الفنيـة والاسـتـشارية لاوجـه الاشـكال المتوقعـة جميعـا للعلاقـة مـع الشركات، كـما انهـا جميعـا لم تمـارس دورا بالمطالبـة في ابقـاء الوضـع القـائم للعلاقـة مـع الشركات النفطية، وهذا الـدور الـذي مارسـته بـلا شـك يعـبر عـن اتجاهـات الـرأي العـام والقيـادة الـسياسية. وقـد كـان حجـم الـدور الـذي مارسـته جريـدة الثـورة متميـزا عـن غـيره وكبـيرا ، امـا جريـدة الجمهوريـة فقـد كـان دورهـا كبـيرا ايـضا، وقـد جـاء دور جريدة العراق قياسا الى مجموع المطالب في المرتبة الثالثـة في عمليـة صـنع قـرار التـاميم، ولكن بالرغم من ذلك فانها قد مارست هذا الدور وبرزته بـشكل جيـد قياسـا الى مطالبهـا في الجريـدة، وقـد تميـزت جريـدة الجمهوريـة عـن غيرهـا بالمطالبـة بتعـديل الاوضـاع

والقرارات ذات الصلة بالعلاقة مع الشركات من اجل تطوير وتحسين هذه العلاقة عن غيرها من المطالب الاخرى.

جدول رقم (3-1)

المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية في صنع قرار التاميم (69 لسنة 1972م) لمرحلة الاعداد

	الجرائد / الدور	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المطالبة بصنع قرار	318	35	493	55	92	10	903	100
2	المطالبة بالمحافظة على الوضع	0	0	0	0	0	0	0	0
3	المطالبة بتعديل الوضع	74	41	76	42	32	17	182	100
4	المطالبة بتعديل ذات الصلة بالوضع	8	18	21	47	16	35	45	100
5	وصف الواقع (محايد)	54	35	70	45	32	20	156	100
	المجموع الكلي	454	35,3	660	51,3	172	13,4	1286	100

كا^{2}=43,761

جدول رقم (3-2)

المقارنة بين ادوار الجرائد بالمطالبة بتفيذ متابعة قرار التاميم (69 لسنة 1972م)

	الجرائد / الدور	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المطالبة بصنع قرار	0	0	0	0	0	0	0	0
2	المطالبة بالمحافظة على الوضع	402	29	792	58	182	13	1378	100
3	المطالبة بتعديل الوضع	0	0	0	0	0	0	0	0
4	المطالبة بتعديل ذات الصلة بالوضع	4	14	16	55	9	31	29	100
5	وصف الواقع (محايد)	52	44	51	44	14	12	117	100
	المجموع الكلي	458	50	859	56	207	14	1524	100

كا^{2}=21,44,448

2- اظهرت المطالب المذكورة في البحث بان نسبة المطالبة في صنع قرار التاميم مقارنة بنسبة المطالبة بالمحافظة على الوضع القائم للعلاقة مع الشركات النفطية العاملة في العراق ولمجموع هذين المطلبين هو 100٪ الى صفر بالمائة. وهذا يدلل على ان توجهات الرأي العام الذي عبرت عنه الصحف او نقلته الى جهة اتخاذ القرار والى المجتمع عن طريق مطالبها تتطابق تماما مع موقف القيادة السياسية باتخاذ قرار التاميم مع رغبة الاعلام بالمطالبة في صنعة وتغيير الوضع القائم للعلاقة مع الشركات النفطية، كما يدلل على ان الموقف الرسمي للقيادة السياسية قد تطابق ايضا مع الموقف الشعبي، فضلا عن الموقف الاعلامي عند اتخاذ القرار.

د- ابعاد اتفاق الاستجابة باتخاذ قرار التاميم مع دور وسائل الاعلام بالمطالبة في صنع القرار

يبقى هنا التساؤل مشروعا حول الاستجابة التي مارستها قيادة وحدة اتخاذ القرار، هل هي بسبب (المطالب الاعلامية) ام بسبب (المطالب الوطنية) الاخرى من غير مصادر الاعلام، ام كانت بسبب (مدركات او تخطيط القيادة السياسية) فقط، او بسببها جميعا؟، هذا ما لايمكن الاجابة عليه في هذا البحث بشكل قاطع لانه يحتاج الى اجابة موضوعية ومباشرة من (متخذ قرار)، كما انه من فعاليات اتخاذ القرار في عملية صنع القرار فضلا عن ان بحثها تعني به تخصصات علمية اخرى غير بحوث الاعلام.

ولكن وبالرغم من ذلك علينا ان نبين بوضوح تام اعتمادا على معطيات تحليل المضمون، والمتابعة النظرية لتاريخ المطالبة السياسية والاعلامية في القضية المعروضة في هذا البحث، ان الموقف الذي مارسه الاعلام في العراق بالمطالبة في صنع قرار التاميم والذي كانت المفاضلة فيه قد وصلت الى اقصى حد من حدود المفاضلة بين الاختيارات والبدائل المطروحة والمتوقعة واخطرها واهمها وهي اختيار التاميم عن غيره، قد تطابق في الوقت نفسه مع اتخاذ هذا البديل من وحدة اتخاذ القرار.

وقد وجد الباحث تاسيسا على ما سبق عند تفحص او الرجوع الى المطالب والبدائل التي عرضتها الحكومة العراقية وفدها المفاوض التي اعلنت في وسائل الاعلام كما ذكرت في المقدمة التاريخية للقضية على الشركات الاجنبية العاملة في العراق لا تدلل على نية الحكومة العراقية الظاهرة او المعلنة باتخاذ هذا القرار الصعب والحاسم في التوقيت نفسه الذي صدر فيه.

ونضيف في هذا الجانب اضافة الى ما بيناه سابقا لتاكيد هذا الاستنتاج للدلالة على حجم الدور واهمية وفاعلية الاعلام بالمطالبة في هذا الموضوع هو

ما يفصح عنه (طه ياسين رمضان)[***] اذ يقول[14]: (كنـت ارى بـشكل واضـح عنـدما اتـابع اهتمام الرئيس بالتاميم.. فاجده عندما يستمع الى لجنـة المفاوضـات مـع الـشركات وهـي تقدم نتائج اعمالها... وتخبره بان الوفد الفلاني او الشركة الفلانية او الدولة الفلانية قد ماطلت، كان يعبر عن ارتياح عظيم لان الهدف في منظورها من المفاوضات هو التاميم).

وعلى الرغم من ان تاميم النفط هـو في صـلب منظـور القيـادة الـسياسية وفكـر حزب البعث العربي الاشتراكي من قبل استلام السلطة السياسية في العراق، ولكن هذا القول يؤكد بان توقيت القرار -قرار التاميم- لم يكـن في منظـور القيـادة الـسياسية في العـراق في حينها الا انه يشغل تفكير الرئيس صدام حسين واهتمامه، وهذا يدلل على ان الاعـلام غـير موجه رسميا او بشكل مباشر باتجاه المطالبة بالتاميم علنا، ولو ان هذا لا يمنع او يقلل من مشروعية توجيهها، او من قيامها بدعم ومساندة موقف المفـاوض العراقـي كـما يجـب ان يكون عليه دورها، او ما هو مطلوب منها مركزيا.

ويدعم هذا الاستنتاج ايضا قول رئيس جمهورية العراق نفـسه أثنـاء حـديث لـه يستعرض فيه دوره في عملية المفاوضـات مـع الـشركات[15]: كنـت اشرف عـلى المفاوضـات واطلب من الوفد العراقي المفاوض ان يصعد الحالـة بوجـه الـشركات، وقلـت ايـنما تـصل الشركات وتريد ان تتفق حاول ان تصعبها بوجههم، ولكن من دون ان تقول هـذا للقيـادة لكي نجعل حماسها متجها باتجاه السخط على الشركات وتعنتها،ولنبعد دخولها في مناقـشة كأن نقول على هذه النقطة ونتنازل عن تلك... لان موضوع التاميم كـان حالـة حاسـمة في الذهن). وهذا يعني بان قرار التاميم كان من مقدمات تفكير قيـادة الدولـة قبـل وسـائل الاعلام.

وهذا التخطيط الذي ذكره الرئيس نفسه قد اجج الحقد فعلا عند القيادة السياسية والرأي العام مما دعا وسائل الاعلام فضلا عن مشروعية واهميته الوطنية والقومية ان تعبر عن طريق ممارسة دورها بالمطالبة في عملية صنع قرار حاسم حول العلاقة مع الشركات النفطية الاجنبية العاملة في العراق والبت في موضوع استثمار الثروة النفطية وطنيا.

ان حجم المطالبة ونوعها الذي عبرت عنه وسائل الاعلام التي شملها البحث قد اعطت حتما لوحدة اتخاذ القرار وقيادتها في العراق سندا قويا وحافزا مهما لهما وللنخب الفنية والاستثمارية المحيطة بها على ان اللحظة (توقيت القرار) مناسبة جدا لتحقيق ما خططت له باتخاذ قرار التاميم.

ومما يدعم ما ذهب الباحث اليه في استنتاجاته، ومن معطيات البحث في وسائل الاعلام هو صدور الاشارة الوحيدة التي تدلل على نية القيادة السياسية باتخاذ الاجراء الحاسم الذي لابد منه في مثل هذه القضية في توقيت القرار ومساندته ذلك عن طريق ما نشرته جريدة الجمهورية في 1972/5/30م) أي قبل يوم من التاميم في مقالها الافتتاحي الموسوم (رأي الجمهورية)، والذي كان ينشر على صفحتها الثانية كتقليد لها في ذلك الوقت، نورد نصا منه وهو: (عن ثقة تامه بالمستقبل وعن تصميم منطلق من طبيعة الشعب الواعي المدرك والمتمرس على النضال تكلم نائب امين سر القطر ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة فبشر الجماهير التي صنعت اكثر من ملحمة أثناء الايام المنصرمة بتلاحمها وتضامنها ومبادرتها الايجابية تجاه المعركة مع شركات النفط الاحتكارية، بشرها بان يوم الاول من حزيران سيكون يوم النصر، ويوم تركيع الشركات النفطية المستغلة لحقوق شعبنا..).

ان هذه الحقائق قد عبرت عنها مصادر الاعلام تعبيرا واضحا وكبيرا عن طريق ممارسة دورها بالمطالبة في صنع قرار التاميم، فضلا عن مصادر المعلومات

الاخرى التي اعتمدت عليها القيادة السياسية في معرفة هذه الحقائق عن الرأي العام والتي دعمت موقفها في توقيت اتخاذ مثل هذا القرار الصعب والحاسم.

ثانيا: مرحلة تنفيذ قرار التاميم (69 لسنة 1972م) ومتابعته

أ-المقارنة بين (انواع الفنون) الصحفية التي مارست الجرائد فيها

دورها في (تنفيذ قرار) التاميم (69 لسنة 1972م) ومتابعته

لقد بينت نتائج تحليل المضمون بان حجم الانواع الصحفية التي استخدمتها الجرائد العراقية المطالبة في صنع قرار التاميم وتنفيذه هو 1524 نوعا صحفيا كما جاء في الجدول (1-2) والذي تظهر معطياته ما ياتي:

1- ان اكبر حجم مساهمة بالمطالبة في صنع قرار التاميم عن طريق استخدام انواع الفنون الصحفية لمجموع مطالب التنفيذ والمتابعة هو لجريدة الثورة ونسبته 56٪ بتكرار 859 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية ونسبته 30٪ بتكرار 458 نوعا صحفيا، واخيرا جريدة العراق بنسبة 14٪ بتكرار 207 نوعا صحفيا. ان هذه الحجوم والنسب المتفاوتة في الاستخدام فيما بين الجرائد تبين مدى التمايز بين جريدة واخرى في حجم المساهمة ونوعها في هذه القضية والذي كان فيه تميز واضح لجريدة الثورة عن غيرها.

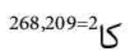
2- مارست الجرائد العراقية انواع الفنون الصحفية جميعا في تنفيذ قرار التاميم ومتابعته، ما عدا (المؤتمرات الصحفية) التي انفردت باستخدامها جريدة الثورة فقط من دون جريدتي الجمهورية والعراق.

جدول رقم (1-2)

مقارنة بين انواع الفنون الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها بالمطالبة

في تنفيذ قرار التاميم (69 لسنة 1972م) ومتابعته

الجرائد / انواع الفنون الصحفية		الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المقال الافتتاحي	30	37	37	45	15	18	82	100
2	العمود الصحفي	80	67	37	31	2	2	119	100
3	الحديث(التصريح)	8	5	136	87	13	8	157	100
4	اللقاءات	46	40	57	50	11	10	114	100
5	التحقيق الصحفي	10	36	16	57	2	7	28	100
6	الرسائل والبرقيات	22	14	93	58	46	28	161	100
7	الخبر	167	38	196	44	80	18	443	100
8	التقرير الصحفي	26	21	76	60	24	19	126	100
9	الرسوم والكاريكاتير	17	19	72	81	0	0	89	100
10	المقال	52	26	135	67	14	7	201	100
11	المؤتمرات الصحفية	0	0	4	100	0	0	4	100
المجموع الكلي		458		859		207		1524	
نسبة المطالبة بين المراحل		30		56		14		100	



3- لقد تفاوت حجم استخدام كل نوع من انواع الفنون الصحفية فيها فبرزت بعضها انواعا منها، كما برزت الاخرى غيرها، وتقارب استخدام البعض الاخر في جميعها.

وفيما يأتي بيان ومقارنة نوع الاستخدام وحجمه لهذه الفنون بحسب الترتيب لهذه المرحلة وهي:

1- الخبر: بلغ استخدامه في الصحف جميعا 443 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام له في جريدة الثورة 44٪ بتكرار 196، ثم جريدة الجمهورية 38٪ بتكرار 167، وجريدة العراق 18٪ بتكرار 80.

2- المقال: بلغ استخدامه في الصحف جميعا 201 تكرارا، استخدمته جريدة الثورة بشكل كبير جدا بلغ 67٪ بتكرار 135، ثم جريدة الجمهورية 26٪ بتكرار 52، وبعدها جريدة العراق 7٪ بتكرار 14.

3- الرسائل والبرقيات: بلغت في الصحف جميعا 157 تكرارا، تميزت جريدة الثورة فيها بنسبة 58٪ بتكرار 161، واستخدمتها جريدة العراق 28٪ بتكرار 46، وبعدها جريدة الجمهورية 14٪ بتكرار 22.

4- الحديث (التصريح): بلغ استخدامه 157 تكرارا، تميزت فيه جريدة الثورة جدا بنسبة 87٪ بتكرار 136، وجاءت جريدة العراق بنسبة 8٪ بتكرار 13، واخيرا جريدة الجمهورية 5٪ بتكرار 8.

5- التقرير الصحفي: بلغ استخدامه 26 تكرارا، تميزت في استخدمه جريدة الثورة 60٪ بتكرار 76، وكانت نسبة جريدة الجمهورية 21٪ بتكرار 13، ثم جريدة العراق 19٪ بتكرار 24.

6- العمود الصحفي: بلغ استخدامه 19 تكرارا، تميزت جريدة الجمهورية باستخدامه بنسبة 67٪ بتكرار 80، ثم جريدة الثورة 31٪ بتكرار 37، وبشكل محدود جدا في جريدة العراق 2٪ بتكرارين فقط.

7- اللقاءات: بلغ مجموع استخدامه 114 تكرارا، كانت نسبة استخدم لجريدة الثورة 50٪ بتكرار 57، وبعدها جريدة العراق 40٪ بتكرار 46، ثم جريدة الجمهورية 10٪ بتكرار 11.

8- الرسوم والكاريكاتير: بلغ استخدامه 89 تكرارا، بلغ في جريدة الثورة بنسبة 81٪ بتكرار 72، ثم جريدة الجمهورية 19٪ بتكرار 15، ولم تستخدمه جريدة العراق.

9- المقال الافتتاحي: بلغ استخدامه في الصحف جميعا 82 تكرارا، استخدمته جريدة الثورة 45٪ بتكرار 37، ثم جريدة الجمهورية 37٪ بتكرار 30، واخيرا جريدة العراق 18٪ بتكرار 15.

10- التحقيق الصحفي: بلغ استخدامه 28 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام له في جريدة الثورة 57٪ بتكرار 16، ثم جريدة الجمهورية 36٪ بتكرار 10، واخيرا جريدة العراق 7٪ بتكرارين فقط.

11- المؤتمرات الصحفية: استخدمت في جريدة الثورة فقط لاربع مرات من دون الجرائد الاخرى.

نستنتج من هذا التحليل بان اعلى نسبة استخدام لانواع الفنون الصحفية جميعا في مرحلة تنفيذ قرار التاميم، ومتابعته هو لجريدة الثورة، ما عدا (العمود الصحفي) الذي تميزت جريدة الجمهورية في استخدامه، وقد تميزت جريدة الثورة بشكل كبير جدا عن غيرها باستخدام (الحديث، والرسائل،

والبرقيات، والتقرير الصحفي، والرسوم والكاريكاتير، والمقال)، كما انها انفردت في استخدام (المؤتمرات الصحفية)، وكانت تاتي بالمرتبة التي تليها في الاستخدام جريدة الجمهورية دائما وبعدها جريدة العراق التي لم تستخدم اطلاقا في هذه المرحلة (الرسوم والكاريكاتير، والمؤتمرات الصحفية).

ب- المقارنه بين انواع الفنون الصحفية لبيان (درجة الاهمية) بالتنفيذ فيما بين الجرائد

تبين المواقع التي استخدامتها الجرائد العراقية لمطالبها في صنع قرار التاميم درجة الاهمية التي اولتها لها، وفيما يلي بيان نوع الاهتمام لكل جريدة ودرجته مقارنة بالجرائد الاخرى، كما جاء في الجدول رقم (2-2) كما يأتي:

لقد توزعت المطالب التي مارست الجرائد فيها دورها في تنفيذ قرار التاميم ومتابعته والبالغة 1524 نوعا صحفيا على مواقع صفحاتها كما يأتي:

1- استخدمت الجرائد جميعا مواقع صفحاتها الثلاثة عن طريق استخدامها لانواع الفنون الصحفية في ممارسة دورها في تنفيذ قرار التاميم ومتابعته بشكل متفاوت فيما بينها في الجريدة الواحدة او فيما بينها.

2- توزع حجم الاهتمام ونوعه الذي اولته الجرائد لمتابعة تنفيذ قرار التاميم كما يأتي:

اولا: الصفحة الاولى: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 425 نوعا صحفيا اعلى استخدام لها في جريدة الثورة 62٪ بتكرار 265 نوعا صحفيا، وتقاربت جريدتا الجمهورية والعراق فيما بينهما اذ استخدمتها الجمهورية 20٪ بتكرار 84 نوعا صحفيا، والعراق 18٪ بتكرار 76 نوعا صحفيا.

ثانيا: الصفحات الداخلية: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 926 نوعا صحفيا اعلى استخدام لها في جريدة الثورة 51٪ بتكرار 474 نوعا صحفيا، ثم جريدة

الجمهورية 35٪ بتكرار 323 نوعا صحفيا، واخيرا جريدة العراق 14٪ بتكرار 129 نوعا صحفيا.

ثالثا: الصفحة الاخيرة: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 173 نوعا صحفيا اعلى استخدام عند جريدة الثورة 69٪ بتكرار 120 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية 30٪ بتكرار 51 نوعا صحفيا، وقد اقتصر استخدام جريدة العراق لهذا الموقع لنوعين من الفنون الصحفية شكلت نسبة 1٪ فقط.

لقد اظهرت معطيات تحليل المضمون لهذه المواقع في الجرائد العراقية جميعا بان درجة الاهتمام كانت كبيرة جدا من قبلها بسبب الحجم الكبير لانواع الفنون الصحفية المستخدمة وفي المواقع المختلفة، وقد سادت النسب الكبيرة في استخدام المواقع لجريدة الثورة عليها.

ج- المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية في تنفيذ قرار التاميم (96 لسنة 1972م) ومتابعته

ساهمت الجرائد العراقية جميعا بالمطالبة في تنفيذ قرار التاميم (96 لسنة 1972م) بشكل كبير جدا في حجم المطالب، ولكن بشكل متفاوت فيما بينها، وفيما يأتي وصف لدور الجرائد بالمطالبة والمقارنة فيما بين ادوارها كما جاء في الجدول رقم (3-2) لمجموع المطالب التي بلغت 1524 نوعا صحفيا وهي كما يأتي:

1- لم تمارس الجرائد جميعا دورا بالمطالبة في تبديل قرار التاميم (96 لسنة 1972م) او الاعتراض على توقيت القرار، او المطالبة بتاجيله- مطلقا-.

2- مارست الجرائد جميعا دورا كبيرا جدا بتنفيذ ومتابعة قرار التاميم (69 لسنة 1972م) اذ حاز على الحجم الكبير جدا من المطالب لهذه المرحلة التي بلغت

1387 نوعا صحفيا، تميزت فيها جريدة على غيرها من الجرائد بنسبة 58٪ بتكرار 792 نوعا صحفيا، وجاءت بالمرتبة الثانية جريدة الجمهورية بنسبة 29٪ بتكرار 402 نوعا صحفيا، اما جريدة العراق فقد كانت 13٪ بتكرار 184 نوعا صحفيا.

3- لم تمارس الجرائد جميعا دورا مطلقا بالمطالبة في تعديل قرار التاميم او تغيير بعض مواده، مما يدلل على مدى الموافقة والتاييد له.

4- مارست الجرائد جميعا دورا صغيرا بالمطالبة في تغيير الاوضاع والقرارات ذات الصلة بتحسين سير تنفيذ قرار التاميم (69 لسنة 1972م) بلغ 29 نوعا صحفيا كان اكبر حجم لدور جريدة الثورة 55٪ بتكرار 16 نوعا صحفيا، ومن ثم جريدة العراق بنسبة 31٪ بتكرار 9 انواع صحفية، واخيرا جريدة الجمهورية 14٪ بتكرار 4 انواع صحفية.

5- مارست الجرائد جميعا دورا محايدا عن طريق وصف واقع التاميم والثروة النفطية في العراق والمؤسسات النفطية واثرها في التنمية بلغ تكراره 117 نوعا صحفيا تساوت فيه نسبي جريدة الثورة 44٪ بتكرار 52 نوعا صحفيا مع ارجحية بفارق نوع صحفي واحد لجريدة الجمهورية، اما جريدة العراق جاءت بنسبة 12٪ بتكرار 14 نوعا صحفيا.

لقد اظهرت نتائج تحليل المضمون لمرحلة تنفيذ قرار التاميم (69 لسنة 1972م) ومتابعته في الجرائد العراقية ما يأتي:

1- لقد مارست الجرائد جميعا دورها بالمطالبة في المحافظة على قرار التاميم (69 لسنة 1972) واعتماده وتاييده ومساندته وعدم طرح أي بديل له او الاعتراض على توقيت اصداره، بل انها كان لها الدور الواضح والذي بينته معطيات

جداول تحليل المضمون السابقة بالتاثير في القيادة السياسية في توقيت اصدار القرار، او رغبتها في ذلك. كما انها قدمت المعلومات الملائمة الاخرى والمتنوعة وعرضتها على وحدة اتخاذ القرار والنخب الفنية والاستثارية والتي طالبت بتعديل الاوضاع ذات الصلة في تحسين سير تنفيذ القرار، والمعلومات الوصفية عن الواقع النفطي في العراق وسبل تطويره.

وبهذا تكون الجرائد العراقية قد دللت على تطابق موقفها ومطالبها مع استجابة القيادة السياسية ونوع اهتمامها بالقرار.

2- بينت نتائج تحليل المضمون بان الجرائد العراقية جميعا مارست اساليب الدعم والتاييد والمساندة لقرار التاميم (69 لسنة 1972م)، وكذلك اسلوب تقديم المعلومات وعرضها على وحدات اتخاذ القرار في الموضوع. كما ساهمت في تعبئة الرأي العام حوله مما وفرت لقيادة وحدة اتخاذ القرار التغذية الراجعة التي ترتب عليها لان تقيم هذا القرار ومدى صواب نظرتها وفعاليتها في توقيت تنفيذه ونوعه.

3- اوضحت نتائج تحليل المضمون ايضا الحجم الكبير ونوع الدور الذي مارسته الجرائد العراقية في تنفيذ قرار التاميم (69 لسنة 1972م)، كما بينت مدى التمايز في حجم ونوع الدور الذي مارسته بالمطالبة في هذه المرحلة مما يدلل على مدى ونوع كفاءتها وفاعليتها في عرض القرار ومناقشته عبر مواقع صفحاتها مع وحدات اتخاذ القرار وقياداتها ومع الجماهير.

الهوامش:

(*) انظر: عبد المجيد رشيد الصوفي، اختبار كا^2 (×) واستخداماته في التحليل الاحصائي، (بيروت، دار النضال للطباعة والنشر، 1985).

(**) استعان الباحث بالدكتور الحميري رئيس قسم الرياضيات في كلية ابن الهيثم، جامعة بغداد، والدكتور احسان محمد الحسن استاذ قسم الاجتماع، كلية الاداب جامعة بغداد، في استخدام الاساليب الاحصائية وكيفية معالجة بيانات معطيات تحليل المضمون في البحث.

(1) د. محسن خليل، (قرار تاميم النفط)، مرجع سابق، ص54.

(*) تمثلت هذه الاحتكارات بالشركات النفطية (البريطانية والهولندية والفرنسية والامريكية).

(2) للمزيد انظر: د. قاسم احمد، وثائق النفط في العراق، ج1، (بغداد، مطبعة العاني، 1975)، ص7.

(3) للمزيد انظر: نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، (1925-1952)، (بيروت، 1980)، ص404-405.

(4) د. محسن خليل، مرجع سابق، ص55.

(5) حول ذلك انظر بالتفصيل: أ-النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التاميم (بغداد، وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة، 1972)، ص49-52. ب-التأميم بداية سياسية بترولية عربية صائبة (بغداد، مطابع دار الثورة، 1974)، ص17.

(6) نفطنا من محاولات الالتفاف الى التاميم (بغداد، وزارة الاعلام، دار الحرية للطباعة، 1972)، ص12.

(7) للمزيد انظر: د. سعدون حمادي، مذكرات واراء في شؤون النفط، (بيروت، دار الطليعة، 1980)، ص15و37-39.

(8) المرجع نفسه، ص82-88.

(9) جريدة الجمهورية، العدد (1402) في 1 حزيران 1972م.

(10) جريـدة الجمهوريـة، العـدد (1403) في 2 حزيـران 1972م (وكـذلك في الجرائـد اليومية العراقية الاخرى الصادرة في نفس اليوم).

(11) حسن طوالبه (مقتطفات من نظرية العمل البعثية) (بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988)، ص86.

(12) د. محسن خليل، مرجع سابق، ص62.

(13) جريدة الجمهورية، العدد (1639)، اذار 1973م.

(**) انظر: استمارة المعلومات رقم (-1-).

(***) عضو مجلس قيادة الثورة، وعضو قيادة قطر العراق منذ ثورة (17 تمـوز 1968م) ونائب رئيس الجمهورية وحتى سقوط النظام.

(14) زهير صادق رضا الخالدي، ايام في حياة صدام حسين، تقديم طـه ياسـين رمـضان) (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1987)، ص41.

(15) كراس: (التاميم بداية الدفاع الصحيح عن العراق)، (بغـداد، دار الحريـة للطباعـة، 1984)، ص285.

الفصـــــل السادس

دور وسائل الاعلام بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني (55 لسنة 1980م)

المبحث الاول

دور الجرائد في المطالبـة في صـنع قـرار تأسـيس المجلـس الـوطني ومقارنـة نـوع التمايـز وحجمه في طبيعة مساهمة الجريدة الواحدة

المبحث الثاني

دور الجرائد العراقية بالمطالبـة في (صـنع قـرار المجلـس الـوطني) ومقارنـة نـوع التمايـز وحجمه في طبيعة مساهمتها

المبحث الاول

دور وسائل الاعلام بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني (55 لسنة 1980م)

اولا: السياق المباشر، ومناسبة صنع القرار

في آب 1921م تـوج الملـك فيـصل ملكـا عـلى العـراق، وشـكلت للعـراق حكومـة دستورية مقيدة بالقانون، والاربع سنوات اللاحقة تـم صـياغة الدسـتور العراقـي اذ اقـرت مبادئه نظاما هو (النظام الديمقراطي البرلماني)، وقد منح فيه الملك سلطات فعليـة واسـعة كما تشكل عن طريقه (مجلس الامة) الذي يتألف من (مجلس الاعيان والنواب)، ويتـألف (مجلـس الاعيـان) مـن عـدد لا يتجـاوز العـشرين عـضوا بيـنما يتـألف (مجلـس النـواب) بالانتخاب بنسبة واحد الى عشرين الف ناخب، وقد تم في مدة الحكم الملكي الممتـدة بـين عام 1921م-1958م تشكيل ستة عشر مجلسا "نيابيا"[1].

وباعلان النظام الجمهوري في 14 تموز 1958م بدأ العمل بموجب الدستور الجديد دستور الاربع والعـشرين مـن تمـوز 1958م، ورغـم ان هـذا الدسـتور قـد ثبـت في مادتـه السابعة ان (الشعب مصدر السلطة) الا ان الواقع لم يكشف عن اية اطر تمثيلية من شأنها ان تؤكد هذا الـنص، كـما ان ممارسـة الـسلطة عـن طريـق تحديـدها بمقتـضاه بكـل مـن (مجلس السيادة) و(مجلس الوزراء) هي الاخرى قد اقترنت لتكون حـصرا او احتكـارا بيـد رئيس الوزراء، وهكذا طبعت هذه المرحلة بالفردية، واستحالت في ظل واقعها المذكور ايـة امكانية لوجود انتخابات تمهد لقيام برلمان يعبر عن ارادة الشعب[2].

ان المرحلـة التـي تلـت مرحلـة اول حكـم جمهـوري لم تـشهد تطـور هـذا الواقـع كـما ان الحكـم العـارفي الـذي تربـع بعـدها عـلى الـسلطة لم يكـشف عـن أي

اتجاه لتحقيق ارادة الشعب، فقد تكرست السلطة وبحكم دستور (نيسام 1964م) بيد رئيس الجمهورية وكانت وفقا لاهوائه الشخصية التي تميزت بالنزوع نحو الفردية والتسلط مما جعل مسألة الانتخابات ومن ثم قيام مجلس لمثلي الشعب مسألة بعيدة وغير واردة في ذهن القائمين على هذا النظام المذكور[3].

وبعد استلام (حزب البعث) للسلطة في (17 تموز 1968م) فقد سعت (القيادة السياسية) التي قادت السلطة الى قيام المؤسسات الديمقراطية وفق مبدأ (الديمقراطية الشعبية) التي يؤمن بها الحزب ويسعى الى تحقيقها والتي تهدف الى تمثيل الفئات الشعبية والمثقفة في المؤسسات الديمقراطية في الدولة.

وقد لخص التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن (لحزب البعث) القطر العراقي المنعقد في كانون الثاني 1973م وصف مرحلة الحكم التي كان يقودها من بداية 1968م ولغاية انعقاد المؤتمر في ميدان التحولات الديمقراطية (.. بانها كانت مرحلة ارساء اسس التجربة الديمقراطية الشعبية واستخدام صيغها المتناسبة مع ظروف الحزب والثورة الموضوعية..)[4].

لقد سعت القيادة السياسية منذ بدايتها الاولى لتثبت سلطتها فقد (..تميزت المرحلة الاولى من الثورة باتباع صيغ مركزية شديدة في داخل الحزب والدولة والمنظمات الشعبية والمجتمع.. كانت تلك الصيغ ضرورية لتثبيت سلطة الثورة)[5].

وفي سياق السعي لتشكيل (مجلس وطني) في العراق فقد حدد الحزب في المؤتمر القطري الثامن له مهاما مركزية من اجل تحقيقها، منها استكمال مقومات الديمقراطية الشعبية ومؤسساتها التي حدد اهدافها فيما يتعلق بالمجلس الوطني بما يأتي: (استكمال تشكيل (المجلس الوطني) بصيغته المرحلية أي عن طريق

التعيين[6] كمرحلة مؤقتة، ومن ثم حدد نفسه بهدف مركزي اخر تعهد به بعد تحقيق ذلك الهدف، اذ وجد لزاما عليه (..في اطار المرحلة القادمة، وبعد انضاج الشروط الملائمة يجب السعي لاستكمال مقومات التجربة الديمقراطية بوضع دستور دائم للبلاد واجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني..)[7].

ولابد من الاشارة هنا الى ان المؤتمر القطري الثامن للحزب قد حدد في مهامه اللاحقة وكما ذكرنا سابقا تحقيق هدف تشكيل مجلس وطني عن طريق التعيين كمرحلة مؤقتة ولكنه لم ينفذ هذا الهدف المركزي وذلك بسبب ان القيادة السياسية (قدرت بانها لن تكون ذات اهمية حقيقية في تطوير الممارسات الديمقراطية في المجتمع الثوري، وبان الشعب سينظر اليها كحالة مصطنعة تفتقر الى مقومات الحياة الاصلية، لذلك فضلت عدم اللجوء اليها)[8]، وقد تم استبدال فكرة تشكيل (مجلس وطني) عن طريق التعيين لاحقا بتشكيل (المجلس الوطني في القانون (55 لسنة 1980م) والذي تم اختيار اعضاءه عن طريق الانتخاب الحر والمباشر من ابناء الشعب ليعلن عن ابتداء تشكيل (اول مجلس وطني نيابي منتخب) بعد انتهاء العهد الملكي في (14 تموز 1958م)، وهذا يعني بان الدولة العراقية لم تشكل مؤسسة نيابية انتخابية منذ عام 1958م ولغاية عام 1980م.

يعد المجلس الوطني[*] احدى المؤسسات السياسية العليا لسلطة الدولة المعترف بها دستوريا الى جانب (مجلس قيادة الثورة) و(رئيس الجمهورية) و(مجلس الوزراء) وهو ايضا في الوقت نفسه مؤسسة معترف بها شعبيا لكونها منتخبة من الشعب انتخابا حرا مباشرا وبالاقتراع العام.

ثانيا: دور الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني ومقارنة نوع التمايز وحجمه في طبيعة مساهمة الجريدة الواحدة

لقد تم بحث دور الجرائد العراقية في هذه القضية على مرحلتين(**). المرحلة الاولى وسميت (بالدراسة القبلية) وهي التي تحدد دور وسائل الاعلام بالمساهمة في العملية في (مرحلة الاعداد للقرار) التي تمتد من بداية صدور اول عدد للجرائد العراقية بعد (17 تموز 1968م) الى اعلان مسودة مشروع (قانون المجلس الوطني) للمناقشة من الشعب عن طريق وسائل الاعلام في (5 كانون اول 1979م).

اما المرحلة الاخرى من هذه القضية سميت (بالدراسة البعدية) وهي التي تحدد دور وسائل الاعلام بالمساهمة في العملية بعد اتخاذ القرار باعلان مسودة مشروع القانون ولغاية (5 تموز 1980م). وهذه المرحلة من مراحل عملية صنع القرار هي (مرحلة التنفيذ والمتابعة) لهذه القضية، وقد راعى الباحث تقسيمها الى مدتين لتميزها وكما يأتي:

أ- مدة مناقشة مسودة قانون (55 لسنة 1980م) بصيغته النهائية بتاريخ 1980/3/17م اذ تميزت هذه المدة بمناقشة مسودة القانون وتقويمه مما وفر لوحدة اتخاذ القرار التغذية العكسية حوله وتعديله فضلا عن تقديم الدعم والتاييد والمساندة له، وتعبئة الرأي العام من وسائل الاعلام حوله.

ب- مدة الترشيح وهي مدة ممارسة تطبيقه التي تبدأ من 1980/3/17م ولغاية الاعلان عن اول اجتماع للمجلس الوطني في وسائل الاعلام في 1980/7/5م يمارس فيه مهامه بعد جلسة الافتتاح في 1980/6/0م معلنا عن ابتداء اول مجلس وطني في العهد الجمهوري وفيما يأتي نتائج تحليل المضمون في هذه القضية:

اولا: انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الجرائد العراقيـة في ممارسـة دورهـا بالمطابة في هذه القضية:

اتضح من نتائج تحليل المـضمون بـان انـواع الفنـون الـصحفية التـي اسـتخدمتها الجرائد العراقية في ممارسة دورها في صنع قرار في كل جريدة قد توزعت عـلى احـد عـشر فنا صحفيا لمرحلة الاعداد لقرار المجلس الوطني، ولمرحلة تنفيذه ومتابعته وهي:

أ- المقال الافتتاحي.

ب- العمود الصحفي.

ج- الحديث (التصريح).

ه- التحقيق الصحفي.

د- اللقاءات

و- رسائل والبرقيات.

ز- الخبر.

ح- التقرير الصحفي.

ط- الرسوم والكاريكاتير.

ي- المقال.

ك- المؤتمرات الصحفية.

ولبيان انواع الفنون الصحفية وحجمها التي استخدمتها الجرائد العراقية لممارسـة دورها بالمطالبـة في هـذه القـضية لكـل جريـدة (انظـر جـداول المبحـث الثـاني في موضـع المقارنة).

ثالثا: درجة الاهمية التي اولتها الجرائد العراقية لمطالبتها في هذه القضية:

تحددت درجة الاهمية التي اولتهـا الجرائـد العراقيـة في القـضية المتعلقـة بـشأن تأسيس المجلس الوطني في العراق، والقانون (55 لسنة 1980م) وعن طريق مواقـع انـواع الفنون الصحفية التي عبرت فيها عن مطالبها في صنع القرار على صفحات جرائدها.

ووفقا لذلك فقد تحددت ثلاثة مواقع قيست على اساسها درجة اهميـة المطالبـة فكان كل موقع منها يتميز بدرجة من الاهمية عن غيره وهي:

أ- الصفحة الاولى من كل عدد من الجرائد.

ب- الصفحة الداخلية من كل عدد من الجريدة.

ج- الصفحة الاخيرة من كل عدد من الجريدة.

المبحث الثاني

دور الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار المجلس الوطني

ومقارنة نوع التمايز وحجمه في طبيعة مساهمتها

سيبين هذا المبحث حجم ودور الجرائد العراقية ومساهمتها عامة بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني والقانون (55 لسنة 1980م). في ضوء معطيات تحليل المضمون، اذ سنتعرف على كفاءة الجرائد العراقية وفاعليتها في تقديم المعلومات الى وحدات اتخاذ القرار ومدى مساهمتها في العملية، وكذلك معرفة اساليب ممارسة دورها بالمطالبة عن طريق المقارنة فيما بين الجرائد التي اثيرت فيها قضايا البحث، وهذا يعني التوصل الى معرفة نوع التمايز بينها في الادوار في القضية المثارة فيها.

تتم المقارنة في هذه القضية فيما بين الجرائد على مرحلتين هما: (المرحلة القبلية) التي هي (مرحلة الاعداد للقرار)، و(المرحلة البعدية) والتي هي مرحلة تنفيذ القانون (55 لسنة 1980م) ومتابعته كما يأتي:

اولا: مرحلة الاعداد تأسيس المجلس الوطني

أ-المقارنة بين انواع الفنون الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني(69 لسنة 1972م).

أظهرت نتائج تحليل المضمون بان حجم انواع الفنون الصحفية التي استخدمتها الجرائد العراقية بالمطالبة بتأسيس المجلس الوطني لهذه المرحلة هو 151 نوعا صحفيا- انظر الجدول (1-3) والذي تبين معطياته ما يأتي:

1- ان اكبر مساهمة بالمطالبة في صنع قرار عن طريق استخدام انواع الفنون الصحفية لمجموع المطالب هو لجريدة الثورة بنسبة 46٪ بتكرار 70 نوعا صحفيا،

ثم جريدة الجهورية بنسبة 38٪ بتكرار 57 نوعا صحفيا، ثم جريدة العراق وبنسبة 16٪ بتكرار 24 نوعا صحفيا.

ان الفارق بين النسب ومجموع المطالب يبين بشكل واضح حجم التمايز بالمطالبة فيما بين الجرائد في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني.

2- مارست الجرائد استخدام بعض انواع الفنون الصحفية، ولم تستخدم بعض الانواع الاخرى، كما برزت استخدام بعض الانواع الصحفية التي طالبت فيها اكثر من غيرها ونسب متفاوتة جدا مما يدلل على عدم تخطيط هذه الجرائد لكيفية استخدامها نوعا وكما، اذ ان جميعها لم تستخدم بالمطالبة في هذه المرحلة اطلاقا (التحقيق الصحفي، والرسائل والبرقيات، والتقرير الصحفي، والرسوم والكاريكاتير)، فضلا عن ذلك لم تستخدم جريدة الثورة ايضا (اللقاءات الصحفية) وفيما يأتي مقارنة بين انواع الفنون الصحفية المستخدمة في هذه المرحلة بحسب الترتيب:

اولا: المقال: بلغ مجموع المطالبة فيه 36 تكرارا، كان اعلى نسبة استخدام له في جريدة الثورة 58٪ بتكرار 21، ثم جريدة الجمهورية 36٪ بتكرار 13، وبعدهما في جريدة العراق 6٪ بتكرار 2.

ثانيا: الخبر: بلغ مجموع المطالبة فيه 29 تكرارا، كانت اعلى نسبة في جريدة الثورة 48٪ بتكرار 14، ثم جريدة الجمهورية 31٪ بتكرار 9، وبعدهما في جريدة العراق 21٪ بتكرار 6.

ثالثا: المقال الافتتاحي: بلغ مجموع المطالبة فيه 26 تكرارا، كانت اعلى نسبة لجريدة الثورة 54٪ بتكرار 14، ثم جريدة الجمهورية 31٪ بتكرار 8، وتليهما جريدة العراق 15٪ بتكرار 4.

رابعا: المؤتمرات الصحفية: بلغ مجموع المطالبة فيها 20 تكرارا، كانت اعلى نسبة لجريدة الجمهورية 60٪ بتكرار 12، وتساوت فيها جريدتا جريدة الثورة والعراق بنسبة 20٪ بتكرار 4 لكل منهما.

خامسا: الحديث (التصريح): بلغ مجموع المطالبة في 19 تكرارا كانت اعلى نسبة لجريدة الثورة 52,5٪ بتكرار 10، ثم جريدة الجمهورية 37٪ بتكرار 7، ثم جريدة العراق10,5٪ بتكرار 2.

سادسا: اللقاءات: بلغ مجموع المطالبة فيها 5 تكرارات، استخدمتها جريدة الجمهورية 60٪ بتكرار 3، وبعدها جريدة العراق بنسبة 40٪ بتكرار 2، ولم تستخدم الثورة هذا النوع الصحفي في هذه المرحلة.

يتضح من هذا التحليل ان اعلى نسبة استخدام لانواع هذه الفنون بالمطالبة هو لجريدة الثورة ماعدا (المؤتمرات الصحفية، اللقاءات) اللذين تميزت باستخدامها جريدة الجمهورية عن غيرها، وكان ترتيبها بانواع الفنون الاخرى بعد جريدة الثورة، وقد جاءت جريدة العراق بعدهما في الترتيب عند استخدام هذه الفنون.

كما يوضح التحليل ايضا بان اعلى نسبة استخدام في الجرائد كانت (للمقال) واقل نسبة فيها (للقاءات) فضلا عن ذلك فقد غاب استخدام بعض انواع الفنون الصحفية فيها لهذه المرحلة، وكما بيناه سابقا.

جدول رقم (1-3)

انواع الفنون الصحفية التي مارسته الجرائد فيها دورها بالمطالبة

في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني لمرحلة الاعداد للقرار

	الجرائد / انواع الفنون الصحفية	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م		ن م
1	المقال الافتتاحي	8	31	14	54	4	15	26	100
2	العمود الصحفي	5	31	7	44	4	25	16	100
3	الحديث(التصريح)	7	37	10	52,5	2	10,5	19	100
4	اللقاءات	3	60	0	0	2	40	5	100
5	التحقيق الصحفي	0	0	0	0	0	0	0	0
6	الرسائل والبرقيات	0	0	0	0	0	0	0	0
7	الخبر	9	31	14	48	6	21	29	100
8	التقرير الصحفي	0	0	0	0	0	0	0	0
9	الرسوم والكاريكاتير	0	0	0	0	0	0	0	0
10	المقال	13	36	21	58	2	6	36	100
11	المؤتمرات الصحفية	12	60	4	20	4	20	20	100
المجموع الكلي		57		70		24		151	
نسبة المطالبة بين المراحل		38		46		16		100	

كا^2=17,185

ب-المقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان درجة الاهمية بالمطالبة فيما بين الجرائد

تبين المواقع التي استخدمتها الجرائد العراقية لمطالبها في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني درجة الاهمية التي اولتها لها وفيما ياتي بيان نوع الاهتمام ودرجة مقارنته فيها انظر الجدول (2-3).

توزعت المطالب التي مارست الجرائد دورها في هذه القضية والتي بلغت 151 نوعا صحفيا على مواقع صفحاتها بالشكل الاتي:

1- استخدمت الجرائد العراقية جميعا مواقع صفحاتها الثلاث عن طريق استخدامها لانواع الفنون الصحفية في ممارسة دورها بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني بشكل متناسب في مواقع الجريدة الواحدة او فيما بينها، ما عدا جريدة العراق التي لم تستخدم موقع الصفحة الاخيرة في هذه المرحلة.

2- توزع نوع الاهتمام وحجه الذي اولته الجرائد العراقية لهذه القضية في مرحلة الاعداد لقار تأسيس المجلس الوطني كما ياتي:

اولا: الصفحة الاولى: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 61 نوعا صحفيا كانت اعلى نسبة عليها لجريدة الثورة بنسبة 49٪ بتكرار 30 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية 43٪ بتكرار 26 نوعا صحفيا ثم جريدة العراق 8٪ بتكرار 5 انواع صحفية.

ثانيا: الصفحات الداخلية: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 80 نوعا صحفيا كان اعلى نسبة عليها لجريدة الثورة 41٪ بتكرار 33 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية 35٪ بتكرار 28 نوعا صحفيا وبعدها جريدة العراق 24٪ بتكرار 19 نوعا صحفيا.

ثالثا: الصفحة الاخيرة: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 10 انواع صحفية كانت اعلى نسبة لجريدة الثورة 70٪ بتكرار 7 انواع صحفية، وبعدها جريدة الجمهورية بنسبة 30٪ بتكرار 3 انواع صحفية، لم تستخدم جريدة العراق هذا الموقع بالمطالبة في هذه المرحلة.

يتضح من تحليل المضمون بهذا الخصوص ان الجرائد قد اولت قضية المطالبة بتأسيس المجلس الوطني اهتماما متناسبا لمجوع مطالبها على مواقع صفحاتها مما يدلل على اهمية هذه القضية لديها، فقد ابرزتها جميعا بشكل كبير جدا على صفحاتها الاول قياسا الى حجم مطالبها بالنسبة الى المواقع الاخرى، وقد كان اهتمام جريدة الثورة متميزا عن الجرائد الاخرى في استخدام هذا الموقع لهذه المرحلة.

جدول رقم (2-3)

المقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان (درجة الاهمية) بالمطالبة بين الجرائد في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني لمرحلة الاعداد

الموقع / الجرائد		الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	صفحة اولى	26	43	30	49	5	8	61	100
2	صفحات داخلية	28	35	33	41	19	24	80	100
3	صفحة اخيرة	3	30	7	70	0	0	10	100
نسب موقع الجريدة		57	38	70	46	24	16	151	100

كا^2=9,434

جدول رقم (2-4)

المقارنة بين مواقع انواع الفنون الصحفية لبيان (درجة الاهمية) بالمطالبة بين الجرائد في تنفيذ ومتابعة قرار تأسيس المجلس الوطني (55 لسنة 1980م)

	الجرائد / الموقع	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	صفحة اولى	62	43	40	28	41	29	143	100
2	صفحات داخلية	242	26	560	59	145	15	947	100
3	صفحة اخيرة	9	16	39	68	9	16	57	100
نسب موقع الجريدة		313	27	639	56	195	17	1147	100

كا^2=53,826

ج- المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني

لقد ساهمت الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني مجتمعة، ولكن بشكل يختلف فيما بينها في طبيعة ونوع المطالب التي مارست فيها دورها وفيما يأتي وصف لهذه الادوار حسب معطيات تحليل المضمون ومقارنة فيما بينها انظر الجدول رقم (3-3) لمجموع المطالب والتي هي 151 نوعا صحفيا:

1- مارست الجرائد جميعها دورها بالمطالبة بصنع قرار تأسيس المجلس الوطني بتكرار 73٪ نوعا صحفيا كان لجريدة الجمهورية الدور الاكبر منها

بنسبة 47٪ بتكرار 34 نوعا صحفيا، وجاءت بعدها الثورة 38٪ بتكرار 28 نوعا صحفيا واخيرا جريدة العراق 15٪ بتكرار 11 نوعا صحفيا.

2- مارست الجرائد العراقية جميعها دورها بالمطالبة بالمحافظة على الوضع القائم قبيل القرار الابقاء عليه بتكرار 34٪ نوعا صحفيا 182 بشكل متفاوت جدا جاءت فيه جريدة الثورة بالمرتبة الاولى 62٪ بتكرار 21 نوعا صحفيا ومن ثم جريدة الجمهورية 32٪ بتكرار 11 نوعا صحفيا، وكان دور جريدة العراق 6٪ بتكرار 28 نوعا صحفيا.

3- مارست جريدتا الجمهورية والعراق فقط دورهما بالمطالبة في تعديل الاوضاع القائمة بتكرار 7 انواع صحفية 182 من دون جريدة الثورة وكانت المطالبة 57٪ لجريدة العراق بتكرار 4 انواع صحفية، ولجريدة الجمهورية 43٪ بتكرار 3 انواع صحفية.

4- مارست الجرائد العراقية جميعها دورها بالمطالبة في تعديل القرارات والقوانين ذات الصلة بالوضع القائم من اجل تحسين سير تنفيذه بتكرار 22 نوعا صحفيا، كانت فيه لجريدة الثورة بالمرتبة الاولى بنسبة 64٪ بتكرار 14 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية 27٪ بتكرار 6 انواع صحفية، اما جريدة العراق فكانت 9٪ بتكرار 2 نوعي صحفيين فقط.

5- مارست الجرائد العراقية جميعها بشكل متفاوت فيما بينها دورا محايد بالمطالبة في هذه القضية عن طريق وصف الواقع وبيان اهمية دور الديمقراطية في المجتمع ومؤسساته بلغ 15 نوعا صحفيا، كان اعلى دور فيها لجريدة الثورة 47٪

بتكرار 7 انواع صحفية ثم جريدة العراق 33٪ بتكرار 5 انواع صحفية، واخيرا جريدة الجمهورية 20٪ بتكرار 3 انواع صحفية.

جاءت نتائج تحليل المضمون بهذا الشكل لتدلل على ما يلي:

1- ان جريدة الثورة بالرغم من انها مارست دورا محدودا بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني، ولكن انصب اغلب حجم دورها بالمطالبة في المحافظة على الوضع القائم، وقد عززت ذلك بالمطالبة بشكل كبير على تعديل وتغيير الاوضاع ذات الصلة بالوضع القائم باحتساب ان تحسينها يساهم بشكل كبير في تحسين سير تنفيذ العلاقة الديمقراطية في ادارة الدولة والمجتمع، ومما يدلل على ذلك نسبة المطالبة الكبيرة في هذا الجانب، وعدم مطالبتها اطلاقا بتغيير الوضع القائم ولو بمطلب واحد فضلا عن انها مارست دورا في وصف الحياة الديمقراطية واثرها الايجابي على المجتمع.

2- مارست جريدة الجمهورية دورا متوازيا جدا بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني، فضلا عن ان مطالبتها قد جاء بالمرتبة الاولى فيما بين الجرائد لذلك جاءت مطالبتها قليلة في المحافظة على الوضع القائم او تعديل الاوضاع ذات الصلة بتحسينه، كما انها طالبت ايضا بتعديل الوضع القائم قبل القرار.

3- لقد كانت المطالبة في جريدة العراق اقل منها في الجرائد الاخرى ولكنها بالرغم من مطالبتها في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني المحدودة، فقد تميزت عن الجرائد الاخرى بالمطالبة تعديل الوضع القائم، وبوصف الحياة الديمقراطية واهميتها ودورها في المجتمع العراقي.

ولابد من الاشارة هنا بان جريدة العراق كانت تمارس دورا اخرا بالمطالبة في صنع قرار المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي في العراق الذي رافقت مناقشته والمطالبة فيه وتقويمه في المدة نفسها ابتداءا وانتهاءا بالمطالبة بقرار تاسيس المجلس

الوطني. مما انصب اهتمامها في ذلك. فضلا عن ان الجرائد الاخرى ناقشت هـذا الموضـوع على احتساب انه جزء مكمل للحياة الديمقراطيـة في العـراق مـع قـانون المجلـس الـوطني الذي يضم العراق بكامل مناطقه.

جدول رقم (3-3)

المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني لمرحلة الاعداد

	الجرائد / الدور	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المطالبة بصنع قرار	34	47	28	38	11	15	73	100
2	المطالبة بالمحافظة على الوضع	11	32	21	62	2	6	34	100
3	المطالبة بتعديل الوضع	3	43	0	0	4	57	7	100
4	المطالبة بتعديل ذات الصلة بالوضع	6	27	14	64	2	9	22	100
5	وصف الواقع (محايد)	3	20	7	47	5	33	15	100
	نسبة دور الجريدة الى مجموع المطالبة	57	38	70	46	24	16	151	100

كا^2=24,3

جدول رقم (3-4)

المقارنة بين ادوار الجرائد بالمطالبة بتنفيذ ومتابعة قرار تأسيس

المجلس الوطني (55 لسنة 1980م)

	الجرائد / الدور	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المطالبة بصنع قرار	0	0	1	0	0	0	1	0
2	المطالبة بالمحافظة على الوضع	252	25	592	59	156	16	1000	100
3	المطالبة بتعديل الوضع	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	100
4	المطالبة بتعديل ذات الصلة بالوضع	22	53,5	13	31,7	6	14,6	41	100
5	وصف الواقع (محايد)	39	37	33	31,5	33	31,5	105	100
نسبة دور الجريدة الى مجموع المطالبة		313	27	639	56	195	17	1147	100

كا^2=48,262

د- ابعاد اتفاق الاستجابة باتخاذ قرار تأسيس المجلس الوطني مع دور وسائل الاعلام بالمطالبة في صنع القرار

1- دلل التفاوت الذي اظهره تحليل المضمون بان الصحافة العراقية كانت لها فاعلية جيدة بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني، وقد تنوعت المعلومات التي قدمتها لوحدات اتخاذ القرار في العراق وللنخب الفنية والمستشارين ذوي العلاقة في هذا الموضوع ولو بشكل متفاوت من كل جريدة، ولكنه كان بجموعه يعطي انطباعا شاملا عن اتجاهات الرأي العام حوله وقد اشر الباحث نوع هذه المعلومات وحجمها التي مثلتها انواع المطالب في صنع القرار او تعديل الاوضاع السائدة او ذات الصلة بها، فضلا عن الدور الذي مارسته بوصف الواقع الديمقراطي او اثر الحياة الديمقراطية في المجتمع واهميتها.

ان هذا يدلل بحسب معطيات تحليل المضمون بان الجرائد العراقية ساهمت في تقديم المعلومات ووفرتها وعرضتها على وحدات اتخاذ القرار وعلى المواطنين، وقد ناقشت انواعها من جهة، ومن جهة اخرى فان ممارسة هذا الدور الظاهر فيها يدلل على انها عبرت عن اتجاهات الرأي العام حول هذه القضية، وبطريقة كل منها.

2-لقد بينت نتائج تحليل المضمون في هذه المدة حجم ونوع كفاءة ومساهمة الجرائد العراقية بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني عن طريق تقديمها ومناقشتها وعرضها على وحدات اتخاذ القرار والنخب الفنية والاستشارية لها، وعلى المواطنين من خلال استخدامها لانواع الفنون الصحفية المختلفة التي عبرت فيها بالمطالبة على مواقع صفحاتها الذي تميزت فيه كل جريدة عن الاخرى بشكل او باخر من تلك المضامين.

3-ومقارنة ذلك بواقع الحياة السياسية والذي عبرت عنه القيادة السياسية في العراق للمدة التي حددها البحث للمناقشة القضية المثارة في وسائل الاعلام العراقية، بان القيادة السياسية كانت تدعو بشكل واسع الى ممارسة الديمقراطية الشعبية ويثقف الجماهير ومؤسسات الدولة عليها بالشكل الذي يختلف فيه عن المؤسسات البرلمانية السائدة في العالم، ونظرا لظروف النظام السياسي التي كان يمر بها والتي تدعو الى العمل على تثبيت مواقعه فقد استجابت القيادة السياسية الى اتخاذ قرار تأسيس المجلس الوطني في القانون رقم (55 لسنة 1980م).

1- ويبقى التساؤل هنا قائما لدى الباحث او غيره على الرغم من مساهمة وسائل الاعلام الواضحة والفاعلة بالمطالبة في صنع قرار تأسيس المجلس الوطني التي اظهرها البحث عمليا، هل ان اتخاذ قرار تأسيس المجلس الوطني والقانون (55 لسنة 1980م) هو استجابة لمطالب وسائل الاعلام بوصفها احد اهم مصادر المعلومات العلنية التي تعبر عن الرأي العام ام استجابة لمصادر اخرى غيرها، ام انه استجابة لرغبة القيادة السياسية في العراق، ام استجابة لها جميعا او لبعضها؟.. نقول ان الجواب على ذلك ليس من أهداف البحث، كما ان استجابة متخذ القرار لهذه القضية هو من شان المرحلة الثانية في عملية صنع القرار والتي هي (عملية اتخاذ القرار) التي بينا اليات عملها بحسب نماذج الاتصال بين مصادر المعلومات ووحدات اتخاذ القرار في الفصول النظرية السابقة للبحث، فضلا عن ان بحث الاستجابة وعملية اتخاذ القرار هي من شأن الباحثين في العلوم السياسية والنفسية والاجتماعية والعلوم الاخرى، والتي لا يمكن الوصول الى حقيقتها بشكل دقيق في وسائل الاعلام، ولذا يرى الباحث في هذا الصدد بان موضوع الاستجابة هو مشروع بحث لذوي الاختصاصات الاخرى مستقبلا.

ثانيا: مرحلة تنفيذ قرار تأسيس المجلس الوطني (55 لسنة1980م) ومتابعته أ-المقارنة بين (انواع الفنون) الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها في تنفيذ القرار ومتابعته.

اظهرت نتائج تحليل المضمون بان حجم الانواع الصحفية التي استخدمتها الجرائد العراقية المطالبة بتنفيذ القانون (55 لسنة 1980م) ومتابعته لهذه المرحلة بانها (1147) نوعا صحفيا انظر الجدول (1-4) وكما ياتي:

1- ان اكبر حجم للمساهمة بالمطالبة في صنع قرار عن طريق استخدام انواع الفنون الصحفية لمجموع مطالب هذه المرحلة هو لجريدة الثورة ونسبته 56٪ بتكرار 639 نوعا صحفيا، اما جريدة الجمهورية فكانت مساهمتها اقل من جريدة الثورة اذ بلغ حجم المطالبة على صفحاتها 27٪ بتكرار 313 نوعا صحفيا، ثم اخيرا كانت لنسبة حجم المطالبة في جريدة العراق 17٪ بتكرار 195 نوعا صحفيا.

وتبين هذه النتائج المتفاوتة في حجومها نوع التمايز بين جريدة واخرى في نوع المساهمة وحجمها في هذه القضية.

2- مارست الجرائد العراقية انواع الفنون الصحفية جميعها ما عدا (التحقيق الصحفي) لم يستخدم في جريدتي الجمهورية والعراق لهذه المرحلة واقتصر استخدامه في جريدة الثورة، ولم يكن ذلك بتخطيط من هاتين الجريدتين او سهوا منهما، حدث ذلك بسبب عدم تمييزهما لمواصفات فن التحقيق الصحفي وكيفية تحريره من الصحفيين او الجريدة لتلك المرحلة، لذلك نراهما قد اطلقتا على بعض الانواع الصحفية الاخرى تسمية التحقيق الصحفي الذي هو في حقيقته ليس كذلك، وينطبق هذا على تصرف الجرائد في تحرير وتبويب الانواع الصحفية.

3- لقد تفاوت حجم استخدام كل نوع من انواع الفنون الصحفية في الجرائد فبرزت بعضها انواعا منها، كما برزت الاخرى غيرها، وتقارب استخدام البعض الاخر في جميعها.

وفيما يأتي تبيان ومقارنة نوع الاستخدام وحجمه لهذه الفنون فيها بحسب الترتيب لهذه المرحلة وكما ياتي:

اولا: اللقاءات: بلغ مجموع المطالبة فيها 364 تكرارا، كانت نسبة استخدمها في جريدة الثورة متميزا جدا عن غيرها بلغت 77٪ بتكرار 280، اما جريدة الجمهورية 19٪ بتكرار 68، ثم جريدة العراق 4٪ بتكرار 14.

ثانيا: الخبر: بلغ استخدامه في الجرائد العراقية جميعها 237 تكرارا، كانت نسبة المطالبة فيه متقاربة فيما بي الجرائد بفارق قليلة جاءت بالترتيب جريدة الجمهورية 38٪ بتكرار 90، جريدة العراق 35٪ بتكرار 84، جريدة الثورة 27٪ بتكرار 63.

ثالثا: التقرير الصحفي: بلغ مجموع استخدامه في الجرائد 184 تكرارا، مارسته جريدة الثورة 49٪ بتكرار 91، ثم جريدة الجمهورية 26٪ بتكرار 47، وبنسبة مقاربة جدا منها في جريدة العراق 25٪ بتكرار 46.

رابعا: الحديث (التصريح): بلغ مجموع المطالبة فيه 85 تكرارا، كانت اعلى نسبة ممارسة استخدام له عند جريدة الثورة 40٪ بتكرار 34، وفي جريدة الجمهورية 36٪ بتكرار 31، وفي جريدة العراق 24٪ بتكرار 20.

خامسا: المقال: بلغ استخدامه في المطالبة 61 تكرارا، وكانت نسبة استخدمه في جريدة الثورة متميز عن غيرها جدا 69٪ بتكرار 42، وفي جريدة الجمهورية 20٪ بتكرار 12، واستخدمته جريدة العراق بنسبة 11٪ بتكرار 7.

سادسا: التحقيق الصحفي: لم يستخدم هذا الفن في هذه المرحلة في المطالبة الا في في جريدة الثورة فقط وبنسبة 100٪ بتكرار 45.

سابعا: الرسوم والكاريكاتير: بلغ استخدامه 44 تكرارا في الجرائد العراقية جميعها اذ استخدم عند جريدة الثورة بشكل متميز جدا عن غيره من الجرائد بنسبة 86٪ بتكرار 38، وبشكل محدود جدا في جريدة الجمهورية 9٪ بتكرار 4، وجريدة العراق 5٪ بتكرار 2.

ثامنا: العمود الصحفي: بلغ استخدامه في المطالبة 39 تكرارا، استخدام بنسب متقاربة فيما بين الجرائد، ففي جريدة الثورة 49٪ بتكرار 19، وجريدة الجمهورية 46٪ بتكرار 18، وقد قل استخدامه جدا في جريدة العراق بلغ 5٪ بتكرار 2.

تاسعا: المقال الافتتاحي: بلغ استخدامه في الجرائد العراقية جميعها 36 تكرارا، كانت اعلى نسبة استخدام له في جريدة الجمهورية 44,5٪ بتكرار 16، وبعد جريدة الثورة 33,3٪ بتكرار 12، واخيرا جريدة العراق 22,2٪ بتكرار 8.

عاشرا: الرسائل والبرقيات: بلغت في استخدامها في المطالبة 29 تكرارا، كانت اعلى نسبة لها في جريدة الجمهورية 55٪ بتكرار 16، ثم جريدة الثورة 24٪ بتكرار 7، وتقاربت معها في الاستخدام جريدة العراق بنسبة 21٪ بتكرار 6.

حادي عشر: المؤتمرات الصحفية: استخدمت في هذه المرحلة 23 تكرارا، اعلى استخدام لها في جريدة الجمهورية 48٪ بتكرار 11، ثم جريدة الثورة 35٪ بتكرار 11، واخيرا جريدة العراق 17٪ بتكرار 4.

يتضح من نتائج تحليل المضمون هذه بان اعلى نسب استخدام لانواع الفنون الصحفية (اللقاءات، والتقرير الصحفي، الحديث، والمقال والتحقيق

الصحفي والرسوم والكاريكاتير، والعمود الصحفي)، كان في جريدة الثورة، فضلا عن انفراد استخدامها لفن (التحقيق الصحفي).

قد جاءت نسبة استخدام انواع الفنون الصحفية (الخبر، والمقال الافتتاحي والرسائل والبرقيات، والمؤتمرات الصحفية) في جريدة الجمهورية.

وقد توزعت المرتبة الثانية لهاتين المجموعتين من الانواع الصحفية لجريدتي الجمهورية والثورة، ما عدا الفنون الصحفية الاتية(الخبر، التقرير الصحفي) فكانت المرتبة الثانية لجريدة العراق، كما انها تقاربت معهما بشكل كبير جدا لبعض الفنون الصحفية الاخرى وبخاصة الرسوم والكاريكاتير.

دللت هذه النتائج على ان ممارسة جريدة الثورة في استخدام هذه الفنون الصحفية كانت متميزة جدا عنه في جريدتي الجهورية والعراق.

جدول رقم (1-4)

مقارنة بين انواع الفنون الصحفية التي مارست الجرائد فيها دورها بالمطالبة في تنفيذ قرار تأسيس المجلس الوطني (55 لسنة 1980م) ومتابعته

	الصحف / انواع الفنون الصحفية	الجمهورية		الثورة		العراق		مجموع المطالبة	
		ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م	ت	ن م
1	المقال الافتتاحي	16	44,5	12	33,3	8	22,2	36	100
2	العمود الصحفي	18	46	19	49	2	5	39	100
3	الحديث(التصريح)	31	36	34	40	20	24	85	100
4	اللقاءات	68	19	280	77	16	4	364	100
5	التحقيق الصحفي	0	0	45	100	0	0	45	100
6	الرسائل والبرقيات	16	55	7	24	6	21	29	100
7	الخبر	90	38	63	27	84	35	237	100
8	التقرير الصحفي	47	26	91	49	46	25	184	100
9	الرسوم والكاريكاتير	4	9	38	86	2	5	44	100
10	المقال	12	20	42	69	7	11	61	100
11	المؤتمرات الصحفية	11	48	8	35	4	17	23	100
	المجموع الكلي	313		639		190		1147	
	نسبة مطالبة الجريدة الى مجموع المطالبة	27		56		17		100	

كا^2=275,914

ب-المقارنه بين انواع الفنون الصحفية لبيان درجة الاهمية بالتنفيذ فيما بين الجرائد

تبين المواقع التـي اسـتخدامتها الجرائـد العراقيـة لمطالبهـا في تنفيـذ القـانون (55 لسنة 1980م) ومتابعته درجة الاهميـة التـي اولتهـا لهـا، وفـيما يـلي بيـان نـوع الاهـتمام ودرجته في الجرائد ومقارنتها انظر الجدول رقم (2-4) كما يأتي:

لقد توزعت المطالب التي مارست الجرائـد فيهـا دورهـا في تنفيـذ القـانون التـي بلغت 1147 نوعا صحفيا على مواقع صفحاتها بالشكل الاتي:

1- استخدمت الجرائد العراقية جميعا مواقع صفحاتها الثلاث عن طريق استخدامها لانواع الفنون الصحفية في ممارسة دورها في تنفيذ القرار ومتابعته بشكل متفاوت فـيما بينهـا في الجريدة الواحدة او فيما بينها.

2- توزع الاهتمام وحجمه الذي اولته الجرائد لمتابعة تنفيذ القرار كما يأتي:

اولا: الصفحة الاولى: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 143 نوعا صحفيا اعـلى نـسبة فيهـا في جريدة الجمهورية 43٪ بتكرار 62 نوعا صحفيا، وقد تقارب حجم استخدامها بفارق نوعي صحفي واحد بين جريدة العراق والثورة لصالح جريدة العراق بنسبة 29٪ بتكرار 41 نوعا صحفيا، وبينما جريدة الثورة 28٪ بتكرار 40 نوعا صحفيا.

ثانيا: الصفحات الداخلية: بلـغ تكـرار حجـم المطالبـة عليهـا 947 نوعـا صـحفيا اذ ضـمت النسبة البالغة من حجم المطالبة لهذه المرحلة التي تميزت بشكل كبير جدا جريـدة الثـورة 59٪ بتكرار 560 نوعا صحفيا، وبعدها جريدة الجمهورية 26٪ بتكـرار 242 نوعـا صـحفيا، واستخدمتها جريدة العراق بنسبة 15٪ بتكرار 145 نوعا صحفيا.

ثالثا: الصفحة الاخيرة: بلغ تكرار حجم المطالبة عليها 57 نوعا صحفيا تميزت فيها جريدة الثورة عند استخدامها بنسبة 68٪ بتكرار 39 نوعا صحفيا، وتساوت جريدتا الجمهورية والعراق عند استخدام هذا الموقع بشكل محدود بنسبة 16٪ بتكرار 9 انواع صحفية لكل منهما.

يتضح من معطيات التحليل بان الجرائد العراقية اولت اهتماما كبيرا جدا لهذه القضية وعلى مواقع صفحاتها المختلفة تميزت فيها جريدة الثورة بشكل كبيرا جدا في المواقع الداخلية والاخيرة، كما تميزت جريدة الجمهورية عنهما باستخدام موقع الصفحات الاولى وتقاربت جدا جريدة العراق مع جريدة الثورة في هذا الموقع، فضلا عن تساويها مع جريدة الجهورية في موقع الصفحة الاخيرة.

ان استخدام هذه المواقع من الجرائد لا يدل واقعة على تناسب في توزيع الانواع الصحفية على مواقع الصفحات في كل جريدة مما يدلل على ورودها بشكل عفوي وغير مخطط له في توزيعها عليها على الرغم من الاهتمام الذي اولته الجرائد لهذه القضية.

ج- المقارنة بين ادوار الجرائد العراقية في تنفيذ القرار ومتابعته

ساهمت الجرائد العراقية بالمطالبة في تنفيذ القانون (55 لسنة 1980م) مجتمعة ولكن بشكل متفاوت في حجم المطالبة، لكل نوع من انواع المطالب في الجريدة الواحدة ولكنه متقارب بالتركيز والاهتمام في بعض انواع المطالب عن البعض الاخر، وفيما يأتي وصف لهذه الادوار بحسب معطيات تحليل المضمون، ومقارنة فيما بينها لمجوع المطالب التي بلغت 1147 نوعا صحفيا لهذه المرحلة انظر الجدول رقم (3-4) وكما يأتي:

1- لم تمارس الجرائد العراقية جميعها دورا بالمطالبة في تغيير توقيت اصدار القانون، او استبداله بقانون اخر، او على سير الترشيح والانتخاب، ولكن

وردت في هذه المطالبة ممارسة استخدام نوع صحفي واحد من جريدة الثورة فقط تطالب باعادة النظر في احدى مواد المجلس الوطني والتي تتعلق بترؤس اكبر الاعضاء سنا لجلسة الافتتاح بغيرها من اجل تحقيق افضل صيغة منها بحسب ما جاء في الطالبة بعد جلسة الافتتاح للمجلس الوطني بتاريخ 1980/7/5 .

2- مارست الجرائد جميعها دورا بالمطالبة في القانون (55 لسنة 1980م) بشكل كبير جدا ولكنه تفاوت بين جريدة واخرى، اذ بلغ 1000 نوع صحفي تميزت فيه جريدة الثورة بنسبة 59٪ بتكرار 592 نوعا صحفيا، ثم جريدة الجمهورية بنسبة 25٪ بتكرار 252 نوعا صحفيا، وبعدهما جريدة العراق فقد كانت 16٪ بتكرار 156 نوعا صحفيا.

3- لم تمارس الجرائد العراقية جميعا دورا بالمطالبة في تعديل القانون او تغيير مواده، مما يدلل على مدى التاييد لهذا القرار.

4- مارست الجرائد جميعها دورا بالمطالبة في تعديل الاوضاع والقرارات ذات الصلة بتحسين سير تنفيذ القانون (55 لسنة 1980م) بشكل محدود، ولكنه متفاوت فيما بينها بلغ 43 نوعا صحفيا جاءت اعلى نسبة جريدة الجمهورية 53,7٪ بتكرار 22 نوعا صحفيا، ثم جريدة الثورة 31,7٪ بتكرار 13 نوعا صحفيا، ثم جريدة العراق 14,6٪ بتكرار 6 انواع صحفية.

5- مارست الجرائد جميعا دورا محايدا في هذه المرحلة ايضا عن طريق وصف واقع النيابي والتجربة البرلمانية والديمقراطية واهميتها السياسية في المجتمعات بلغت 105 نوعا صحفيا كانت متقاربة جدا فيما بينها كانت نسبها جريدة الجمهورية 37٪ بتكرار 39 نوعا صحفيا وتساوت في كل من جريدتي الثورة والعراق بنسبة 31,5٪ بتكرار 33 نوعا صحفيا لكل منهما.

لقد دللت نتائج تحليل المضمون في الجرائد العراقية لمرحلة تنفيذ القانون ومتابعته على ما يأتي:

1- لقد مارست الجرائد العراقية جميعا دورها بالمطالبة في المحافظة على القانون.

واعتماده وعدم طرح البديل له في العمل الديمقراطي، كما انها قدمت المعلومات الاخرى المتنوعة وعرضتها على وحدة اتخاذ القرار والنخب الفنية الاستشارية التي تطالب بتعديل الاوضاع ذات الصلة من اجل ضمان سير تنفيذ القرار وتحسينه، كما انها قدمت معلومات وصفية عن الحياة الديمقراطية والبرلمانية واثرها في الحياة السياسية في المجتمع.

وكذلك قدمت معلومات الى وحدات اتخاذ القرار تدلل على عدم معارضتها او رغبتها في تعديل القانون او استبداله بغيره، وكان موقف الجرائد جميعا متطابقا في نوع المطالب بالرغم من تفاوت حجمها فيما بينها.

2- يتضح من التحليل ايضا بان الجرائد العراقية جميعا مارست اساليب الدعم والتاييد والمساعدة لتنفيذ القانون (55 لسنة 1980م)، وتعبئة الرأي العام حوله كما انها مارست في ذلك التغذية العكسية لوحدات اتخاذ القرار حول تقييم الموقف عن النتائج التي ترتب عليها اصدار القانون، وعن الترشيح وسير الانتخاب وعن التجربة البرلمانية الجديدة في العراق.

3- اوضحت نتائج تحليل المضمون ايضا الحجم الكبير ونوع الدور الذي مارسته الجرائد العراقية في تنفيذ القانون ومتابعته، كما بينت مدى التمايز في نوع الدور وحجمه الذي مارسته بالمطالبة في هذه المرحلة مما يدلل على مدى كفاءتها ونوعها وفاعليتها في عرض هذه القضية ومناقشتها عند اثارتها على وحدات اتخاذ القرار والجماهير.

الهوامش:

(1) جبار راشد جبر (المحلي الوطني- دراسة لدور المؤسسات الرسمية في النظام السياسي)، (رسالة ماجستير غير منشور مقدمة الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، 1988)، ص2.

(2) نعمة السيد، مرجع سابق، ص122.

(3) جبار راشد جبر، مرجع سابق، ص20.

(4) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن، مرجع سابق، ص89.

(5) المرجع نفسه، ص85.

(6) المرجع السابق، ص216.

(7) المرجع السابق، ص216.

(8) المؤتمر القطري التاسع، مرجع سابق، ص77.

(*) لقد تم عرض صلاحيات المجلس الوطني التي تحددت له في ظل القانون (55 لسنة 1980) في موضوع النظام السياسي العراقي في مبحث سابق، مما دفع الباحث الى اختصار هذه المقدمة التاريخية لهذا الموضوع تلافيا للتكرار.

(**) انظر استمارة المعلومات رقم (-1-).

الخاتمة

اولا: الاستنتاجات

ان اغلب مضامين الاتصال الجماهيري ان لم تكن جميعها موظفة بالشكل الذي تميل فيه الى الدعاية باشكالها المختلفة، كما ان هذه المضامين الاعلامية الموظفة دائما ما تكون مصادرها من الاعلى الى الادنى، أي من مصدر وسيلة الاعلام الى عموم الجميع.

لكن الاتصال الذي تمارس وسائل الاتصال الجماهيري دورا لتكون فيه حلقة الوصل بين الرأي العام وقيادات (وحدات اتخاذ القرار) لابد ان يكون موضوعيا يعبر بصدق عن حقيقة التوجهات والتطلعات الفعلية. لان التحريف او التشويه او اتباع اساليب الاقناع التي من شانها التاثير سلبا على قناعات ومدركات متخذي القرار فانها سوف لا تحقق بالنتيجة الغاية المرجوة من دورها، والتي من شانها ان تحقق القرارات الرشيدة والصائبة او التي تقود الى اجراء حوارات هادفة او اثارة القضايا وعرضها للحوار والمناقشة بشكل جاد وفاعل، الامر الذي يؤثر حتما على نوع الاستقرار السياسي والاجتماعي وامكانية احداث التغييرات التي يهدف اليها المجتمع بشكل اتصالي يكون الاقناع فيه الاسلوب الامثل لتحقيق أهداف الاعلام، وبهذا لابد ان تتصف هذه المضامين بصفات موضوعية تعبر عن الوقائع والاحداث والاتجاهات بشكل حقيقي مما يصح ان يطلق عليها بـ(الاعلام) بمفهومه العلمي في مجال الاتصال والذي يجب ان يكون فيه كذلك حتى يحقق غايته.

من سير البحث ومعطيات تحليل العينة المختارة من وسائل الاعلام العراقية والممثلة لها التي تحددت بالجرائد العراقية (الجمهورية، والثورة، والعراق) لقضايا البحث التي تتعلق (بقرار التأميم (69 لسنة 1972م))، و(قانون تأسيس

المجلس الوطني (55 لسنة 1980م)) فقد اجاب البحث عن التساؤلات التي تضمنتها أهداف البحث كما ياتي:

أ- ما هي كفاءة وسائل الاعلام وفاعليتها في تقديم المعلومات او توفيرها او عرضها على وحدة اتخاذ القرار او الرأي العام عند مناقشة القضايا المثارة؟

دلل تحليل المضمون على ان الصحافة العراقية كانت تتميز بالكفاءة والفاعلية ولو بشكل متفاوت من حيث الحجم فيما بينها بالمطالبة في صنع القرارات، وقد تنوعت المعلومات التي قدمتها لمتخذي القرارات او النخب الفنية والمستشارين وذوي العلاقة من جهة اتخاذ القرار، والتي كانت في طبيعتها تعطي انطباعا شاملا عن اتجاهات الرأي العام حول القضايا المثارة.

تميزت هذه الفاعلية والكفاءة في تقديم المعلومات عن طريق طرح البدائل المتعددة عند المطالبة في صنع قرار للقضية الواحدة والتي تحددت بفئات المطالبة فقد تفاوت المطالبة في الجرائد جميعا ما بين اصدار قرار جديد او الابقاء على الاوضاع القائمة او تغييرها، او تغيير القرارات والقوانين ذات الصلة بالوضع القائم لكل قضية، فضلا عن التعرض للقضايا المثارة ومناقشتها وعرض المعلومات المتنوعة بشأنها من دون تحديد بديل معين لها.

كان لطبيعة القضية والهدف منها تاثير في طبيعة المطالبة بها من قبل الجرائد جميعا. فقد اظهر التحليل بانه (كلما كانت القضية لها مساس بطبيعة عمل النظام السياسي كان المطالبة بها محدودة اكثر من غيرها في القضية التي ليس لها علاقة بذلك، والتي كانت المطالبة بها والمساهمة في صنعها اكبر منها)، هذا مع تفاوت في توجهات الجرائد نفسها مما انعكس بدوره على طبيعة المطالبة، لذلك اظهر البحث اختلاف نوع المساهمة وفاعليتها في (قضيتي التاميم والمجلس الوطني)، فبينما كانت الجرائد جميعها قد ساهمت بقدر عال جدا بدور في (عملية

صنع قرار التأميم)، وقدمت انواعا عدة من البدائل بحجم مطالبة كبير جـدا- بـالرغم مـن تفاوته بين جريدة واخرى- واستخدمت اغلب انواع الفنون الصحفية بالمطالبة، فقد لوحظ من جانب اخر تفاوتا في مـساهمتها بحجـم دورهـا بالمطالبـة في (قـضية تأسـيس المجلـس الوطني)، مما انعكس ايضا على حجم كل بديل مـن البـدائل المطروحـة في هـذه القـضية. بسبب (ان المطالبة في صنع قرار في هذه القضية يعني التعرض لطبيعة العمل الديمقراطي الذي يمارسه النظام السياسي الذي يقود الدولة)، لذلك لوحظ ان حجم التمايز كان واضحا جدا بينها، كما ان بعضها لم يمارس دورا في طرح بعض البدائل بينما مارسته الجرائد الاخرى ولو بشكل متفاوت فـيما بينهـا فمـثلا طالبـت جريـدتا الجمهوريـة والعـراق بتعـديل الوضع القائم قبل تأسيس المجلس الوطني، بينما طالبت جريدة الثورة بالمحافظة على الوضع وابقائه على حاله مع ممارسة دور اكبر بالمطالبة في تعديل القـرارات والقـوانين ذات الصلة بالوضع القائم مما يعنـي بـان تغييرهـا سيحـسن مـن سـير تنفيـذ الوضـع القائم وهكذا.

ولذا تتيح اتجاهات طبيعة القضية والهدف منها وطبيعة وسائل الاعلام في الـدور الذي تمارسه من ناحية نوع البـدائل وحجمهـا بالمطالبـة، وعـلى اسـاليب الممارسـة، وهـذا بدوره يؤدي حتما الى حدوث التمايز الكبير بين الادوار بالمطالبة وتقديم وعرض المعلومات في القضية الواحدة او فيما بين القضايا، او فيما بين وسائل الاعلام.

ب- ما مدى مساهمة وسائل الاعلام في العراق في عملية صنع القرار عند عرض او مناقشة القضايا المثارة فيها، وكيف توظف الفنون الصحفية بالمطالبة؟

مارست الجرائد العراقية دورها بالمطالبة في صـنع القـرارات في مرحلتـي الاعـداد للقرار وتنفيذه متابعته للقضايا المثارة كما ياتي:

1- تعدد انواع المطالب التي طرحتها كبدائل على قيادة وحدات اتخاذ القرار وعلى النخب الفنية والاستشارية وعلى الرأي العام عن طريق عرضها على صفحاتها ومناقشتها، وقدمت عن طريقها معلومات عدة مختلفة تتناسب مع هذه الانواع. وقد توزعت هذه الانواع بحسب ما بينتها فئات المطالبة التي تحددت فيها ادوار الجرائد في هذا الشأن هي (المطالبة في صنع قرار جديد، والمحافظة على الوضع القائم، وتعديل الوضع القائم، وتعديل القرارات والقوانين ذات الصلة بالوضع القائم، فضلا عن ممارستها لدور محايد تميز بوصف الواقع للقضية المثارة الذي ساهم بتقديم انواع من المعلومات الى وحدات اتخاذ القرار من دون اعطاء رأي محدد في مفاضلة بديل اخر، ولا تقل اهمية هذا الدور عن الادوار الاخرى بسبب عرضه للمعلومات التي من شأنها ان توسع من افق ومدركات وحدات اتخاذ القرار والمعنيين بالقضية المثارة وتنوير الرأي العام.

وقد تفاوت حجم هذه الانواع للقضية الواحدة في كل جريدة من مجموع المطالبة فيها في الجرائد جميعا ومن مرحلة الاعداد للقرار الى مرحلة تنفيذ القرار.

2- تعددت انواع الفنون الصحفية التي استخدمتها الجرائد العراقية للتعبير عن دورها بالمساهمة في عملية صنع القرارات، وقد توزعت هذه الانواع المستخدمة على احد عشر فنا صحفيا لمرحلتي الاعداد للقرار وتنفيذه ومتابعته في كل قضية من قضايا البحث وهي:

(اولا: المقال الافتتاحي، ثانيا: العمود الصحفي، ثالثا: الحديث (التصريح)، رابعا: اللقاءات، خامسا: التحقيق الصحفي، سادسا: الرسائل والبرقيات، سابعا: الخبر، ثامنا: التقرير الصحفي، تاسعا: الرسوم والكاريكاتير، عاشرا: المقال، حادي عشر: المؤتمرات الصحفية).

3- اظهرت نتائج البحث بان الجرائد العراقية قد مارست استخدام انـواع الفنـون الصحفية المذكورة في اولا جميعـا، ولكنهـا مارسـت بـشكل متفـاوت بالمطالبـة في القـضية الواحدة وفي الجريدة الواحدة نفسها، اما بالنسبة لمجموع مطالب الجرائـد العراقيـة لكـل قضية، فقد برزت الجرائد استخدام بعض انواع الفنون الصحفية التي مارست عن طريقهـا دورها بالمطالبة بشكل كبير جدا من غيرها مع عدم ممارستها لبعض.

وقد اظهرت نتائج التحليـل بـان الجرائـد العراقيـة اسـتخدمت قـسماً مـن انـواع الفنون الصحفية في مرحلة ولم تستخدمها في مرحلة اخـرى، وقـد جـاء (الخـبر) في مقدمـة الاستخدام وانحسرت فيها فنون (التحقيق الصحفي، التقرير الصحفي، والرسائل والبرقيـات والرسوم والكاريكاتير) كما تفاوت استخدامها بين جريدة واخرى.

وهذا يدلل على عـدم تخطـيط الجرائـد لكيفيـة اسـتخدامها نوعـا وكـما وبـشكل يتناسب فيما بينها او بما يلائم مع افضلية الاستخدام لكل نوع صـحفي في كـل قـضية مـن القضايا المثارة.

4- تحددت معطيات تحليل المـضمون بـان درجـة الاهميـة التـي اولتهـا الجرائـد العراقية بالمطالبة للقضايا المثارة لم يكن مخططاً له بشكل سليم وانما جاء هـذا الاسـتخدام عفويا دون تخطيط مسبق وبهذا لم تدلل على ان موقع المطالبة على الجريـدة يـدلل عـلى درجة الاهمية لها او محاولة ابرازها او بالعكس.

ج- مـا هـي اسـاليب وسـائل الاعـلام في العـراق في ممارسـة دورهـا بالمطالبـة في عمليات صنع القرار؟

أ- تميـزت الجرائـد العراقيـة في مرحلـة الاعـداد للقـرارات باسـتخدام اسـلوب المطالبـة بـالتغيير كـابرز اسـلوب للمطالبـة، ومارسـت اسـلوب تهيئـة الرأي العام لقبول القرار التي تعتزم القيادة الـسياسية اصـدارها فـضلا عـن عـرض

الموضوعات ومناقشتها واثارتها كما مارست اسلوب التعزيز لاصدار القرارات، وقد انجز هذا الاسلوب حتى في مرحلتي التنفيذ والمتابعة.

ب- مارست الجرائد العراقية اساليب الدعم والتأييد والمساندة للقرارات التي اصدرتها وحدات اتخاذ القرار بعد اتخاذ القرار، كما وفرت هذه الاساليب (التغذية العكسية) لمتخذ القرار حول رأي المواطنين حولها فضلا عن انها مارست اساليب التفسير واضفاء الشرعية مما دعم مواقف متخذ القرار بالاستمرار في سياسته فيما يتعلق بقراراتها.

د- ما هو نوع التمايز وحجمه في الادوار بين الجرائد في طبيعة المساهمة في عملية صنع القرارات؟

ان معطيات تحليل المضمون تدلل في عموم البحث بان هناك تمايزا في نوع الدور وحجمه فيما بين الجرائد بالنسبة لاستخدام الفنون الصحفية او بالنسبة لادوارها بالمطالبة لكل قضية في كل مرحلة من مراحل صنع القرار مما يعكس طبيعة مساهمة كل جريدة ولقد بين مستوى التفاوت فيما بينها في مواضع سابقة. كما نجد الاشارة الى ان جميع وسائل الاعلام غير الصحفية شابهت في دورها نفس دور الصحافة لتشابه انماطها مع العينة الممثلة في هذا البحث.

وفضلا عن الاستنتاجات التي اوردها الباحث والتي مثلت الاجابة عن أهداف وتساؤلات البحث بورد الباحث استنتاجات عامة افرزته معطيات تحليل المضمون والممارسات الصحفية بوسائل الاعلام العراقية في المرحلة الزمنية للبحث وهي:

1- ان الدور الذي مارسته الجرائد العراقية وتصدينا الى معرفته عن طريق تحليلها يتحدد بمرحلة حكم (حزب البعث) في العراق (من 1968م

ولغاية 2003م) وهو الذي يمثل بداية استلام الحزب للسلطة ونهاية سلطته بعد الاحتلال الاميركي وتغيير النظام.

2- تبين نتائج التحليل والمتابعة الميدانية العلمية بشكل عام تاثير مركزية السلطة على وسائل الاعلام واتباع رغباتها واهدافها والترويج لها بشكل او باخر وقد دلل على ذلك التشابه والتقارب في المعطيات عند كل جرائد مجتمع البحث، كما انها تبين لنا السياسة الاعلامية للنظام المركزية ومدى تأثيرها على وسائل الاعلام.

3- ان هذا الاسلوب المنهجي في المطالبة بصنع قرار هو منهج غير شائع في مناهج البحث العلمي لمعرفة ادوار وسائل الاعلام في عملية صنع القرار في جميع مراحلها ولذا يعد مناسبة لاتباع مفرداته في تحليل مضامين وسائل الاعلام في المطالبة بصنع قرار في المواضيع الاخرى، ولذا يعد هذا البحث بحثا رائدا في العراق يربط بين علوم الاتصال والاعلام وعلم النفس والاجتماع والادارة والسياسة، كما ان هذا المنهج سيساعد الباحثين في التعرف على كفاءة اداء وسائل الاعلام في كل مرحلة من مراحل صنع القرار وفي كل النظم السياسية كما انها ستبين قدرتها على ان تكون مصدرا مهما من مصادر المعلومات الرسمية الاخرى وتتميز عنها بالموضوعية وسرعة الوصول والتعبير عن الرأي العام والعلنية وقدرتها على المعالجة الامنية للاحداث والازمات.

4- يمكن هذا المنهج الباحثين من معرفة أي الفنون الصحفية التي ستمارسها وسائل الاعلام في المطالبة والتغيير والدعم لعملية صنع القرار واي

الفنون الصحفية التـي ستنحـسر عنـدها او تنعـدم لـديها والتـي لابـد مـن معرفـة اسـبابها تشخيصها ورسم الخطط الاعلامية والسياسية لممارستها واستخدامها بالمطالبة.

5- سيتعرف الباحثون عن طريق هذا المنهج هل ان عمليـة اتخـاذ القـرارات مـن قبل متخذي القرار استجابة لمطالب الرأي العام او لمطالب وسائل الاعلام او انها اسـتجابة لرغبات القيادات السياسية للانظمة ام أستجابه لجميع عناصر المجتمع وتمثل الجميع.

ثانيا: التوصيات

بالرغم من ان البحث في منهجه الوصفي يبغي وصف طبيعة مساهمة وسائل الاعلام في عملية صنع القرار في العراق، والاجابة عن التساؤلات التي تضمنتها أهداف البحث يوصي الباحث بان على وسائل الاعلام بمجموع عناصرها، والسياسيين والباحثين في مجال الاتصال والعلوم ذات الصلة بهذا الجانب ان تتعرف على الملاحظات الاتية التي تبينت في هذا البحث كعوامل مساعدة على تحسين مساهمة وسائل الاعلام في تنفيذ دورها بشكل صائب يعبر عن التوجهات الحقيقية للمجتمع الذي من شأنه ان يساهم بشكل فاعل في عملية صنع القرار، وبخاصة في توظيف الامكانات الاعلامية جميعا من اجل الوصول الى القرار الرشيد، فضلا عن اطلاع الرأي العام اثناء مزاولتها لهذه الانشطة.

أ- اغلب الباحثين ينعتون (قائد وحدة اتخاذ القرار) بـ(صانع القرار) خطأ بالرغم من تمييزهم بين عملية صنع القرار، وعملية اتخاذ القرار المنوطة فقط بقائد ووحدة اتخاذ القرار ورغم انهم يقرون بان صناعة القرار هي عملية واسعة تتفاعل فيها قوى عدة ونظم رئيسة وفرعية في النظام السياسي، ولذا بناءا على المعطيات العملية لتحليل عملية صنع القرار فان التسمية العلمية الصحيحة لقائد وحدة اتخاذ القرار هي (متخذ القرار) وليس بـ(صانع القرار)، مهما كانت صفته او علاقته بوحدة اتخاذ القرار ومهما كانت هيمنته عليها كليا او جزئيا لذا لابد من تمييز ذلك علميا من الباحثين والاعلاميين والسياسيين معا.

ب- ان مما يشجع متخذ القرار ويزيد من اطمئنانه من نفسه حول قدرته باتخاذ (القرار الرشيد) هو حصوله على المعلومات الدقيقة عن القضية المثارة المعتمدة من مصادرها الاصلية والتي هي على تماس مع الحدث مباشرة.

لذا فعلى وسائل الاعلام والكتاب والصحفيين جميعا وبمختلف مستوياتهم تحري الدقة والموضوعية في تناول المعلومات من مصادرها اثناء نشرها او تحليلها او ابداء وجهات النظر فيها.

كما يجب على وسائل الاعلام ان يكون لها دورا فاعلا في توفير المعرفة العلمية والمساهمة في توسيع خبرة وكفاءة ووحدات اتخاذ القرار لانها من العوامل المهمة في تعزيز ودعم مدركاتهم وصورهم الذهنية عن القضايا المثارة في الوصول الى القرارات الرشيدة.

ج- ان على الاعلاميين والسياسيين مسؤولية وعي ان حجم المعلومات والخبرة النوعية لمتخذ القرار تتناسب طرديا مع (عدم اليقين) لمستقبل القرار، وان عليهم ان يسعوا بشكل حثيث ومتفاعل من اجل تعميق هذا الوعي وتشكيله بالفعل.

فكلما ازداد حجم المعلومات والخبرة النوعية قل (عدم اليقين) بمستقبل القرار، وكلما ازداد (عدم اليقين) بمستقبل القرار قل حجم المعلومات والخبرات النوعية اخذين بالاعتبار (حجم التشويش) على حجم المعلومات والخبرة، وكل هذه المتغيرات تؤثر في مستقبل القرار بالنجاح او الفشل انظر: (النماذج توضيحية رقم (1 و2)).

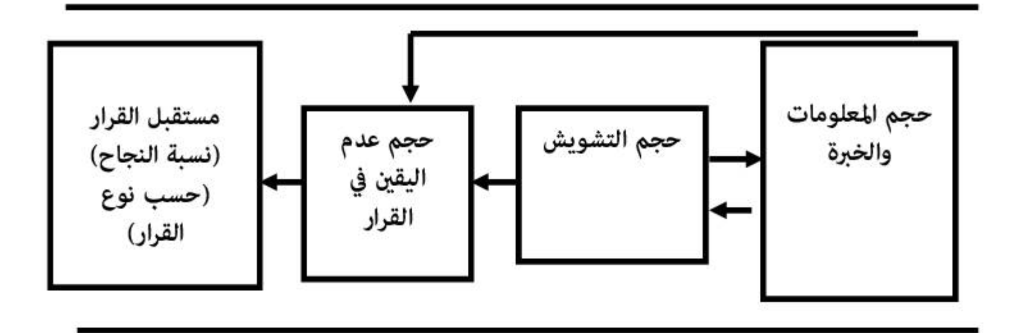
ان ذلك يعني ان متخذ القرار كلما ازداد عنده حجم المعلومات ونوعها فضلا عن خبرته ومدركاته الشخصية الواسعة ذات النوعية المتميزة استطاع ان يقلل من حجم التشويش الذي يتمثل بـ(المؤثرات الداخلية على مدركاته وصوره الذهنية) التي من اهمها الغموض ونوع المشورة ذات الاغراض الخاصة، ونوع مصدر كل منها والصور الذهنية عن الموضوع نفسه لدى متخذ القرار، او اية عوامل سلبية اخرى، كما انه كلما قل التشويش عند متخذ القرار قل عنده

عدم اليقين بمستقبل القرار، وستبدو اثاره المستقبلية ونتائجه واضحة. وهـذه غايـة الرشـد القراري عند متخذ القرار.

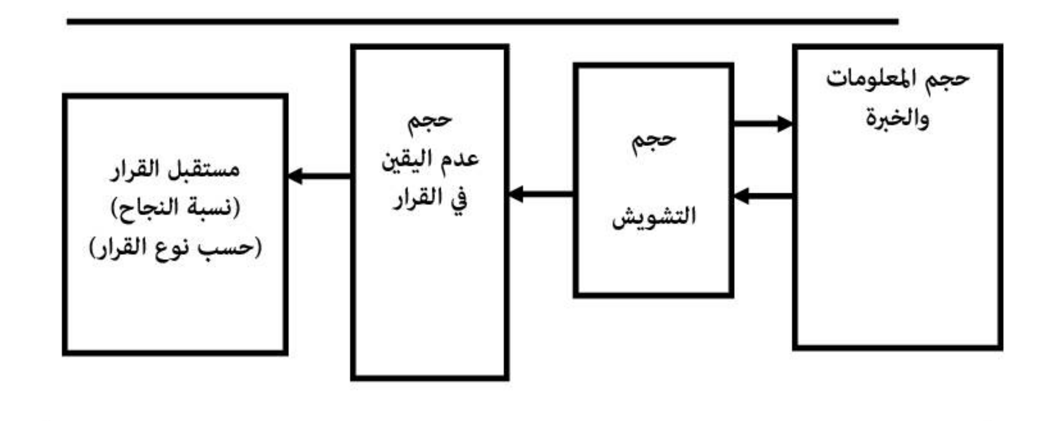
ان وسائل الاعلام بخاصة تعد من ابـرز مـصادر المعلومـات التـي يجـب ان تهـتم بهذه المضامين وان تتفاعل معها.

نموذج توضيحي رقم (1)

العلاقة العكسية بين حجم "المعلومات والخبرة" بحجم "التشويش" وحجم "عدم اليقين" في القرار وفي اثره في "مستقبل القرار أي نسبة الفشل والنجاح



نموذج توضيحي رقم (2)



د- ان تكـون العنـاصر المحيطـة بوحـدات اتخـاذ القـرار، كالنخـب المحيطـة بهـا والفنيين (أي صاحب المشورة)، والعناصر التي تتعامل مـع المعلومـات بـالعرض والاتـصال والتحليل والمراجعة والترشيح الذين يقومون بدور (حراس البوابة) في هذا المجال، ومصادر المعلومات العلنية (وسائل الاعلام)، (والادارية والـسرية) الاخـرى ان تكـون مـن العنـاصر المتخصصة ولديها من الخبرة والكفاءة العالية ما يؤهلها على توصيل المعلومـات وعرضـها بشكل دقيق وموضوعي وسليم يراعـي الـزمن وتـوفير فرصـة مناقـشة البـدائل واثرهـا في اختيار اللحظة المناسبة لاتخاذ القرار أي (توقيت القرار). وتعد (وسائل الاعـلام) مـن ابـرز العناصر المحيطة بمتخذي القرار.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى يستدعي ذلك تدريب السياسيين والاعلاميين معـا على كيفيـة التعامـل مـع وسـائل الاعـلام، ومعرفـة مـشكلات الاتـصال، ومعرفـة الحقـائق والمعلومات بموضوعية، ولتحقيق فهم مشترك بحيثيات عملية صنع القرار ومتطلبات تنفيذ الياتها بهدف الوصـول الى القـرارات الرشـيدة الـصائبة. وكـذلك العمـل عـلى انـشاء مراكـز البحوث العلميـة الاتـصالية والاعلاميـة ولبحـوث الـرأي العـام ودعمهـا وتطويرهـا بـشكل يواكب التطور العلمي المعاصر لعلوم الاتصال من اجل تسهيل تلك المهمة.

هـ- لقد دللت معطيات تحليل المضمون بـان تعـدد (مـصادر الاعـلام) وانماطهـا تخلق حالة من التنافس فيما بينها مما يؤدي ايضا الى تمايز في الادوار والمعلومات والبدائل التـي تطرحهـا، وبنـاء عليـه اوصى بفـسح المجـال بزيـادة اصـدار الجرائـد غـير الرسـمية والمستقلة.

ان تعدد الاصوات تؤدي الى تعدد البدائل والمعلومات وتنوعهـا التـي مـن شأنها ان تساهم في زيادة اطلاع قيادات ووحدات اتخاذ القرار على المعلومات عن القضية الواحدة المثارة بسبب قـدرة هـذه الوسـائل عـلى تمثيـل اتجاهـات الـرأي

العام بشكل اوسع مما يقلل من الغموض الذي بدوره سيقلل من (عـدم اليقـين بمـستقبل القرار) عند متخذي القرارات.

ولا يسع الباحث في ختام بحثه هذا الا ان يتمثل قول الرسول العظـيم (ص) عنـد مساهمة كل من وسائل الاعلام او قيادات ووحـدات اتخـاذ القـرار بـدور في عمليـة صـنع القرارات (ان هممت بامر فتدبر عاقبته، فان يك رشدا فاتبعه وان يك غيا فاتركه).. ونسال الـلـه التوفي والرضا وقبول دعائنا عنده عن كل امر نهم به (ربنا هب لنا من لدنك رشـدا) انك سميع مجيب الدعاء.

المصادر والمراجع

اولا: الكتب العربية

- ابـراهيم الـداقوقي، الانظمـة الاذاعيـة، (مطبعـة وزارة الاوقاف،بغـداد،1985)، نظـرة في الاعلام من خلال الانظمة اذاعيـة في دول العـالم الثالـث، (مركـز التوثـق الاعلامي لدول الخليج العربي، دار اليقظة، بغداد،1982).
- ابراهيم درويش، الادارة العامة في النظرية والممارسة، (الناشر غير مذكور، ط2،1976).
- ابراهيم سعد الدين واخرون، كيف يصنع القـرار في الـوطن العـربي، ابحـاث ومناقـشات النـدوة العلميـة التـي عقـدت في القـاهرة، (مركـز الوحـدة العربيـة ، بيروت،1985).
- احمد بدر، الـرأي العـام: طبيعتـه وتكوينـه وقياسـه ودوره في الـسياسة العامـة، (وكالـة المطبوعات، ط3، الكويت، 1982).
- احمد سرحال، النظم السياسية في لبنان والدول العربية، (دار الباحث، بيروت، 1980).
- د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقـات الـسياسية الدوليـة- دراسـة في الاصـول والنظريـات، (منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987).
- ـــــ نظريات الـسياسة الدوليـة- دراسـة نظريـة تحليليـة، (منـشورات ذات الـسلاسل، الكويت، 1987).
- د. السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الادارة العامة، (شارع الربيعان للنـشر والتوزيع، الكويت، 1981).
- النفط العراقي من منح الامتياز الى قرار التأميم، وزارة الاعلام، دار الحرية، 1972).
- التأميم بداية سياسية بترولية عربية صائبة، (مطابع دار الثورة، بغداد، 1974).
- احمد يوسـف ومحمـد زيـارة، مقدمـة في العلاقـات الدوليـة، (مكتبـة الانكلـو المـصرية، القاهرة، 1985).

- اكرم ديري، آراء في الحرب- الاستراتيجية وطرق القيادة، (دار اليقظة، بيروت، 1972).
- د. انور السباعي، التخطيط الاعلامي السياسي، (وزارة الثقافة والاعلام، دمشق، 1971.
- د. بسيوني ابراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه (21)، 1993).
- د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية والاتجاهات الداخلية في العراق (1953-1958)، (مطابع جامعة بغداد، 1980).
- د. جيهان مكاوي، حرية الفرد وحرية الصحافة، (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1981).
- د. حامد عبد الله ربيع، النموذج الاسرائيلي للممارسة السياسية، (جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975).
- ـــــ اطار الحركة السياسية في المجتمع الاسرائيلي، (دار الفكر العربي، القاهرة، 1978).
- د. حسن صعب، الدبلوماسي العربي ممثل دولة ام حامل رسالة، (دار العلم للملايين، بيروت، 1973).
- حسين جميل، العراق الجديد، (دار ميمنة للطباعة والنشر، بيروت، 1985).
- حق الاتصال، (اعداد دائرة الشؤون الثقافية، وزارة الاعلام العراقية، سلسلة دراسات -318-، بغداد، 1982).
- د. حميدة مهدي سميسم، نظرية الرأي العام،-مدخل- (دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992).
- د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة (منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1989).
- د. زهير صادق رضا، ايام في حياة صدام حسين، تقديم طه ياسين رمضان، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987).
- د. زيدان عبد الباقي، وسائل الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والاعلامية، (القاهرة، 1973).

- د. سعد ابو اديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية- الضوابط والمقومات، (دار الثقافة والفنون، عمان، 1983).
- سعد لبيب، دراسات في العمل التلفزيوني، (مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، 1984).
د. سعدون حمادي، مذكرات واراء في شؤون النفط، (دار الطليعة، بيروت، 1980).
- سمير عبد الكريم، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق، ج2، (14 تموز-8 شباط)، (دار المرصاد، بيروت، 1973).
- شاكر ابراهيم، الاعلام وسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (مؤسسة ادام لنشر والتوزيع، القاهرة، 1975).
- د. صادق الاسود، الرأي العام، ظاهرة اجتماعية وقوة سياسية، (مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 1993).
- ـــــ، الرأي العام والاعلام، (وزارة الدفاع، مديرية التوجيه المعنوي، بغداد، 1990).
- ـــــ، علم الاجتماع السياسي، اسسه وابعاده، (جامعة بغداد، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بلا تاريخ).
- صلاح نصر، حرب العقل والمعرفة، (دار الوطن العربي، القاهرة، 1975).
- د. عبد الباسط عبد المعطي، الاعلام وتزييف الوعي، (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1979).
- عبد الحميد حجازي، الرأي العام والاعلام والحرب النفسية، (القاهرة، 1987).
- د. عبد الستار جواد، اتجاهات الاعلام الغربي، (دار الحرية، بغداد، 1995).
- عبد الكريم درويش، ود. ليلى تكلا، اصول الادارة العامة، ط2، (مكتبة الانكلو المصرية، 1972).
- عبد المجيد رشيد الصوفي، اختبار كاي 2(×) واستخداماته في التحليل الاحصائي، (دار النضال لطباعة والنشر، بيروت، 1985).

- علي السلمي، العلوم السلوكية في التطبيق الاداري، (دار المعارف بمصر، القاهرة، 1964).
-ـــــ تحليل النظم السلوكية، (القاهرة، منشورات مكتبة غريب، بلا تاريخ).
- د. علي غالب خضير، ود. نوري لطيف، القانون الدستوري، (مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، بلا تاريخ).
- د. فاروق ابو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي، (عالم الكتب، القاهرة، 1986).
- ـــــــ، مدخل الى عالم الصحافة، (عالم الكتب، القاهرة، 1986).
- د. فاروق يوسف، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973).
- د. قاسم احمد، وثائق النفط في العراق، ج1، (مطبعة العاني، بغداد، 1975).
- د. قيس النوري، ود. عبد المنعم الحسني، النظريات الاجتماعية، (مطابع جامعة الموصل، 1985).
- د. كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، (شارع الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987).
- د. ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، (دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979).
- د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية- دراسة نظرية- (مطبعة دار الحكمة، جامعة بغداد، 1991).
- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، (مطبعة المعارف، بغداد، 1946).
- محمد الادريسي العلمي، الاعلام واقعه ومستقبله في الوطن العربي، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986).
- د. محمد السيد سليم، قرار تاميم قناة السويس عام 1956- دراسة في اتخاذ القرار السياسي القطري- (كيف يصنع القرار العربي)، (بيروت، 1985).
- ـــــــ تحليل السياسة الخارجية، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1973).
- محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة (شركة مطبوعات، بيروت، 1985).

- محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق- اسبابها ومقدمتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار، (دار الحرية، بغداد، 1974).
- محمد عبد القادر حاتم، الرأي العام كيف يساس، (مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1972).
- د. محمد علي العويني، الاعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، (مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1978).
- ــــــــ العلاقات الدولية- النظرية والتطبيق والاستخدامات الاعلامية، (مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1982).
- محمد كاظم علي، العراق في عهد عبد الكريم قاسم- دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي- 1958-1963، (مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1989).
- محمد مصالحة، دراسات في الاعلام العربي- السلسلة الاعلامية-3- (مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، 1984).
- د. مختار التهامي، تحليل مضمون الدعاية في النظرية والتطبيق، (دار المعارف بمصر، القاهرة، 1974).
- د. منذر الشاوي، القانون الدستوري-نظرية الدولة- (منشورات مركز البحوث القانونية-3- دار القادسية للطباعة، بغداد، 1981).
- د. نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في اسرائيل، (دار الجليل، عمان، 1983).
- نعمة السيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، ج1، (مطبعة المعارف، بغداد، 1978).
- نفطنا من محاولة الالتفاف الى التأميم، (دار الحرية للطباعة، بغداد، 1972).
- نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق -1925-1952-، (بيروت، 1980).

- د. وائل عزت البكري، تطور النظام الصحفي في العراق (1958-1980)-دراسة تحليلية-، (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1994).
- د. وميض عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (مطبعة جامعة بغداد، بلا تاريخ).
- د. وهيب الكبيسي، ود. يونس صالح الجنابي، طرق البحث في العلوم السلوكية (جامعة بغداد، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1987).
- د. هادي نعمان الهيتي، سياسة الاتصال في العراق.
- هاني الياس خضر، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، (دار الحرية، بغداد، 1982).
- د. ياس خضر البياتي، (خصوصية الاعلام العراقي في فكر الرئيس القائد صدام حسين)- وقائع الندوة الفكرية الرابعة في فكر الرئيس القائد صدام حسين)- المحور الاعلامي-، بغداد، 1987).
-د. يوسف مرزوق، مدخل علم الاتصال- سلسلة دراسات اعلامية- (دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1988).

ثانيا: الكتب المترجمة

- البرت، ل، هستر، (دور الصحفيين في العالم الثالث، دليل الصحفيين في العالم الثالث، تحرير البرت، ل، هستر، واي، لان، ج، تو، ترجمة كمال عبد الرؤوف (الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988).
- جيمس دورتي وروبرت بالمستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة السيد عبد الحي، (كاظمة، الكويت، 1985).
- صن تزو، فن الحرب، ترجمة محمود حداد، (دار القدس، بيروت، 1975).
- فيليب زيلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة، جعفر خياط، (دار الكشاف، بيروت، 1941).
-هارلد لاسكي، مدخل الى علم السياسة، ترجمة عز الدين حسين، (القاهرة، 1965).

ثالثا: البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات

-السيد عليوة، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية، (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1987).

- السيد يسين، دراسة تطبيقية عن ازمة الرأي العام، (مجلة افاق عربية، العدد12، بغداد، 1984).

- الفت حسن اغا، وسائل الاعلام الامريكية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد78، 1984).

- د. ثروت بدوي، النظم السياسية، (دار النهضة، القاهرة، 1964).

- د. حميدة سميسم، الحرب النفسية المضادة في ازمة الخليج، (مجلة افاق عربية، بغداد، السنة -15- العدد11، 1990).

- جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كاحد مداخل تحليل النظم السياسية، (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1987).

- جمال عبد الجواد، البيروقراطية وصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد78، 1984).

- جمال علي زهران، من القدس الى كامب ديفيد، (مجلة المنار، العدد3، 1985).

- د. حامد عبد الله ربيع، نظم المعلومات وعملية صنع القرار العربي، (مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد 11، بغداد، 1992).

-ــــــــ، الرأي العام والسلوك السياسي، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد61، 1966).

- حسن عزبه، الاساس القانوني لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة والمجتمع، (مجلة الامن القومي، العدد 8، بغداد، 1978).

- (دور التحليل في العمل الاستخباري)، اعداد حميد رشيد، (مجلة الهدهد، العدد4، 1984).

- د. سلوى شعراوي، انماط القيادة السياسية العامة، (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1988).
- د. عبد الخبير محمود عطا، النظام الاتصالي المصري، الادوار والمحددات والفعالية)، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد 66، 1981).
- عبد الستار محمد العلي، نظم المعلومات والحاسبة الالكترونية، (مجلة الامن القومي، بغداد، العدد2، 1984).
- عبد المنعم سعيد، صنع القرار العربي- 6 اكتوبر 1973، (مجلة المنار، العدد3، 1985).
- عبد اللطيف المياح، المعلومات وعملية صنع القرار السياسي الخارجي، (مجلة الامن القومي، العدد 10، 1986).
- علي السلمي، مهنية الادارة، (مجلة عالم الفكر، العدد20، 1989).
- عمر عز الرجال، عملية صنع قرار الحرب العراقية- الايرانية من جانب العراق، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد85، 1986).
- قاسم ياغي، الخبر الصحفي، والتنمية القومية، (مجلة قضايا عربية، بيروت، العدد6، 1983).
- د. كمال المنوفي، السياسة العامة واداء النظام السياسي، (مجلة مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1988).
- د. مازن اسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد الثاني جامعة بغداد، 1979).
- ـــــــ بحث في منهاج اتخاذ القرار السياسي، (مجلة العلوم السياسية والقانونية، الجامعة المستنصرية، العدد1، 1976).
- ـــــــ في التخطيط السياسي الخارجي- دراسة نظرية-، (مجلة الحقوقي، العدد (1، 2)، 1978).
- محسن خليل، صنع القرار العربي، تاميم النفط، (مجلة المنار، العدد3، 1985).
- د. محمد ابراهيم فضة، اثر عامل الشخصية في صنع سياسة الخارجية، (مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام القاهرية، العدد 74، 1983).

- د. محمد سعد السيد ابو عامود، الوظائف السياسية لوسائل الاعلام، (مجلة دراسات اعلامية، العدد 50، القاهرة، 1988).
- هاني خضر الحديثي، اتجاهات الرأي العام على صانع القرار السياسي، (مجلة الامن القومي، العدد2، بغداد، 1986).

رابعا: الرسائل والاطاريح

-احمد حسن حسين، الانعكاسات الاجتماعية لارتفاع المستوى المعاشي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، (قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1985).
-عواد عباس عبد الامير، بيئة النظام السياسي العراقي (1968-1989) رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1991).
- جبار راشد جبر، المجلس الوطني- دراسة لدور المؤسسات الرسمية في النظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988).

خامسا: الوثائق والتقارير

- المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة، (وزارة الارشاد، الشركة للطباعة، بغداد، 1963).
- الدستور المؤقت لسنة 1970م.
- قانون المجلس الوطني المرقم (55 لسنة1980م) وتعديلاته- السلسلة الاعلامية (125)، (دار الحرية للطباعة، بغداد، 1981م).
- قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وتعديلاته بموجب القانون (151 لسنة 1978م).

سادسا: المحاضرات المطبوعة (بالرونيو)

- د. حامد عبد اللـه ربيع، علم النظرية السياسية، محاضرات القيت على طلبـة الاقتـصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 1973م.
- ـــــ ابحاث في نظرية الاتصال والتفاعل السلوكي، محاضرات القيت على طلبة الاقتـصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980م.
- د. موفق الحمداني، تحليل المضمون، محاضرات -مطبوعة بالرونيـة- القيـت عـلى طلبـة الدكتوراه، قسم الاعلام، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1994م.

سابعا: الجرائد والمجلات

- جريدة الجمهورية، العدد 1402- 1972/6/1.
- ـــــ العدد 1403- 1972/6/2.
- ـــــ العدد 1639- 1973/3/1.
- جريدة الانوا البيروتية العدد 6518- 1979/2/10.
- جميع اعداد الجرائد اليومية (الجمهورية، الثورة، العراق) حصراً شاملاً بالنسبة (لقرار التاميم) من تموز 1968م لغاية قبول الـشركات النفطيـة الاحتكاريـة تـصفية القـضايا المتعلقة فيما بينها وبين الحكومة في 1973/3/1م.
- جميع اعداد الجرائد اليومية (الجمهورية، الثورة، العراق) حصراً شاملاً بالنسبة (لقرار تأسيس المجلس الوطني) من 15 كانون اول 1979م ولغاية 30 تمـوز 1980م، الاعـلان عن تأسيبس اول مجلس وطني في العهد الجمهوري.

تاسعا: المراجع الاجنبية

1 - Austin Ranney , Channels of power :The impact of Television on American politics, (New York Inc. Publishers Basic : 1983).

2 - Bernard C. Cohen . The press and Foreign Policy, (New Jersey Princeton University Press : 1963) .

3 - Bernard C, Hennessy , Puplic Opinion , (California, duxbuery press, 3ed : 1985).

4 - Charls Harrnann , Decision Steucture and processes : In fluences on Foreign policy, (Beverly Hills , sage : 1978).

5 - Charls W.Kegley, American Forign policy : pattern and process : (New york : st Martins press : 1982).

6 - Frank. J . The Making of Foreign policy : An Analysis of Decision Making , (Oxford University press London : 1967).

7 - Gabrial , Almond , and James. S. Colemans, eds The politics in the Devloping Areas. (Printic. N. J prenceton University press :1966).

8 - George Edwards and Jrs, Shekansky . The policy predicament (San fran cisec , Freeman and Company : 1978).

9 - Good C. V. Dictionary of Education, 3 ed , (New York , me Graw-Hill: 1973).

10 - Harold D. Laswell, Commumication Reserch and Public Policy , (Public Opintion Quarterly : 1977). 11- J. Stainbrmner , The Cybernetic Theory of Decision (New Jersy. Princton Univ , press , 1974).

12 - Jean Jacques Roussau , The Cocicl Contract and the Disconreses , (New york , Dutton : 1913).

13 - Jemes Lemart , Does Mass Communication change public opinion After All, Anew Approach Efects Analysis , { Chicago , Nelson Hall: 1981).

14 - Jemes Robinson and Richard Snyder, Decision - Making In International Politics , in Herpert Kelman (ed.). Internation Behavior.

15 - Joseph De Rivera , The Psycylgical Diminsion og Foreign policy , (Columbus, Ohio , Marrill: 1988).

16- K. J. Holsti , International politics : A Framwork for Analysis (New Jersey, Printice Hall Inc : 1967).

17- Karl W. Deutsch, The Anslysis of International Relations, (Englewood Cliffs , Prentics - Hall: 1968).

18 - ....Politics and Government: How People Decide Their Fate , (New York , Wiley : 1980).

19-.......... The Nerves of Government : Model of Polilica Communication and Control, (New York, Freepress : 1963).

20 - Linkoln P, Bloomfield , The Foreign Policy Proces (U, S. A, prentic - Hall Inc . 1982).

21 - Margarent Hermann , Effacts of persenal Charctistion of Political Leader on foreign policy, (London sage, publications .Ltd: 1978).

22 - Mariand Irish and Hike Frank , Interduction to Compaetive Politice ; Thirteen Nation - States) (New Jersey . Prenrice -Hall: 1978).

23 - Morton Kaplam , System and process in International Politice , (New York , Wiley and Sons : 1964).

24 - Roger W. Gobb and Charles D. Elder , paticipation in American Politics : The Dynamics of Agenda , (Baltimore , Mad : Jons Hopkins University press: 1975).

25 - Semeronoff, Theory and Problems of Statictics , (N. Y.: 1985)

26 - Simon H. Administrative Behavior, (N. Y.: 1985).

27 - Snyder Richard and H. W. Bruck (eds) , Foreign Policy Decision - Making : An approach to the Study of International Politics , (New York , free press of Glencoe : 1963).

28 - Steven H. Chaffee , The diffusion of Political Information , in Chaffee ed , Political Communication , (London , Sage Publications : 1975).

29 - Thomas Dye , Ri Under Standing Public Policy , (N. Y. Prentic Hall: 1987).

30 - Walter philips Davison , Mas Communication and Conflict Resolution : The Role of Information Media in the Advancement of International Under - Standing , (New York , Praeger publishers : 1947) .

31 - Warren . H. G. Dictionary of Psychlogy ,(Boston Houghton , Mifflin: 1964).

32 - William A. Machinnon , On The Rise , Progress and present state of Public Opinion In Great Britain and other parts of world , (London , Irish University press : 1971).